MS. – 53

MS. — 53
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

الحكمة

القضاء عبارة عن ايجاد جميع الموجودات
والعلم المحفوظ عن سبيل الاجمال والقدر
عبارة عن تلك الموجودات في الخارج
على سبيل التفصيل

العفة والكبرياء ان العفة
ضد الشارة والكبرياء ضد الصغر فكو
العفة فوق الكبرياء كما ان الحقارة دون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء وياذا العظمة والكبرياء ويا منشاء
الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك
بمحامدك التي لا تقطع مراحلها بخطى التعديد ونشكرك على مواهبك التي
لا تضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع
البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس القدسية
الواصل الى اعلى المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل
الصفاء وعترته النجباء الكرام وصحبه الائمة الامناء العظام ونسئلك
ان توفقنا لتحقيق الحق والمطالب وتهدينا لتحكم الوصول الى اعلى المراتب
انك على ما تشاء قدير وبا جابة رجاء المؤملين جدير وبعد فهذه
تحفة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام
المحقق والفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة
العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره ابن الحق والدين الابهري هوما
اعلى الله رتبته في حظار القدس وبوأه مع الصديقين بحبوحة الجنة
الانس املينه مع قلة البضاعة ورخاوة في مضمار هذه الصناعة
بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حتى كانوا

ارلسته طبايع تختلف كالانسان والفرس بل الطبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها حيثما كانت ونوعهم وسنطلع على حقيقة انسانيتهم ويمكن ان تحل كلامه على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية مشتركة بين الاجسام كلها وبعد الطبيعة الخمسة طبايع تختلفة لاختلافها بالفصول الى لا نهاية في العدد

الاجسام كلها اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل ولا يفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما يغايرها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات والا فمفتقرة اليه بحسبها والاول اركورها غنية عن المحل بحسب الذات ح والا لزم منه استحالة حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء فهو لتخلف عن الذات مقتضاها وانما يتخلف عن الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية انما توجد يكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المط من هذه الاجسام انما يتم على تقدير ثبوت الهيولى في الاجسام القابلة للانفكاك عن المقدار فلا يتم الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى في الجسم لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب

واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذي ثبت به وضمن اثبات

ولا نهما مع قطع النظر عما يغايرهما ونفصل عنها ان امكن وجودهما بدون المحل فهما غنيتان بحسب الذات والا فمفتقرتان اليه بحسبها والاول اركورها غنية عن المحل بحسب الذات ح والا لزم منه استحالة حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء فهو لتخلف عن الذات مقتضاها وانما يتخلف عن الثاني وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية انما توجد يكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المط من هذه الاجسام انما يتم على تقدير ثبوت الهيولى في الاجسام القابلة للانفكاك عن المقدار فلا يتم الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى في الجسم لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب

واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذي ثبت به وضمن اثبات

ارالصورة وقولنا اما ان يكون القابل للانفصال هو المقدار او الصورة

وقد تطلق الصورة على الاتصال كما تطلق على المتصل

فيكون الصورة القابلة للانفصال هو موقوف على وجود الهيولى فلو اثبت الهيولى بكون الصورة الجسمية قابلة للانفصال للزم الدور

عن الشيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل عدم الافتقار والحلول لازم الافتقار لان النعت يحتاج الى المنعوت

وهو لان ذلك المط المتصل قابل للانفصال

وجود الهيولى هو الدليل الذي هو الحكم على الصورة بقبول الانفصال

اما لان يكون هو المقدار او الصورة

الحساب للمدرس

واعلم ان قول المحب وجودها الثابت بالدليل لا يتوقف على وجود المعمول الذي يدل على ان المراد وجود الصورة في الاعتقاد لان الثابت بالدليل هو الوجود في الاعتقاد لا في الواقع وبدل ايضا على انه لا يتوقف على وجود المعمول لا في الاعتقاد ولا في الواقع لان سلب التوقف يقتضي ان لا يزيد على جواز التعرض الا تفصيلا

مسدر بركات رح

الجسم المتصل فوجوده الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على وجود المعمول فالملزوم الموجود وجوده المصادرة على المطلوب وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه وانا نقول اما الجسم المتصل الاعتراض فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقول الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض للابطال فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله والحكم على الصورة بقبول الانفصال موقف على وجودها ان اراد به انه موقف على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم اذا كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه موقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فمسلم لكن توقف وجود الصورة في الاعتقاد على وجود المعمول ان اراد به انه موقف على وجود المعمول في الواقع فالمنع عائد لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه موقف على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود المعمول كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعيف ظاهر حققنا من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس في بادي النظر لا الاجسام واما الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال وعرفه مع جوابه فقليل الجدوى لظهور الجسمية في ماهية الاجسام ماهية لنوعية

الانفصال
الاتصال
الموجود
المقدار
الجسم المتصل
الانفصال
الاتصال
الانفصال
الاتصال
الانفصال
الاتصال

المشتركة كقبول النهاية الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرها وهو الفن الاول او عن الاحوال ص

الى الاصعب على ما هو دأب الارشاد وباب التعليم قال وهو مرتب على ثلثة
فنون آه اقول مباحث هذا المباحث لقسم منحصر في ثلثة فنون الاول فيما يعم
الاجسام الطبيعية من الاحوال الآتي فما يختص بالفلكيات الثالث فيما
يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي يبحث عن احوال الجسم
الطبيعي من حيث انه واقع في المتغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فما
يبحث عنه اما عن الاحوال المختصة بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على الاستدارة
واستماع الحرف والانتظام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها الكون
والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين
لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها يجب تقديمها كما يستحق الجنس لعموم التقدم
على الفصل على ما تقرر في باب القول الشارح والفن الثاني على الثالث
لان مباحث الفن الثاني اشرف موضوعا وثمارا اشرف من مباحث
الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه
الى ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه
ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو
الباب المسمى بسماع الطبيعي وبسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط
العلوية وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب

قوله يطلق بالاشتراك اللفظي على المبسوط وهو موضوع
علم الطبيعي ويمكن ان يقال في الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا
قوائم وعلى النهايتين وهو بعد واحد مسمى بالتقاطعي
سكوني وجميع اجزاء الجسم والتقسيم بالطبيعي الجنسي
22

قوله من حيث انه واقع في المتغير هذا اولى مما ذكره
العطار من ان الموضوع هو الجسم من حيث تحركه و
سكونه لخروج التغير بالكون والفساد عنه
لتسرب الاحوال المختصة بالفلك اجيب
بان الاستدارة مع التحرك ظاهر على
الاستدارة مختصة به ص 22

قوله على ما ذكره يعني ان التقدم والتاخير هما
بحسب الاعراض فجاز ان يتعلق الغرض بالشئ
والعكس من

الكيان الطبيعي وفي الصحاح سمع الكيان
بوزن سيد الجبل ص شاذ كون في كيان
وكينونة علم باللغة 15

وانما سمي الامور المشتركة بسماع الطبيعي كونها
اولا مسموعة عادة عن الفلسفي 22

العلوي

الكون والفساد او عن احوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صور حافظ للمركب
كالرعد والبرق وغيرها
وهو باب الآثار العلوية او التي لها صور من شانها الحفظ وهو الباب المعاون
فقط
او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب النبات او التي لها
صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي
لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فالاول
العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الثلثة
الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها تبحث اما عن العناصر
او عما تحدث عنها قال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اول ينبغي
للطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية
للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان كان كافيا للمبتدي التي الآن
البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة فلهذا نريد المصنف تحقيق
ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم بيان تالفه من
الهيولى والصورة لكن هذا المطلب لا يتوقف على ابطال الجزء الذي لا يتجزى
على ما ستطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء الذي
لا يتجزى وفي خبر مبتداء محذوف او مبتداء حذف خبره اي الاول

الطالب

الموقوف
على الشروع

ابطال الجزء

الاول من الفصول فصل ومنها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر
ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض
العقلي يتالف الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعض وتصويرها
على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز الجزء الذي لا يتجزى جاز
وجود ثلثة اجزاء منزلة مثلا قية بحيث يكون كل واحد منها وسطا بين
الطرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده
مع التربيب المذكور ايضا ممكن عند الخصم والامور الغير المتنافية اذا
امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة
منزلة على الوجه المذكور والمصنف لم يبين الملازمة لظهوره او لدلالة
بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور
فاما ان لا يمنع الوسط ملاقاة الطرفين او يمنعه والاول باطل والا يلزم تداخل
الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا
يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء عند حجم الجزء الواحد وهو ايضا ضروري تالف
الاجسام ذوات الحجم من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما لاقى احد
الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما لاقى الطرف الآخر حينئذ فيتجزى
الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هف واما بطلان التالي بقسميه بطل المقدم
وهو ان لا يمنع الوسط ملاقاة الطرفين
او يمنعه

وجوده
الذين لان القسمة الذهنية تقع على احد
الوجهين اي القسمة بحسب الوهم او الفرض العقلي
فلما لم ينقسم بهذين الوجهين لم يصح
الذين يقصر لا يتقبل طرفا عن طرف واما بحسب
يقبل الحس لتعاقب الانقسام بالعقل ونفيها الوجه
والفرض وبدا اقرب الى الحق

او ذلك المفرد احترازا عن اثنين فصاعدا
للاخر كالغنام والاطعام فان كل واحد منهما
يمكن ان يوجد بدون الاخر لكن لا يمكن اجتماعهما

تنبيه ع

ويجوز نفوذ شيء في شيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما
عين الاشارة الى الاخر

لان المفروض قد سبق ويجوز بحيث ان يكون واحد منهما
وسطا بين طرفين

لانه لو كان عينه لكان الطرفان ملاقيين فلا يكون
هو ما لاقى احد الطرفين وقد فرضناه مانعا
هذا خلف

فواضح
مسلمون
بخاطره انه

وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو الخلف فان قيل لانم ان الوسط
ان منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزآن وهو
ممنوع غاية ما في الباب ان يكون لنهايتيه بيان تلاقي كل منهما طرفا ولا يلزم من
حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان اتحد
محل النهايتين من الوسط لم يمتز احدهما عن الاخر في الوضع فلا قاة
احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس يكون ترجيحا بلا
مرجح وانه محال والا لزم الانقسام فلما ثبت الخلف وثبت انهما اذا تحيزا
وجود ذلك اخذا في ملاقاته بحيث يكون احدهما على ملتقى الاخرين والتالي
بطل اما الملازمة فظاهر كما ذكرنا في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض
على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من المنتهيين او يلاقي احدهما دون الآخر او يلاقي
مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني
ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تحيز ما فرض على الملتقى
والرابع تخيزها بأسرهما والكل خلاف المفروض وبطلان الجميع افساده
يدل على بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى هذا التقدير لا يرد
الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المفصل
من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف ما ذكرنا قال فصل واما

كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في الآخر ويسمى
المحل الهيولى والحال الصورة وبرهانه ان بعض
الاجسام تقابل الانفكاك مثل الماء والنار يجب ان
يكون متصلا واحدا والا لزم ان لا يتحيز الذرة
ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاحاد طبعا

اثبات الهيولى اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر اثنان منها
بينان في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى الثالث
المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم الى
برهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدركة من الجسم في بادي النظر
واما الصورة النوعية فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد
المصنف اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان على ان الجسم المتصل اعني
الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في نفس الامر كما عند الحسي
هو جوهر الاجسام القابلة للانفكاك من العناصر وما تتركب منها لان اي جسم
وهو الانفصال الحادث والانفصال يقع القطع والوهمي
فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا
فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما
ان تقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام في الجهات
الثلث فهي اجزاء لا تتجزى او اشياء ينتهي اليها الانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى
وهو باطل فان قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء
بالفعل فتكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على الاجزاء فيعود فيها الكلام
المذكور فاما ان يذهب الى اشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير نهاية او ينتهي الى اجزاء غير
قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام م

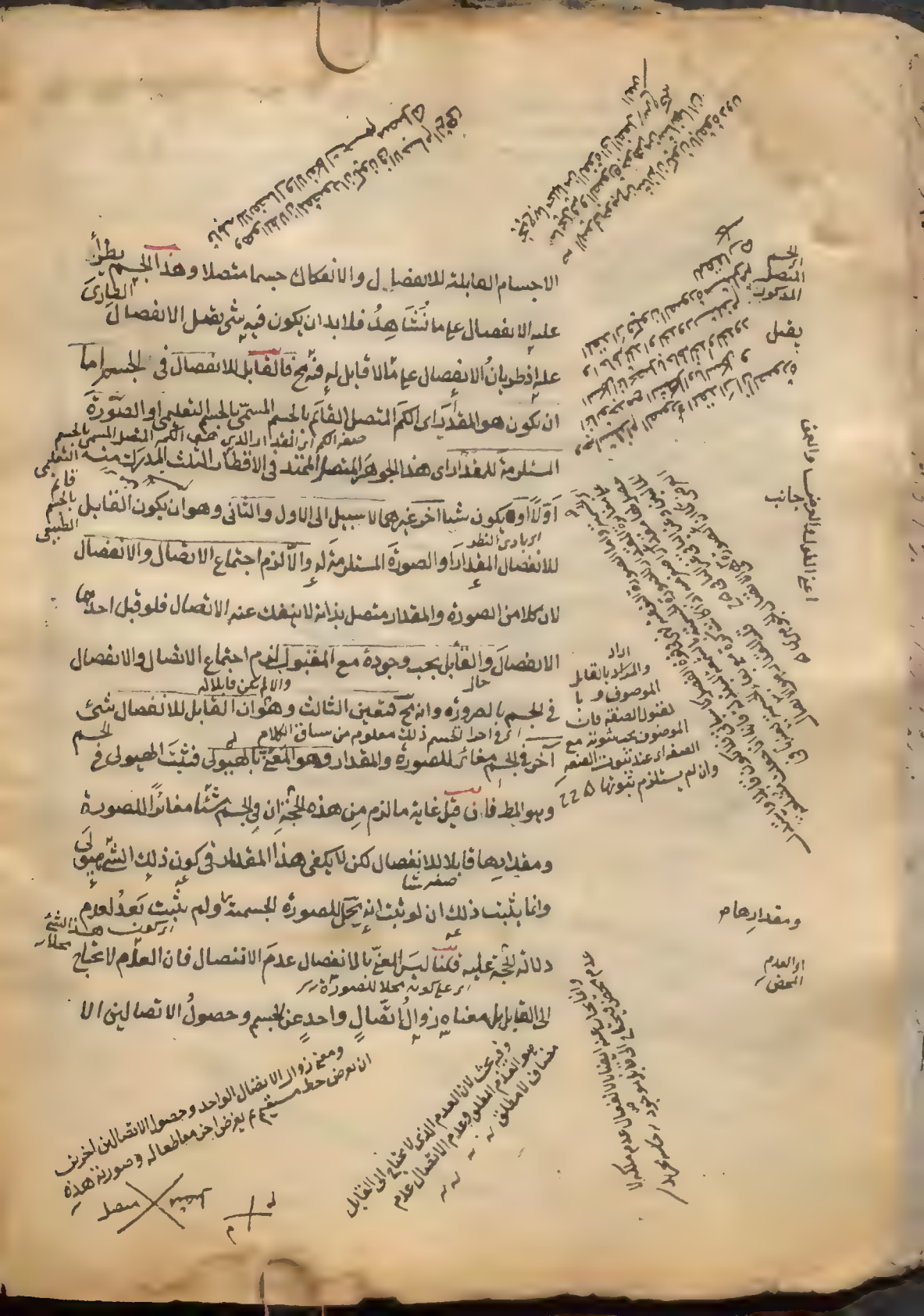

الاخيرين بعده والقابل للانفصال هو ما قبل الاتصال الواحدة قبله

والاتصال الى الآخرين بعده حتى ان قبوله الانفصال هو قبوله الاتصال الواحد

تارة والاتصالين اخرى فالشيء الذي اثبناه في الجسم مغاير للصورة ومقدارها

يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية

فهو هيولى اذ لا يراد بالهيولى الا ما هو محل الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة

الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال

جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال

وهو كون ذي اجزاء على ان الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر

المتصل بحث لوانتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ هذا

الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا وعند

طريان الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام

لازمه ويحدث متصلان آخران مع اتصالين آخرين فلولم يكن في الجسم

شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه

بالكلية وحصول جسمين آخرين لا عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم

جوهرا موجودا بالذات في الاحوال كلها يتعلق به قبل الانفصال جسمية واحدة

تتعلقا رافعا للاثنينية الوضعية بينهما وهو في تلك الحال جسم واحد وعند

Scanned with CamScanner

طريان الانفصال على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة ويتعلق به جسميتان
اخريان كذلك ويصير الجوهر الباقي فيهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق
كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بهما على الوجه
المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما في الاخر او بطريق حلولهما في محل
ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول صورة
الجسمية او بالعكس كل الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة
اخرى يحل فيه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق
بين لون البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم
منعوتا به بان يقال الجسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضي
منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان
الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود
في الجسم دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى فاذا ثبت الهيولى في الجسم
القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي الحقيقة
المنسوبة الى المقدار المسلوم عنه اباه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الا
حاد

كانوا متصدّين لمباحثة حيث لم يقع لشرح يكشف لهم عن وجوه فوائده ٥
نقابها ويذلّل في مسالك التحقيق من مطايا البيان صعابها لما انه لا يسعني الّا
اسعافهم بما اقترحوا ولا يوافقني الّا اتباع ما عليه اصطلحوا والله المستعان
فيما قصدته من تحصيل مسؤلهم وايصالهم الى غاية ما مُوّلهم انه خير موفق ومعين
المصنف رقح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم
الثاني في الطبيعيات لما كانت الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات
الخارجية عما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم
الى ما هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما
كالاعمال الصادرة منا انقسمت لا محالة بانقسام متعلقه اعني الموجود
الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود وبسمى حكمة
نظرية لتوقف حصول العلم النظري وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى
حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما
يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهي لوجوب ان لا يوجد
فيه الا معرى اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط
الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية
ايضا ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص

كانهما سافا مثلث ويذهبان الى غير النهاية لكنه لان البعد الواصل بين
الخطين يتزايد بسبب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه
منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهي
تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما ولا نسلم
هذه المقدمة نحو الانضباط بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات
الاولى ان الخطين الممتدين عن مبداء واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما
ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثل الواصل من مبداء
واحد مثل نقط آ خ ان غير متناهين لامكن ان يفرض على الخطين
متساويتي البعد عن نقط آ ك ف ط ب ح بحيث لو وصلنا بينهما بخط
ح ح لكان مساويا لكل واحد من خطي آ ب آ ح حتى يكون آ ح مثلثا متساوي
الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
آخريين متساويتي البعد عن نقطتي ح ك نقطة د د بحيث يكون
بعد هما عن ح كبعديهما عن آ ويكون كل من آ د آ ه ذراعين وان
نفرض على هما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي ز ز ونصل
بينهما بخط ز ز حتى يكون كل من اضلاع ز ن ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى

ارخطين

حتى لو وصلنا بين نقطتي د د بخط
د د لكان كل ضلع من مثلث
ا د ذراعين ٥

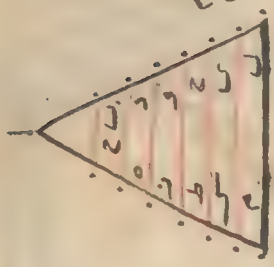

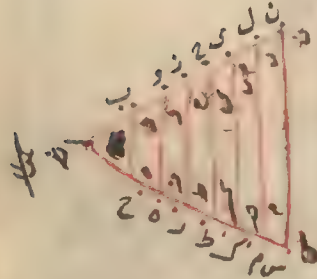

ثم نل ثم نن ونصل بينهما بخطوط ثم نك ثم نم ثم نن
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ونتمم خط ب ج البعد الاصل
والذي بعده اعني د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد
الثالث وعلى هذا الترتيب الثاني ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد
الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز مشتمل على البعد
وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل بعد من الابعاد المفروضة
فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة

فهنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد
الاصل الثالث ان كل جملة من الزيادة الغير المتناهية فانها موجودة في
بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق
تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر
الابعاد بعد فيلزم من هذا شاهي خطين على تقدير عدم تناهيهما وانه
ح مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في
البعد الثالث فلان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني والبعد

الاول فيشمل عليها وعلى زيادتها بالضرورة وكذا الزيادات الثلاث
المشمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى
ما لا نهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول انا نمتد
الخطان الخارجان من مبداء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما
البعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى
فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة
الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية وبعد واحد والبعد
المشمل على الزيادات الغير المتناهية فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه
وهو يؤدي الخطان الى غير نهاية لا ممكن وحد بعد غير متناه
محصورا بين الخاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة وانتفع المنع المذكور بينهما
مع كونه
واما بطلان القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى تحصورا
بين
لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد او حدان او ثلثة حدود
الحد في هذا الموضع بمعنى النهاية
ابعاد بها في الجهات كلها او حدود ان لم يشابه فيكون بشكله اذا الشكل هو
الصورة
الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد او المقدار كالكرة او حدود
المراد بالمقدار ههنا الجسم التعليمي
المضلع بعد اسكل المثلث والمربع والمخمس وغيرها
كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لابد له من مخصص فيها اذ
الباء
الصورة
للمقدمة
نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون
هذا اشارة الى مذهب الحكماء وهم يقولون ان
غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس
اسم موجد
بالذات
الشكل لا فاعل مختار
لان لو كان
لا لاغراض يكون
ان يختار شكلا مشكل
وذا الاخير محال

نفس الجسمية واما لازم من لوازمها وعارض من عوارضها طلان والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض
من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان
الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال
الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال
الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما
ليس الا الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى
لها وانما فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو
القسم الاول من الثاني واذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم و
هو تجرد الصورة فلا يوجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا التدليل بانا لا نسلم ان زوال
الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة
مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان ينفصل بها شيء من
خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنها بانا لا ندعي ان اللازم
هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما
الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لوازم المادة

عما معنى ان يكون لمجموع الاجسام شكل واحد بالشخص وقيل معناه ان
يكون نوعا عاما شكل واحد بالنوع وان تعدد افراده والاول بناء
على ان الاتصال من لوازم الجسمية فلا تعقد الا بالاتصال ولذا قالوا الكلية
والخمسة من لوازم المادة

ان يكون الشكل هو الخاص هو الصورة
النوعية فلا يلزم من انتفائها انتفاء

او ان لم يكن كلاهما طلان

لوازم
الجسم
وقوعي في
الجزء وكيفه
من الهيولى
والصورة

وقد يحتمل ان يقال ان تخالف عند الفلاسفة في العلة والمعلوم
بالذات زوال الاول زوال الثاني

الاعراض المحمولة

كالمثلث والمربع والخمس وغيرها

الاتصال والانفصال فانهما من الانفعال

الانفعال كون الشيء متأثرا عن الغير كانفعاط
ما دام منفعلا

ولم يقل من اسماء الافعال مع انه كثيرا
ما يصدر بالفاء مرتبا بالعطف وكلمة فاء شرط
محذوف
مقول

هذا التقسيم للجسم المتصل من حيث
يقبل الانقسام بالاتصال والانفصال

وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة وان لم يكن بالاتصال او الانفصال
وهو بالانفعال فلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال
من لواحق المادة فان هذه المقدمة لبست بديهية ولم يقم عليها برهان
بهذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالانفصال او الاتصال
لان تبدلها اما بانضمام شئ آخر من خارج الى الجسم او بانفصال بعض
اجزاء الجسم عنه او بانتقال بعض اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة
وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن انفصال بعض البعض
وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وبزك المعاند
واما الزام الاستدلال بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكفى ذكره
في الدليل فكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات
فمن باب تعيين الطريق وهو ليس من باب المناظرة فلعل المعلل انما
اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مغايرته
للهيولى على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا في
اثبات المغايرة بطريق الاجمال على ما ذكره بهذا القائل فافهم

فصل

في ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة اصلا يريد ان يثبت في هذا الفصل ملزومية
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن

عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع
ههنا ان يكون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان باطلان فيبطل كون
الهيولى مجردة عن الصورة اما بطلان القسم الاول فلانها لو كانت ذات
وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر
الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه
وكذلك الاول لانها لو انقسمت فاما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون الهيولى خطا
مستقلا اما انها خط فلان المنقسم في جهة واحدة خط واما انها مستقلة
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا ممتدا في الخط او في
ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لا يتصور
الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين الخطين هما طرفا
سطحين فاما ان يجعلهما عند التلاقي فيكون ما به تلاقى احدهما غير ما به
تلاقى الآخر فيلزم القسمة في العرض وانه محال او لا يجعلهما عند فيلزم
التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة
واما الثاني فلانه لا يتصور السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين هما طرفا جسم فاما ان يجعلهما عند التلاقي اولا فعلى الاول
باطلان لما مر في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة

وانما قال ههنا لان الوضع يطلق على معان احدها
كون الشيء بحيث يمكن الاشارة الى بعض اجزائه
ما يحوي المقولة المشهورة وهي التي اخذها الى الاعراض
لما رجحه والمراد ههنا الاول

السطح فلان المنقسم في جهتين سطح واما انها
مستقلة فلانها جوهر

ارجحا منقسما الى ثلث جهات

اعلم ان منشأ انقسام الخط في العرض فان خصص
خطان من خط واحد ومضى انقسامه

وقيد التوسط بين الطرفين لانه اذا توسط
بين السطحين يكون ما
به التلاقي من السطحين
اذا توسط بين خطين
المتوسط

من الهيولى والصورة وقد فرضناها مجردة هف واعلم ان السطح والخط
والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على مذهب الحكماء لانها نهايات والمراد
للمقادير عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية الجسم التعليمي واما
المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى
ان الجواهر الفردة تتالف في الطول فيحصل منها الخط والخطوط تتالف في العرض
فيحصل السطح والسطوح تتالف في العمق فيحصل الجسم فالخط والسطح على
مذهب هؤلاء جوهران لامكانا لان المتالف من الجواهر لا يكون عرضا واما
النقطة المستقلة فان قالوا بها وهي الجوهر المفرد لاغبار لان لا يفهم من النقطة المستقلة
الا ذو وضع غير منقسم وهو جوهر فرد وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر المفرد
فالمعول على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا تكون نقطة عرضية لانها
جوهر فتكون نقطة مستقلة وهي الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها نقطة
مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض على المتن على تقدير تغاير هما مع جوابه واما
النظر الرابع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء لان هذا الناظر معترف بان
مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط
بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما
والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض

الوضع اللاحق وهو حصوله من تلك الاجزاء المتعينة وذلك الجزء المعين
من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل
اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلا ليقتضي وضعا لاحقا فحصولها
في بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فلئن
قيل المحال المذكور انما يلزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران
الصورة فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات
ابهام وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد
عدم تفكيكه عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة ص ما اثبتنا الهيولى في الاجسام كلها اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة
بالصورة في اصل الفطرة مجردة عن ذات ثم صارت بعد ذلك ذات وضع
باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة لاستلزامه
المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة
على التجرد فلا نفلق لها بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا بنا في وجودها
ولا عدمها ما نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولات الاجسام فلو
وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات ولسميناها هيولى لكون
اصطلاح مجردا اصلا قال فصل في اثبات الصورة النوعية اي لما فرغ عن
اثبات الهيولى ولوازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية

عنه فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورة اخرى بها الجسمية بها صار ذلك النوع ولهذا سميت صورة نوعية او منسوبة الى النوع بالتحصيل لتحصله بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبداء للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار اثرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا من ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر القابل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلو لا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه بحسب ذاته وهذا ظاهر جدا واذا تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين لمقتض ذلك النوع بحسب ذاته للحصول في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا والبعض اشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي للاختصاص فاعلا خارجا مع التحملات الملتزمة وجوابه وهذا ظاهر عند المتامل

نوع اخ
ذلك النوع
صار ح
اي كل نوع
من الاجسام

اي اشارة
الصورة
النوعية

لان الهيولى لو كانت مختصة
بحيز ما علة وقد بينا
انها قابل والقابل
لا يكون فاعلا مع كونه
فاعلا لانه يلزم
عندهم ان الواحد
لا يصدر عنه
الا الواحد

وهو الصورة النوعية

لانا نسلم ان الافلاك بعضها

قوله وبهذا التقرير اشارة الى ورود قول المعترض المقتضي
لان الدفع بهذا التقرير عدم جواز كون الفاعل خارجيا
والمراد من التحملات ما ذكر من السؤال
والجواب عقيب هذا
الجواب ح ا

المعترض هو ملا مبارك

الفاضل

يفعل بالاختيار
ما شاء تخصيص
كلامي الاجسام بحيز

المسلم ره

اعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان
التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية التي لا توجد بدون
الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة بحيث لا سفك شيء منهما
عن الآخرين هذا هو من عادة المصنف في هذا المختصر اذا اراد
دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع والازالة بـ
لبداهة ان الوهم او الاشتباه نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة
فهنا لما اثبت التلازم بين الهيولى والصورة دفع الاشتباه في
كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها
هداية على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة
اقول يريد ببيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تحقيق الكلام في المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون احدهما علة
فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما
وعلى التقديرين يجب ان يكون العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ
لولاه لم يلزم من العلة المعلول واذا كانت العلة موجبة يثبت

اما ثبوت التلازم

سلم التلازم جزما اما في القسم الاول فلان ثبوت التلازم كل واحد من العلة
الموجبة والمعلول صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من
المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها يستلزم المعلول الاخر فكل
من المعلولين يستلزم الاخر ويتحقق التلازم اذا تقرر هذا فنقول
قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمتان فاما ان يكون للهيولى
علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكون معلولي علة
ثالثة منفصلة عنهما والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية
للصورة لتقدمت بالوجود عليها بتقدما ذاتيا ضرورة تقدم وجود
العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متاخرة الوجود عن
الصورة بحسب الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود
الى الصورة فلا تكون الهيولى علة للصورة وهذا التقرير يندفع الا
بان المتقدم الذاتي اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا
تستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم
من التقرير المذكور ان الهيولى متاخرة عن الصورة تاخرا ذاتيا مع انها
لتقدمها الذاتي اللازم من العلة فيلزم بطلان علتها فلهذا نتم
بهذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان

اما ثبوت التلازم

الملازمة بوجوب ما يوجب المعلول

وعلى ان الكلام لا يصح اذا كان المعلول مركبا
واما اذا كان بسيطا فلا ان الواحد لا يصدر منه
الا الواحد فلا يكون للعلة الواحد الا معلولا واحدا

اي بين المعلولين

فيستلزم احد المعلولين الاخر فتثبت التلازم

اذ التلازم للشيء يستلزم الالتزام الشيء

علة ثبوت التلازم

اعتراض

وهو الذي ذكره فيما بعد

اما عراض الدوات والاعراض هذا فان قلت لانسلم
ان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
فان تقدم الصورة العلة على المعلول بالوجود انما
هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى
من الصورة قلت لو كان تقدم الهيولى على الصورة
بسبب الهيولى المتخصصة في الوجود بالذات على
الصورة ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد
في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يوثر ويفيد
شيئا التالي باطل لانه قد ثبت
ان الصورة علة فاعلية
لتشخص الهيولى

للزوم استغناء المتقدم عن المتاخر

الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة
بيان الملازمة
متقدمة الوجود على المعلول لكن الهيولى ليست بمتقدمة بالوجود
على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت
بيان بطلان التالي
بينهما من التلازم اذ اللازم من العلة هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم
التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلة الا انفكاك الخ
جواب الاعتراض
واما الشرطية المذكورة في الجواب وهو قوله لو كانت الهيولى علة للصورة
ويلزم من تقدم الهيولى
لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد
بالذات
بنا ليها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية
بالعلة
ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير علتيها لا تنفك
عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلة فلا يلزم
بعد المنع
تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك
عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع لا منافاة بين الهيولى
ان يكون
متقدمة على الصورة بالعلة وبتأخر تشخص الهيولى على الصورة
ايضا بالعلة ولو صح هذا الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة
المعترض
فاعلة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه يقول به متصلا بهذا
بهذا المنع ويجوز ان الصورة
الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع التشكل او التشكل على
التشخص
كما
التشكيك
الهيولى

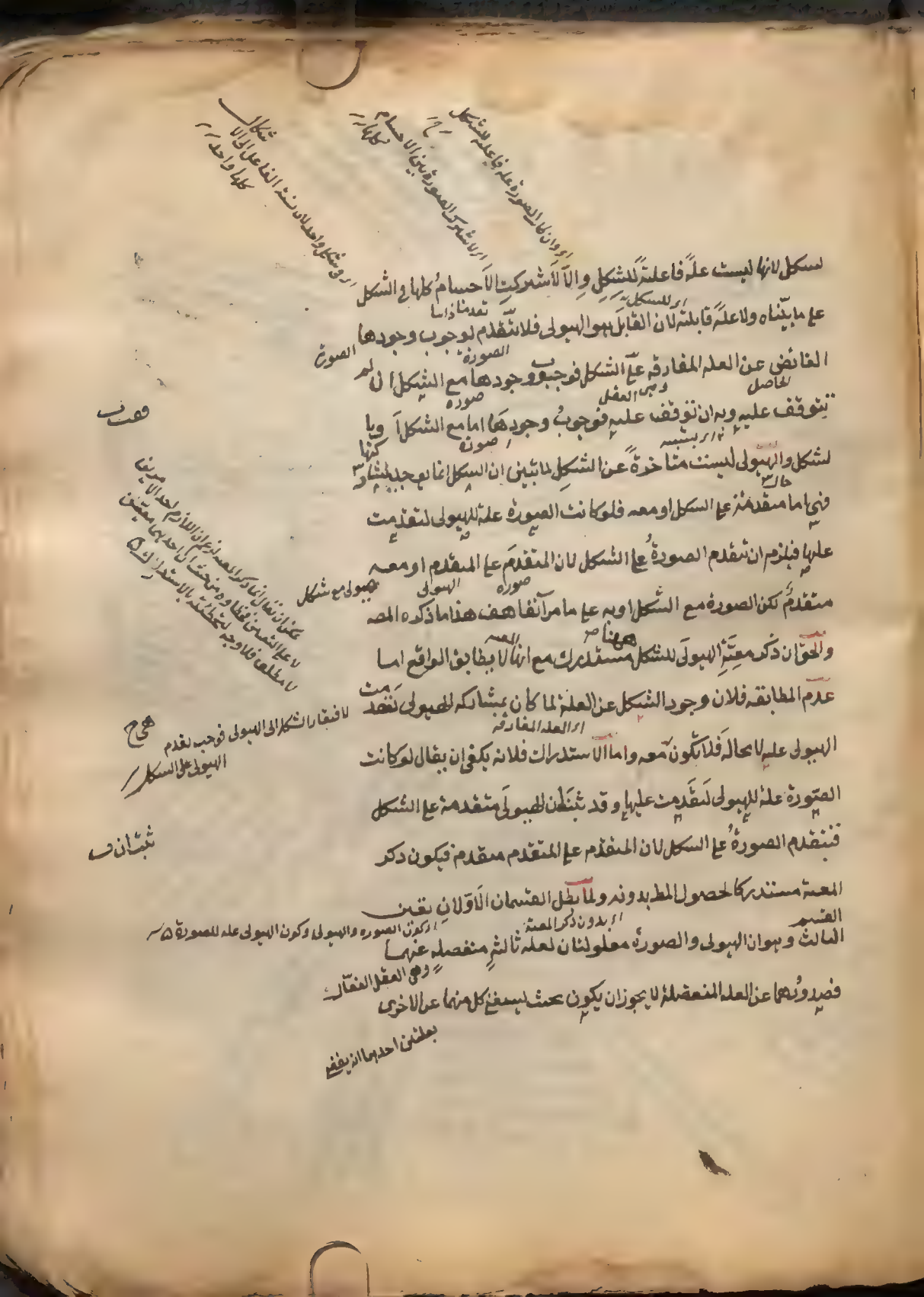

اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تالف الجسم منهما ضرورة امتناع تالف الماهية
من الهيولى والصورة
لحقيقته عن اجزاء لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى
بالحصول
يفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة يلزمها
الى توجد في الخارج
الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان
الهيولى لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة المعقبة
الى في الخارج
للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل
وذلك ظ واعترض على هذا بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى
يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم من ان
في العلية
الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظ وهو ان اللازم ههنا بين
عدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة
المقررة عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شريكة العلة
هي الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في الشكل هي الصورة المشخصة
المتاخرة عن الشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار
من المنع الخ
مانعا على الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما
من الهيولى والصورة
الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى الى الصورة في
الشكل يودي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى
الصورة في البقاء والصورة الى الهيولى في الشكل

الى الصورة فالشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في
الشكل فالكل سوى لزوم الدور فانه مدفوع لما قاله هذا الفاضل فان كون
الشيء على قابلة لعرض فيقوم بشيء آخر غير معقول بل بان اللازم مما فرضناه هو افتقار
تشكل كل منهما الى ذات الاخرى فظاهر انه ليس بدور قال الفصل في المكان الخ
اقول لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
اراد ان يشرع فيما هو المقصد في هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام
الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فتحقق اولا ماهيته في هذا الفصل
وبثث انيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا
كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء
على ان الجسم لم شيء من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة في فان يكون ظرفا للجسم
وان نقع مشكلا بغي جوابا للسوال من الجسم باين هو كما قال ابن الماء فيجاب
عنه بانه في داخل الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها
بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جدير بان نسقط
ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا بينا فدفع به الاعتراض الوارد عليها مع المعترف
الملتزم في جوابه فالبينة المذكورة لذلك الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده تعين
بها عندهم وصلح بذلك لان يقع لهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه

ذهب جمهور المتكلمين كالمعلم الاول والشيخ بن الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم تابعهم

الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكونه في وكما

يقال كوزة الماء في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء هو الخلاء ثم

افترقوا هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون وشيعة ارسطو تزعم ان الخلاء الذي

ينسب اليه الجسم بقي بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه

الابعاد الجسمانية وبسببه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون

القائلون بان الكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي

مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومع الفراغ الموهوم

العضاء الذي يشبهه الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم اخر كالعضاء

المشغول بالماء او الهواء في داخل الكون فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي

من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه

حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم

هو الفراغ الموهوم مع فقدان ما يشغله شاغل من الاجسام فكون لاشيء

محضا بالضرورة لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم

عندهم ان لو وجد لكان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم

جسم مما كان لا شيئا محضا بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان الخلاء
هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ الموهوم
من غير ان يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم
الحصول فظاهر والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
اي حصول الجسم
فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيزا طبيعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا فينقطع
نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب
الحصول فيه بالطبع تلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع
في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه والمتكلمون الى امكان كل من الفراغ
الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود يوجب البعد
الغير المتناهي بالفعل وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه بفرض لا يكون ما جعلوه
فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانهما عن قريب
والمتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده هربا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد السلبي ايضا
فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث ملاقيهما
لا يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد عرفت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب

الاول هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته في هذا الفصل فقال المكان اما بعد
للخلاء او السطح الباطن المذكور والاول باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة
الاستقراء حيث لا يتصور شيء سوى هذا يجعل الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان
الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما
الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا وذاك بحسب الخارج وكل ما هذا شانه فهو موجود
واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض فراغه
عن شغل الجسم ايا ما كما ذهب اليه المكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه
الفلاسفة وايا ما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء
المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ما خوذا مع صفة كونه
لاشيئا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما يدعوه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان
فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان
يمتنع ان يكون لاشيئا محضا فيمتنع صفة كونه لاشيئا محضا وامتناع الصفة يوجب
امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء
بمعنى البعد المطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد
حالة المادة كالبعد الجسماني وبهذا اندفع ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية

واذا لم يثبت لم يبعد امتناع الخلاء

نوعية ولم يثبت بعد قال وصل في الخبر اول كل نوع من انواع الجسم
الطبيعي عنصر كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون في حيز
لا محالة فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض
عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم لطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما في المركب فحكمه
في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل على الحقيقي وههنا تفصيل لا
يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان
اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في
احدهما او لا يحصل في شيء منهما فالاول باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في تلك
الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي
حصل فيه اولا طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه
والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو حيزا طبيعيا
لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون على سمت
الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين
يلزم ميله طبعا لاجهتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى
احديهما عاد الى القسم الثاني وقد بينا بطلانه واذا بطل اقسام الثاني بأسرها

بطل المقدم وبثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان وهو المطلوب واعلم
ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان انما يستعملون فيهما في معنى واحد
وهو السطح الباطن المذكور وظاهر قول المصنف فصل في المكان وفصل في الحيز مشعر
بتغايرهما معنى لكن اقتضاه على بيان ماهية المكان في الفصل الاول ومساعدته
الى الاحكام في الفصل الثلاث من غير التفات الى تصوير ماهية الحيز بدل على انه جرى
على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية
المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراد لفظ المكان والحيز في الفصلين للتنبيه
على ترادفهما فان حمل كلامه على الاول الاحتراز بقوله فراغ عن الفراغ الموهوم
واما مع آخر لم يتبين باصطلاح جديد احدثه وعلى الاول يلزم ذهابه
الا ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما اوجب عليه من
بيان اصطلاحه على انه منافٍ للاستقراء المذكور وتغييره بما له الوضع لذاته
والمحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه تغيير لمذهب الخاص بمحل النزاع اذ للحكيم ان يقول
ما له الوضع لذاته والمحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان
يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان
كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي
لخروج المحدد عنه اللهم الا ان يقال ان المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت

والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف هنا

لا يخلو عن الاضطراب قال فصل في الشكل الخ اقول قد مر فيما سبق ان

الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل الكروي

الحاصل للكرة بواسطة احاطة السطح الواحد المستدير بها والحدود كالاشكال الحاصلة

للاجسام المصلعة بسبب احاطة اضلاع بها ولما كان الشكل من الاحوال

التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره هنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم

متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبي

اما المقدمة الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على انتاهي

الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل متناه مشكل فلان كل متناه لابد ان يحصل

له عند تناهيه نهاية واحدة او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك

الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل

مشكل فله شكل طبيعي فلان كل مشكل فله شكل طبيعي عند تجرده عن القواسر البتة

وقد ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه او من القواسر

والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي

الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي وهو المط

فصل

ث عن الاستثناء للشرط وبالجملة كلام المصنف هنا تابع عن الاضطراب قال

فصل في الحركة والسكون اي اول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم

الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة

اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا للوقوف البحث عنهما على بصيرة

ماهيتهما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف لان

الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل على سبيل

التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه

هو الموجود والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا بالفعل

وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود

الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالمباديء عن اسمه والعقول او بالفعل من بعض

الوجوه وبالقوة من بعضها من حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك

الخروج اما ان يكون دفعة او على التدريج فالاول هو الكون كانقلاب الماء

هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة

والثاني هو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على

سبيل التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول

وهو ارسطاطاليس بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة

على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان الذي معرف بانه
مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف
معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور وانه معرف للحصول
في الزمان والسكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس
من شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون ساكنا هذا
الموجود لان يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك لانه غير الجسمية
اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا داعما لاشتراك الاجسام
كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار
ما هي فيه ينقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى
كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتحلل اجزاء متصلة من خارج في
الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار على التناسب
بانحلال بعض اجزائه الاصلية فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد
والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركة من
برودته الاصلية الى السخونة بملاقات المسخن مع بقاء صورته النوعية
وتبرده عوده الى البرودة كذلك وليس هذه الحركة استحالة وحركة في الاين

س وهي حركة الجسم من مكان الى آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة
المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة
انما يتبدل منه اجزاء آية الى اجزاء مكانه ملاقيًا لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار
العروض ينقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها
له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له هو
عروضها بالجعقعة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية
والثانية العرضية والذاتية ينقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة اقسام لان المبدأ
المحرك للجسم ان كان تحريكها له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية
كحركة الحجر الرمى الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور وارادة فهي ارادية
كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر لطبعه الى
السفل والميل في الزمان الخ اقول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول
التنبيه على ان للزمان الماضي تحققا وماهية الثالث بيان سرمدية
اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما
سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع مسافة
اطول من المسافة التي يقطعها الحركة البطيئة فلا شك ان بين اخذ
السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة و

الانتقال وهي حركة الانسان

ان الحركة

ع مسرت

ع العروض بلا واسطة فاعل

وحركة الكواكب بواسطة حركة افلاكها فقد وجب

حركة عرضية انية ودورية واما الحركة للوضعية الكيفية

الصورة

ع ان كانت بسبب ما على خارجي فقسرية

الاخص هاهنا

تحرك البداءة وثانيا للضمير باعتبار العلة

الانتهاء

ابدية واذلية

وجود الزمان

الابتداء

الاول

ع امر ممتنع قطع تلك المسافة المعينة
بتلك السرعة المخصوصة كانه قابل لان ينطبق هو عليه
سلمه

وفي هذا الفضاء ساحة كثيرة قبل لا وجود له
وفيه موجود في الذهن دون الخارج وفي هو
الخلاء موجود في الخارج وهو مقدار
حركة الفلك الاعظم

قطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين نعم انما نذكر بالضرورة ان بينهما امرا
موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية
بالبطوء المعين فان قيل وفرض الحركتين في هذه الصورة اما المجرد فيتضح
انه هذا الامكان او ليبان انه قابل للزيادة والنقصان مع انتهاء اولا مع
آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة
بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع
تلك المسافة وبهذا ظاهر جدا والثاني انا نمنع ان لهذا الامكان والفرض المذكور امكانا
يختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والآخر
بين اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك
يناقض اختلاف الامكانين والثالث غير بين فلا بد من بيانه لنتكلم عليه قلنا
المقصد من هذا الفرض هو بيان الامكان وفرض الحركتين لرفع وهم يرد على تقدير
الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا بين
اخذها وتركها امكانا اشتبه قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم
متوهم ان ذلك الحركة نفسها للامر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم فانا
اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها
امرا موجودا يسع قطع المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة

العصرة بالبطوء المعينين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين او لبعض منهما
بحيث يسع قطع المسافتين فوضع ان بين اخذ السرعة وتركها امكانا معدا للحركة
يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعا
والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها لابد ان تكون متخالفة بالزيادة
والنقصان فهي [illegible] وغير ثابتة اي غير مجتمعة الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات
اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة
لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة
فان قطع النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخير ضرورة
ان المحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع
النصف الاخير منها وهو ظ فثبت ان في الوجود امكانا متعددا غير ثابت ولا
يعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المط واما الثاني فهو
ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدارا للجسم

ا ذي في الخارج

ا بعض ازمان الذي يسع فيها قطع المسافة الواقعة في المسافة الزمانات التي يسع فيها قطع المسافة الزمانات التي يسع فيها قطع المسافة

ا المأخوذ من قطع المسافة

ا قطوع اجزاء المسافة الزمانات التي يسع فيها قطع المسافة الزمانات التي يسع فيها قطع المسافة

ا مجتمعة في الوجود وهي غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة

ا ثلث قطوع الاجزاء

ا اي حركة فلك الافلاك

ا اي قابل للزيادة والنقصان

ا اي مقدار من الربع والنصف وغيرهما

ا وهو مختص ماهية الزمان

ا اي فاما ان يكون مقدارا للجسم

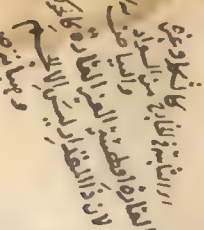

او لهيئة من هيئاته ولا يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة الغار لان
الزمان غير قار اعما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئة الغار لزم ان
يكون غير الغار مقدار للغار وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره
اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانت خبير بان الزمان ليس
مقدار الجسم ولا لهيئة الغار نعني انه مقدار لهيئة الغير الغار ولهيئة
الغار للجسم ليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان
لو لم يكن سرمدا لزم ان يكن له بداية ونهاية وهما محالان اما الاول فلان الزمان
لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
اذ عدم الشيء لا توجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا الزمان
فيكون عدم الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال واما
الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية
وهو محال مما مر من البيان واذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم وهو عدم
سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب ليس لقائل ان يقول القبلية
الزمانية اذا لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم
ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا توجد
مع البعدية ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية التي

القبلية والبعدية الآنان لا يجتمعان اما يكونان بالذات لاجزاء الزمان
واما كونهما لغيرهما فانما هو بواسطة وقوعهما فيهما فالزمان وعدمه ان انتصفا
بمثل هذه القبلية والبعدية فهذه الانتصاف اما ان يكون لانهما من
اجزاء الزمان اولانهما واقعان فيهما والاول صح والا لزم ان يكون الشئ
وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وح اما ان يكون
الزمان الثاني عين الزمان الاول وهو ايضا صح لاستلزامه كونا اجزاء
الشئ طرفاله ولعدمه واستحالة طرة او غيره فلزم ان يكون الزمان وعدمه
واقعين في زمان آخر مغاير للاول فلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع
المنع المذكور وتم الدليل سالما عنه قال الفن الثاني في الفلكيات
وفيه فصول اع اول لما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث
الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول فصل في اثبات استدارة
الفلك ولنقدم على اثبات المطلب ما ينتفع به فيه وهو ان الابعاد التي
نعتبرها في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة
لا غير وكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي النهايات
الست التي ينتهي اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان
ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وفانيها

عليهما
كتقدم
الاب على
الابن
فان تقدم
على الابن
بواسطة
وقوعه
في الزمان

الذي اورده ملخص بقوله والزمان بقوله ورفع المتبوع يرفع التابع المذكور

بقوله الخ وعلى الاول الزمان هي
النهايات التي
الاسمدارة عبارة عن ذلك

الفن الثاني

العرض هي الطول و
العمق
داد سواء كان من الامتدادات المتقاطعة
على زوايا قائمة او لا فلا ينحصر في الستة وهذا لا
يتبدلان اصلا

اي على
تقدير
الزوايا
القائمة

اعلم ان كون الابعاد الانسانية ثلثة انما هو بالقياس
الى الحد واحد واما بحسب الامكان فيمكن فرضها
غير متناهية

الاولى

الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو
العمق فالبلى رأسه من نهايتي امتداده الطولي الكونه على الوضع الطبيعي فوق
وما يلي قدميه منها في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين من نهايتي امتداده
العرضي يمين وما يلي الاضعف منها يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد
العمقي قدام وما يلي الظهر منها خلف اثنان من هذه الجهات الست وهما الفوق
والتحت حقيقيان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار
اضافتهما الى شيء خارج عنهما ولهذا لا تبدلان اصلا فان كلا واحد من الفوق
والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالة الانتصاب والانتكاس واحد لا
يتبدلان اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه البلى رأس الانسان
ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه البلى قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان
هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان
على الوضع الطبيعي لان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الابعاد الباقية
فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل با
عتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت
اعتبرت معها اضافة الى شيء آخر صارت بها جهة والى مقابل ذلك الشيء آخر
فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا تتبدل تلك الاضافات فان

يتبدل

فعلم من هذا ان الجهتين الفوق والتحت جهتان حقيقيتان والفوق هو الطرف الذي يقرب من المحيط والتحت هو الطرف الذي يقرب من المركز

فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة وفوقا وتحتا عتبر معها كونها واقعا
فما يلي قوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما
هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فما يلي اضعف الجانبين وبها
صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين
واذ قد تمهد هذه المقدمات فحري بنا الان نرجع الى اثبات المدعى ونقول
كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة ان في الامتداد الذي تاخذ وقع
فيه الحركات المستقيمة كان الغلك مستديرا لكن المقدم حق فالتالي مثله اما
انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم يكن موجودة ذات وضع لامتنع
الاشارة ونوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم يكن موجودة ذات
وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها وايا ما كان يمتنع الا
شارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة
وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك
الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما مما يمكن الاشارة الى الجهات الحقيقة
ليست بممتنعة لوقوعها فانا فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك
اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق و

وبعضها نحو الجهة السفلى فثبت ان كل واحدة من الجهتين المختلفتين موجودة
ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه
علا قل من ان تكون لها حزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يكف او يتم
على حركته فان سكن لزم ان تكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا تكون للابعد
دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي اليه الحركة بوصول المتحرك اليه
وان استمر على الحركة تحركة في هذه الحالة اما الى المقصد واما عنه فان كان اليه
لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير
وان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انها حزآن لها هف فثبت
انها غير منقسمة وقد تم حصة المقدم واما اللازمة فلانه ثبت ان كل واحدة
من الجهتين موجودة فات وضع فاما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم
قبولها الانقسام وماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام فيه و
في سائر الامتدادات فاذن موجودة جسمانية مغايرة لمحل متعينة الوضع
في ذلك المحل فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو ممتنع لاستحالة الخلاء و
تقدم وضع الموجود في المستحيل مستحيل واما ان يكون في ملاء مشابه اي
في داخل تخن جسم واحد وهذا ايضا لاستلزامه عدم اختلاف
الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المشابه لكنها مختلفان بالطبع لان

لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما وترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما
بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم لو كان تحدد هما بملاء مشابه
واحد وهو غير لازم لجواز تحددهما بملاءين مختلفين قلنا تحددهما اما ان
يكون في ملاء واحد مشابه او في ملاءين مختلفين والاول يستلزم عدم تعينهما
لان كل واحدة منهما يتحدد في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء
الواحد مشابهة لتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جزء منهما دون سائر
الحدود مع تشابهها اذ ترجيح للامر المرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونها ملك
الجهة فبقي الجهتان غير معينتين لكنهما متعينتان هف واذ قد ثبت ان الجهتين
المتقابلتين جسمانيتان وتعينت وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء مشابه تعينت
وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المشابه محتصة به فالملاء
الذي تتحدد به الجهتان لابد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر
من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم تتحدد
به الجهة القريبة منه وهي جهة الفوق والا تحدد به جهة البعد عنه وهي جهة
السفل لانها غاية البعد عن المحدد اذ لو لم تكن غاية البعد عنه بل كانت حدا
اخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد
الابعد بالنسبة الى الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة

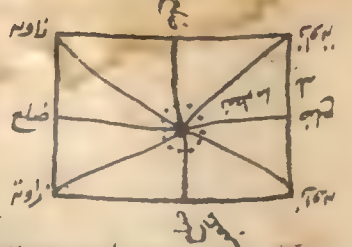

سفل والاول يحل لان جهة الفوق هو جهة القرب عن الحدد فنقول ان
يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض
سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فتبدل السفل
فوقا وهو بط لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا يتبدلان اصلا وغاية البعد
لا تتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما تتحدد به لو كان البعد
عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه محدود
به فالجسم الكرى ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل ليس بمحدود به
فلا مسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض فى داخل الجسم الكرى النقطة المركزية التى هى غاية
البعد كذلك يمكن ان تفرض فى داخل الجسم المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها
عن سطوحه وخطوطه وزواياه لتساوى بعد المركز عن سطح الكرة فى جميع
الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد فى الجسم المكعب يتحدد به البعد
الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل فى المكعب
والنقطة التى نفرض فيه مائلة من النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها
ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية
البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد فى المكعب نقطة هى غاية البعد بخلاف الكرة
فان يحيطها سطح واحد كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من النقطة

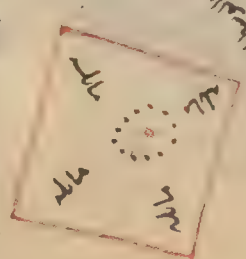

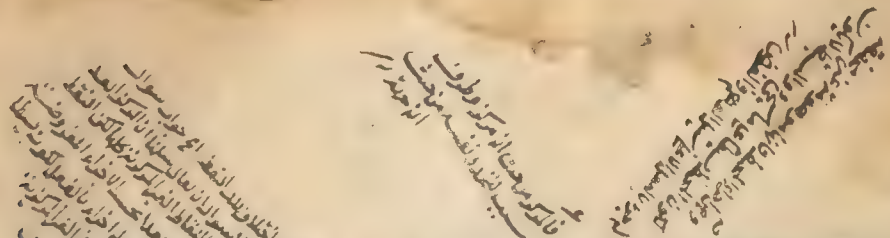

المركزية واختلافان بالنقطة فوقا وبعدا بحسب الاخراء المفروضة في المحيط
غير معتبرة بانثنائه عما هو المعلوم الموهوم في الغير المحققة فيكون المركز تمام البعد
في الجسم الكرى فيحدد بمحيط جهة القرب منه وهي الفوق ويذكره جهة
البعد عنه وهي التحت فثبت ان المحدد عا نقدير وحدته ان لم يكن الجسم
كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين فاوضاه تحدد الجهتين لا يكون محددا
لمراهف فمحدد الجهات عا نقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا
وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا
ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجهتين جهة القرب
فقط واما جهة البعد عنها فلا يتحدد بشيء منهما لانه لا يفرض حد فيما
بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيحد اخر هو ابعد من الحد
المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين النهاية
التي عند الاخر فمن غاية القرب من الاخر فلا يوجد في الامتداد الواصل
بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد والاولى ان يقال
لو تحدد الجسمين بجسمين لا يحيط احدهما بالاخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة
القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا تتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان
يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما وايا ما كان لا يتحدد
بقوم

بهما اما في الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به واما في الداخل
فلان احدهما فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل
واحد بهما ليست غاية البعد عن الاخر لان البعد الداخل واحد بهما خارج عن الاخر
والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة
معينة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الحسين يخالف قرب الاخر لكن الفوق
جهة واحدة معينة نقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة وينزكها البعض
الاخر فلا يكون جهتين مختلفتين يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم
الذي يتحدد بقربه الاخرى فان قيل لا حاجة لنا في تحديد الجهتين الى اعتبار
البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع و
يتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين من غير احتياج الى اعتبار
البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا
والبعد من احد الجسمين لا يلزم ان يكون قريبا من الاخر لاحتمال وقوعه في سمت
غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قريبا من الاخر يكون
جهة حقيقة مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية
ليس الا الفوق والبحث فعلم ان التحديد على تقدير كونه اجساما متعددة لو لم
يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط بعضها ببعض

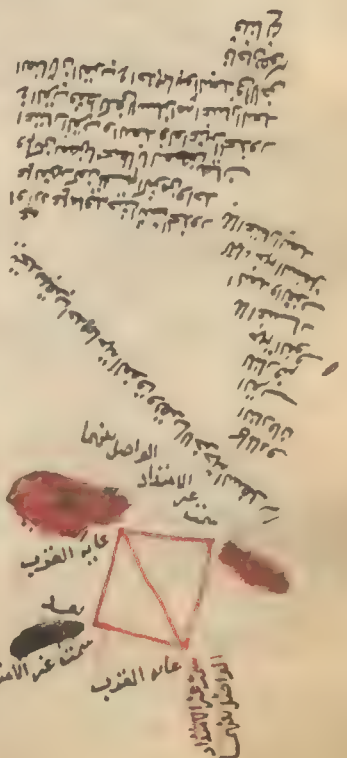

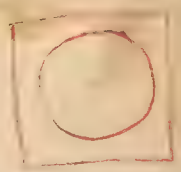

ببعض وبه يحصل المطلوب لان المحيط من طلك الاجسام اما ان يكون كريا اولا
وان لم يكن كريا لا يتحدد به الجهة القريبة منه والجهة البعد عنه فلا يتحدد
اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد
عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط
وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين عما مر تقريره ويقع المحاط
حشوا لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة المحدودة اذا كانت موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم
مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكوني محيطا بالاجسام المنقسمة الحركة لتحديد
جهة الفوق المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا
جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المنقسمة الحركة فتبين ان الجهة وامتداد
ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة يتم الحجة على المطلوب وهو اسدارة
الفلك قال ره ان الفلك بسيط او مركب
لانه اما ان يكون متالفا من اجسام مختلفة الطبايع او لا يكون كذلك والاول
المركب كالحيوان المتالف من العناصر الاربعة المختلفة الطبايع والثاني البسيط
كالعناصر فان كلا منها لم يتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع والمص
اورد هذا التفصيل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور وقال الفلك

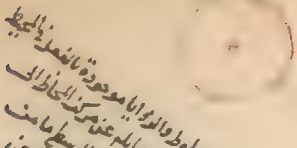

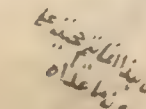

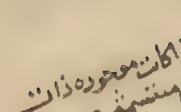

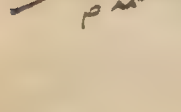

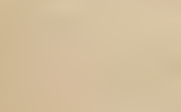

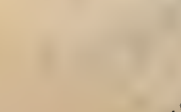

بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك المستقيم
يحدد للجهات كما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات وتارك
اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله لان طالب الجهة وتاركها انما يكونان
بعد تحددها وكل ما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محددها قبلها
فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما
يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لا يقبل
لو كان مركبا لكان كل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي
وهو الكرى او القسري والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم ان
يكون الفلك مجموع كرات متلاقة بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك
الكرات فلا محصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كري مشابه الاجزاء لكن مثل هذا
السطح واجب للمحصل للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال
كون تلك الفرج مملوة بجسم فغير معقول لان الجسم الحاوي للفرج ان لم
يكن على الشكل الطبيعي كان جزء من الفلك مشكلا بالشكل القسري فيندرج
في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا

لبسيطا ومجموع الكرات متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان لاعلاء الفرح
وهذا بيّن لاخفاء فيه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او
بعضها لو كان على الشكل العنصري لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند
زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فلزم ان يكون جزء
الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا النقد اعني قولنا ذاتا او جزءا عنايتنا قدمناها
في نقد بحث الخرق لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول
الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على الاشكال العنصرية
فان العناية بها ينقض ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف ايضا قال

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اقول الخط في هذا الفصل اثبات
احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبداء
ميل مستدير يتحرك بمقتضاه على الاستدارة وثالثها انه ليس له طبيعة ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك قابل
وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما يحويه وحصول هذا الوضع
ليس من مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها
في الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة

نقض قال المصنف نقريف الفلك ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة وزاد الشارح على
تقريف المصنف ذاتا او جزءا

على العود لدفع الاعتراض

ان الكون
بمعنى
الحصول

اضاف المبداء الى الميل اضافة بيانية لتصحيح الكلام والمراد
من المبداء العلة الفاعلة اي الفلك هو صاحب
علة فاعلية لميل مستدير

لا يكون حصول هذا الوضع لاجل ما فرضنا
طبيعيا لها

اضاف المبداء الى الميل اضافة بيانية لتصحيح الكلام والمراد
من المبداء العلة الفاعلة اي الفلك هو صاحب
علة فاعلية لميل مستدير

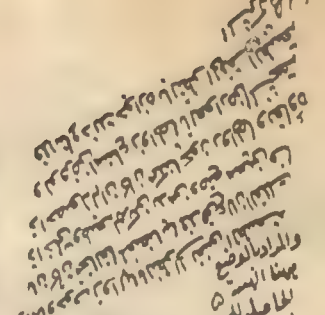

لبعض وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطباع
فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هف فثبت ان الاوضاع الحاصلة
للاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعيا المشتركة فتكون زوالها جائزا بالنظر
الى نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالمحركة المنفعلة او
المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للمحركة المنفعلة وقد بينا
بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه قابلا للمحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني و
هو ان الفلك ذو ميل مستدير يتحرك بها الاستدارة فاعلم اولا ان الميل
حالة في الجسم مغايرة للحركة بقضي الطبيعة بواسطتها الحركة لولم يعقها
عائق ومعلم مغايرة لها لوجوده بدونها في الجسم الموضوع بالبيد والرف المفتوح
المسكن بها بحث الملاء واذ قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول
يجب ان يكون الفلك ذا ميل مستديرا اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا
للحركة المستديرة وبطلان التالي مما ذكرنا آنفا من البيان بدل على بطلان المقدم
اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبيعة ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير
بالقسر من فاعل خارج فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل انما يكون طبيعيا او قسريا
فلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل الة الطبيعة في احداث الحركة و
امتناع حدوث المعلول عن العلة الة لها التي في احداثه بدون تلك الة و

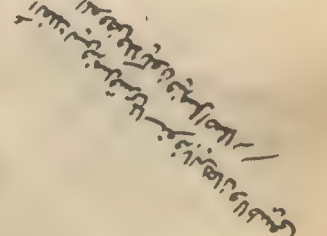

وامتناع حركة على المسافة بهو المعنى بكونه عرفا بالحركة المستديرة وثبتنا الملازمة

واعلم انا انما لم يكن في طبعه مبداء ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر

من فاعل خارجي لانه لو قبل الميل القسري لتحرك بيان لم يمنع عن الحركة مانع خارجي

لان ضعفه المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري ولا عائق من

داخل وهو الميل الطبيعي ولا من الخارج لفرض عدمها واذا وقعت بهذه الحركة

بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من ان يقع في زمان معين لامتناع وقوع

الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يقطع تلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها

في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول لعلم الميل اقصر من زمان

حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو لم يكن وإلا لزم كون

الحركة مع العائق كهي لا معه وامتنع ولا بد ان يكون بين زمان ثني سنة مقدار

كون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل

مقدارين من نوع واحد يكون بينهما نسبة مقدارية بذلك المعنى فلو فرضنا

جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة سوى كونه

انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل

ذي الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول

الثالث

لزم ان يكون مسافر حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة
عديم الميل مثل مسافر حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب
انتقاص الميل المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل ويقف الحركة على حالها
غير زائدة في السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما
انتقص الميل بذلك القدر ولم تزدد الحركة سرعة فبودي انتقاص الميل
بالمقدار المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير
زائدة في السرعة فيما فرضناه معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هف
وقد نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم تزدد السرعة لم يكن للمقدار
المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر
تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مرارا معدودة فهو ممنوع اذ لا يلزم
من عدم الزيادة في السرعة بانتقاصه اولا مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون
للمقدار المنتقص اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان
لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل
بذلك القدر ولم تزدد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة
ان الميل المخالف معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية
الضعف له تاثير في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته تكون ضعيفة

بحسبه
ضعيفة فكلما انتقص شيء من الميل ازداد السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا
من حيث انه ميل وقد ثبت ذلك هف فثبت ان انتقاص الميل يوجب
ازديادا السرعة وازديادة يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي
الميل الثاني وازديادة في ذي الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني و
تنتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل
الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالعرض ونسبة زمان عديم الميل
الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه
اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان طول الزمان
في احديهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احديهما وازديادها
في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة
سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عدم الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة
واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تتساوى السرعتان
اذ لو انتفى تساوي السرعتين لانتفى تساوي نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ
الشيء الواحد لا يتساوى نسباه الى شيئين مختلفين بوضع ذلك اعتبارة في
الاعداد فلزم تساوي سرعة ذي الميل الثاني وعدم الميل فلو وقعت حركة

وبهذا تعلم
نسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عدم الميل
الى سرعة عدم الميل

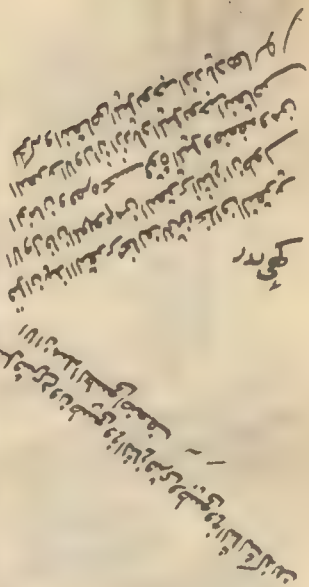

ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين
سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق وهي حركة ذي
الميل الثاني كقوة لا معه وهي حركة عديم الميل هف ونقول ايضا لو تحركت
الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث بثلث
القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان نسبة زمان حركة ذي
الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت
الحركة بطوا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة
سرعة وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الاخر في القوة و
الضعف كان الزمانان متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف
الآخر في القوة كان الزمان الذي باذاء الميل القوي ضعف الزمان
الذي باذاء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان
يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان تكون زمان
ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول مفروض

نسبتي

واحدة ونسبتا زمانَي عديم الميل وذي الميل الثاني المساويان وكما

تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم

تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه مح وبهذا الخ

لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل

الى زمان ذي الميل الاول لا يمكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان

الميل قابل للانقسامات العددية مثل النصف والثلث والربع الى غير

ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل

لها بحسب الطول فكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كنسبة

النصف والثلثين والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فيمكنه الاعتبار

بين الميول واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن

ملزوما للمحال وهذا مما يهدم الملازمة لاستلزام امكان وجود الملزوم بدون

اللازم فثبت ان المحال انما لزم من فرض حركة عديم الميل فلا يكون

قابلا للميل الغير فثبت ما ادعيناه من ان العلة لو لم يكن فيه مبدأ ميل

مستديم لم يقبل الميل الغير من فاعل خارجي والمقدمات الباقية

قد مر بيانها فيتم البرهان على المط واعلم ان حركة الجسمين ذوي الميلين

بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان

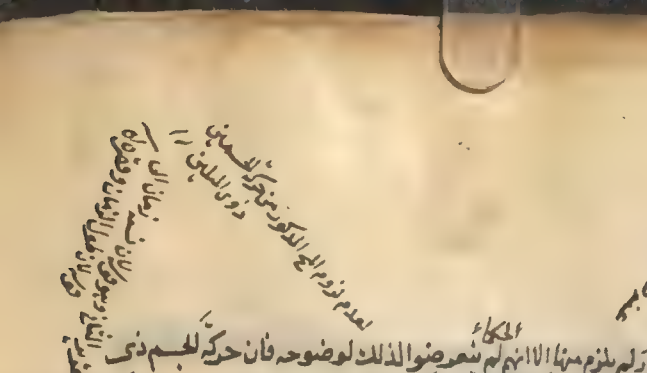

المحرك المذكور لم يلزم منها الا انه لم يتعرض لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر ممكن بل واقع في بعض العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان من وجوه

احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين لتساوي زمانيهما عدم تساوي زمان عدم الميل وذي الميل الاول والميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما ذكر في اثباته مم وانما يلزم ذلك ان لو لم تتفاضل الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان ويكون لكل من الاخيرين قدر آخر معه منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي زمانيهما عدم المساواة والعدم الاول ذي الميل الضعيف والعدم الثالث ذي الميل الضعيف

الميل وذي الميل الثاني وذلك ظ مثلا اذا كان مقتضى الحركة من الزمان في الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان عدم الميل ليس الا ساعة اقتضاها نفس الحركة لعدم المعاوق فيه فلا يلزم تساوي الزمانين واجيب عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان

الزمان فانما هو باعتبار الميل وامور اخر لانفك الحركة عنها فى الفرض المذكور
ليس مقتضى الحركة ساعة ولا فردا آخر من الزمان واما الساعتان فما
من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذى
اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثانى هو ان
يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم
تساوى الزمانين فظهر وهذا الجواب ليس بسديد لانا لانم ان الحركة لا
تقتضى قدرا معينا من الزمان لابد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد فى الجواب لان هذه المقدمة وقعت فى كلام السائل سندا للمنع ودفع
السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب
اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن
لانم ان دفع هذا السند بوجه واما بعد فى المنع ان لعلم يكن للسائل سند
آخر لكن ههنا سندا آخر اقوى من الاول وهو ان الميل الثانى يشارك
عديم الميل فى الحركة وسائر ما يشعر بها لا مخالفة بينهما الا بالميل الموجود
فى احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان تشاركه ذو
الميل الثانى فيها وله قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم
تساوى الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقدير الثانى الذى

الكتاب

لا يطابق المتن واما على التقدير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا ورود لهذا
الاعتراض عليه وهذا اظ وثانيها انا لا نسلم انه اذا ثبت تساوي حركة ذي
الميل الثلاث حركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانما
يلزم ذلك ان لو كان الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل الثالث
بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا
الاعتراض مندفع بما اثبتناه من ان زيادة سرعة الحركة بحسب انقاص الميل
المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة
انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور الخارجة العارضة للجسم والمفروض
انتفاء الموانع الخارجة فمسقوط اما اولا فلانا لا نسلم ان ضعف الميل انما يكون
بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن
المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه
عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وتعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون
الميلين على النسبة المذكورة ان يكون من فرض حركة عديم الميل المحال لزومه
من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المطلوب
اجيب عن هذا بان الخ اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالة

لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون المبلين عاصبة الوفا

فتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتمام اذ لا يلزم

من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة

المجموع من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين ممكن مع امكان كل منهما والجواب

التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع

اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة

اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة بصفة الاجتماع لعدم تنافي

الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المط واما

الاعتراض بان اللازم من المحذور ليس الا وجوب افتراق الحركة مع

عائقا اعم من الميل وغيره لان الملح المذكور هو كون الحركة مع العائق

كما لا معه والملازم من استحالة ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم

ان يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا والجواب عنه بان

الحركات الثلث لما فرض اشتراكها في عدم العائق الخارجي ثبت ان التفاوت

بينها بكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب العائق

الداخل الذي هو الميل فتفطن

اذ لو كان لا بد ان يكون الحركة مع العائق لكان رجوع اثنا

فلا بد من فرض عدم العائق لكان رجوع اثنا

فتعين ان الملازم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب

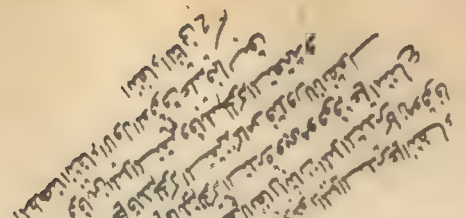

افتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا بين لا سترة فيه واما الحكم الثالث و
هو ان الفلك ليس فيه طبيعة ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا ان الفلك
بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع مختلفة بل هو طبيعة واحدة مقتضية للميل
المستدير فان اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
لامرين متنافيين لان كل جزء من اجزاء المفروضة للفلك له وضع معين و
محاذات معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك
الوضع فلو كان فيه طبيعة ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون
الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان
فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين وانه محال هذا هو تقرير
هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة
والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون
للفلك حالتان تقتضي طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانصراف
بالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة
والسكون بالجهة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي
لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يمكن الا بالحركة اقتضت
الطبيعة الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان

المكان الطبيعي لكن الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم في المكان الطبيعي
فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في تلك
الحالة اذ السكون هو عدم الحركة بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي الحصول
لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم يقتض الطبيعة
العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي فاندفع الاعتراض
بهذا ما ذكره في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي بان
نقول ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء
الطبيعة العنصرية للحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح
لانه يجب ان يقال لانا انما اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا وهو
الحصول في المكان الطبيعي واما اورد بطريق المناقضة بان نقول لانا استحالة
اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه
واقع في الطبيعة العنصرية الواحدة فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند
اللهم الا ان يثبت مساواة السند للمنع في دفع المنع باندفاع السند ويصح
الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري
من الامور الممكنة الواجد الاستناد لا علة واستنادهما لا غير الطبيعة يوجب
كونهما قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة وتعود

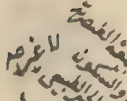
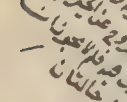
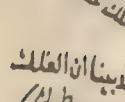
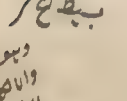
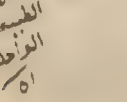
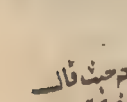

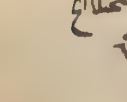

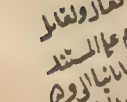
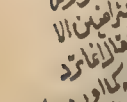
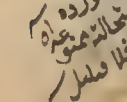

النقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذي أوردناه في الجواب عن النقض وكذا

الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف الى شيء واحد بناء على

ان الميل المستدعي من الفلك على مركز نفسه حالة كونه في الموضع الطبيعي والمل

المستقيم غير مشروط بالخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل

المستقيم الذي اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول ممنوع لان

طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد

للجهات لا موضع له فيتعين الثاني وهو مسلوم للتوجه والانصراف بالنسبة

الى شيء واحد وانما اطنبنا الكلام في هذا الفصل لان الاحكام المذكورة في

من مطارح الاذكياء ومسارح انظار الاتقياء ولو لا مخافة ملال الاصحاب لما

لاقتضاها ههنا بين الكتاب فوائد فهاهنا عين لاولي الالباب والله تعالى ولي الارشاد

وبيده اعنة التحقيق والسداد قال ره في ان الفلك لا يقبل الكون

والفساد الخ اقول هذا الفصل يشتمل على دعويين الاولى ان الفلك

لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن

حاصلا فيها والفساد زوالها عنها والثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتئام

اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد للجهات ولا شيء من محدد للجهات

يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد واما

واما الصغرى فقدمر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلان لاشيء من
محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة
المستقيمة ينتج ان لاشيء من محدد الجهات بقابل الكون والفساد اما الصغرى
فقد بُحث في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي للاشيء في الفصل الخامس من
الفن الاول ان كل جسم له حيز طبيعي وكل هذا شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان
صورته الكائنة اما ان يكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى الحيز الطبيعي او في
حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ الحيز
الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها الطبيعي
ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل
به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على الخط هذا ما قاله المصنف هذا المعلم وفيه نظر
لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلانم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل
واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكره من قوله اعني قوله كل جسم
له حيز طبيعي ممنوع وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ
الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولانم ايضا ان الحيز الطبيعي
للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما يستدل به على ذلك اعني قولهم

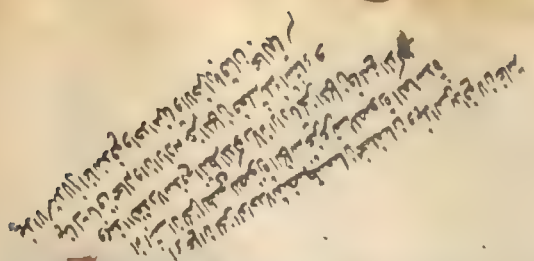

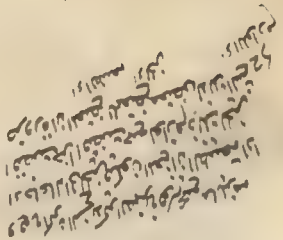

الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان تختلفان هم لابد له من دليل ويمكن ان
يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما
يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه
فاما ان يشاركها في اقتضاء ذلك اللواحق او لا فان شاركها فيه فلا مخالفة بينهما كونها
بحسب الجنس بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز
لعدم اقترانها باللواحق التي لحقت حيزه اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية
وهي ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان
بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام ولئن منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة قلنا لابد للخرق والالتيام
من افتراق الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منهما او المستديرة وهي محالان اما
الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام
بالحركة المستديرة اما بان تتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة وتتحرك بعض
الآخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يمكن كمن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة
للفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما
الطبيعة فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الاشياء واحدا غير مختلف

محلف واما العشرة فلما تقدم عندهم انه لا فاسد هناك واما الارادة فلان
الفلك لبساطة عادم الآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك
الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة قال في ان الفلك يتحرك على
الاستدارة اقول المطلوب بهذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية
والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة
تحفظ الزمان وتقوم بوجوبها فهذه الحركة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة
والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة او متعرجة فلها
لا محالة اما ان تكون مستقيمة او مستديرة المستقيمة التي فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة في سمت واحد فلا تكون لها رجوع في هذا السمت ولا انعطاف
فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان وقد بينا انه سرمدي واما ان
تكون ذاهبة الى غير النهاية مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه
وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة
طرفا ذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فههنا
حركتان تختلفان بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع
او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتداة من الطرف المذكور بعد الرجوع او
الانعطاف فيلزم انقضاء الحركة الاولى بالكون لان بين كل حركتين مختلفتين

سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال وانما قلنا ان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور
موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود
الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثرا
لفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل
وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل
موجود حال الوصول والا لزم اجتماع الميل المقتضي للحركة الثانية المزيل
للوصول لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين
في حال واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال
الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آني فان
كل واحد من الوصول وزواله آني لو كان الوصول زمانيا كان حال الوصول
زمانا منقسما فيه طرف من ذلك الزمان او بعض منه لا يكون الجسم المتحرك الموصل
واصلا لا لجهة والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون
ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضنا كذلك هف وبمثل هذا البيان
تبين كون زوال الوصول آنيا فلنن فيل الميل الذي هو سبب للحركة موجود
معها من بداية الميل الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا فما

فالاستدلال على آنية بانية الزمان الوصول وزواله غير صحيح لانا لانم ان الوصول
آنى فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لانم ان
آنية الوصول تستلزم آنية الميل لانه لا بد لهم من دليل فلنا المراد بالوصول وزوالهما
حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهر بما ذكرنا من البيان والمراد
بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثاني بصفة
كونه مزيلا للوصول وزمانية الميلين ذانا لابنائهما في اينيتهما وصفا ولا شك
ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين
فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال
واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آنية الميل الاول غير آنية الميل
الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنين
المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه
ان الفلك وحركه والمسافة من الاجزاء التي لا يتجزى لان الزمان والحركة والمسافة
كلها متطابقة فمالف اي واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقين
كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا عن
والاصل في هذا الزمان في لكان متحركا امتا الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون
الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هف او عنه

فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هف
فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست بمستقيمة فيكون مستديرة ولابد
ان لا تنقطع بهذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلابد ان توجد حركة مستديرة
دائمة حافظة للزمان ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك
فتكون هي حافظة للزمان فتكون دائمة وهو المطلوب والمراد بحال الوصول
في البرهان على الوجه المذكور الذي قررناه ما يقع فيه الوصول من آن او
زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بما في البيان
والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف
والزام الخلف بعدم الوصول الا الطرف عند الوصول الى احد طرفيه
فمستفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدلال
ومع هذا لا يتم الاستدلال على انه لا وصول لعدم ظهور الخلف فلتنبه
الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا
واعلم ان الاستدلال بانه وصول على انه المحل الثاني المزيل للوصول
يقتضي ان يكون آن المحل الثاني هو آن زوال الوصول ولا يتم ان ما بين
آني الوصول وزواله من الزمان زمان السكون لا زمان الحركة فهو لو كان
متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه فلنا نختار

يختار الله متحرك عنه فقوله فيلزم زوال الوصول قبل الان الذي فرضناه آن
زوال الوصول وهو مستحيل فلنا لانم استحالته وانما يكون كذلك ان
لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن
الذي فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا
الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول
بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو صحت
هذه المقدمة لكفى في البيان ان نقول للجسم المتحرك وصول الى الطرف
في آن وزوال وصول في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استمرار المذكور
المبطل في الحجة لنما مها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان نقول المبل الاول الموصل
للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والمبل الثاني المزيل له حادث وهو
انما يحدث في آن لان المبل لبس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث
المبل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه المبل الاول والا لزم اجتماع المبلين
في آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته
فيما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب العرض فان كانت
الى الطرف فلا وصول للجسم في مبداء الذي فرضناه آن الوصول هف
وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما يوجد بالمبل

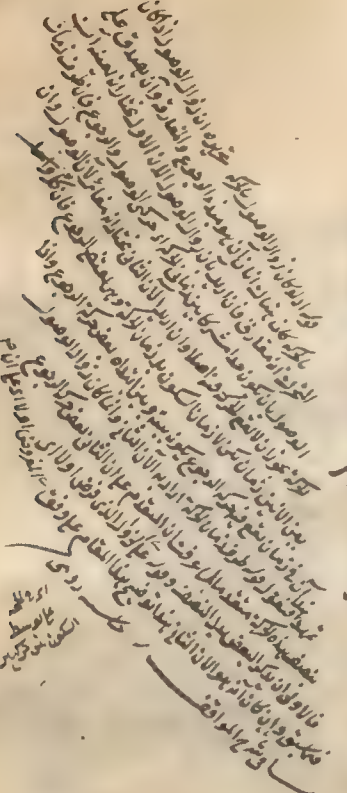

الثلاث فيلزم وجود الميل الثاني قبل وجوده وانه محال فتعين سكون الجسم
في الزمان المتوسط بالاثنين وتم البرهان على ما هو المطلوب فخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة الا وردت على ما اختاره المصنف
من التقدير الاول الجبة المرمية الخ اقول هذا جواب عن سؤال لم يتقدم
يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه
ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة لجميع مقدماتها لزم ان
تسكن الجبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل لتحركها بحركتين مختلفتين
صاعدة الى حد الملاقاة من المسافر وهابطة من ذلك الحد ويلزم من
ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقاة تلك الجبة وهو في غاية الاستبعاد
تقرير الجواب ان الجبة المرمية لها سكون في آن الملاقاة عند حد الملاقاة
من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد في ذلك الآن
وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما بين ان الحركة لا يوجد الا في الزمان وهذا
السكون الآني للجبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقفة في الزمان وينعدم
بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد فلئن قيل سكون الجبل عند حد
الملاقاة في آنها لازم بمثل ما ذكرت من الدليل في الجبة المرمية بان يقال
حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك

ذلك الحد لم يوجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الجبل ويلزم الاستبعاد قلنا
لا يلزم سكون الجبل لان حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى
حركة واحدة وحد ملاقاة الجبة المرمية من المسافر في وسط مسافة حركته
فالحركة بعض التوسط حاصلة للجبل في آن الملاقاة وان لم تكن حاصلة له بعض
القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف
الجبة المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها اصلا اما بعض
القطع فلما ذكرنا واما بعض التوسط فلان الحركة بعض التوسط انما يكون
في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الجبة المرمية ليس من وسط المسافة
لان الجبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة
نهاية لمسافة احديهما الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون
لها في آن الملاقاة حركة فيلزم سكونها فيه قطعا فانضح الفرق ونلتزم الاستبعاد
نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المصنف تقوير الجبة من اعتبار الوصول
ويلزم ان يوجد لكل واحد من الجبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا
لاحد الملاقاة وزوال وصوله عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون
واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار المماسين فلا يلزم ذلك اصلا الجبل فلانه
لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها

فرع
ان حركة الجبل لا تكون الا في الزمان فلا تكون في آن الملاقاة فتكون حركة

حركة بعض التوسط وان تقدم بالحركة لها اصلا في آن الملاقاة مع الوقوف

لا سكون له في آن الملاقاة

وبين الجبة الموصوفة انها ساكنة في آن الملاقاة

من اجزاء الاخرى ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى

قوله لم لا يجوز ان يكون الزمان مركبا من آنات متغايرة بعضها ساكن وبعضها متحرك
يقول السكون لو كان زمانيا يلزم منه ان الآنات تكون ساكنة
مخصوصا بالوصول والذاهب وصول الاثنين انما يوجد في الطريقة
التي سلكناها نحن فلا يرد
الخ شكلها الخ واما على الطريقة التي سلكناها نحن فلا يرد
ويرد ما اشار اليه بقوله والاولى في الجواب
الخ على المتأمل

منه شيء من م

يقول انا نختار الطريقة التي سلكناها نحن
ونمنع ما اشار اليه بقوله والاولى في الجواب
الخ على المتأمل

مقتضى حركة لم كذلك فلا يكون سكون لها اصلا واما المحبة وان حصل فيها
الميلان لكنهما للنسبة ايين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما
يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد
وعرضيته الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع
الى فوق يحتمل منه الرافع وميلها بقاء وهو ميله الذاتي الطبيعي ويحس
منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله الوضعي الحاصل
له من جهة الرافع هذا ما لخص لدي في هذه المسئلة من التحقيق بعد
ما انفق لي فيها من امعان النظر بمعاونة التوفيق ولم آل فيها معاناة السهر
حتى قضيت من حق يحتفها الوطر رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم
الحسرة وذكر جبل فيما بين الاعقاب الدرجة في ان الغلك متحرك با
الارادة الخ يريد بيان ثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة
عن النفس الفلكية بالارادة حيث صدور الحركات عنا بالارادة منا والبرهان
عليه ان حركة الفلك دائمة اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير تتحرك
به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية لزم دوام
سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة الفلكية وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة
الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او

ح / ج

ح / ج

ح / ج

او ارادية ولا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انها لا سبيل
لا كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة
فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد تبيانها واما الكبرى فلان
الحركة الطبيعية هربت عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اذ لا نعني
بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست
هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يتركه الجسم بحركته المستديرة
يطلبها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع لكان طلبه اياه ايضا بالطبع
فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست
طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند
وصوله اليها والحركة المستديرة للفلك لا توجب سكونه فلا تمام الدورة
او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست بطبعية فلتكن قسرية
فقد ثبت ان الفلك ذو طبيعة ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة
الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية فلنا لم لا يجوز كونها طبيعية و
انما يكون طبيعية ان لو كان نداء الطبيعة مع ما تقتضيه من الميل كافية في
حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها

العلك ٥

والمراد بالوضع
ههنا الجهة
الحاصلة
للجسم
في آنية الاجزاء
بعضها
الى بعض

عند وضع تمام
الاوضاع الممكنة له في
اتمام الدورة والا لوجب
السكون ٥

لان انتفاء الحركة المستديرة انتفاء
صار العدم وهو جزء من عدم الحركة وانما
كل العدم هو الوجدان محال

الحركة المستديرة

كحلة العنصر لو كونه ما الحركة موجب سكون العنصر عند وصوله اليه لان ذلك الوصول حالة ملائمة له

الحركة العلك دائمة

الحركة الحاصلة بالميل

يفهم من هذا الكلام انا لا نعلم كون هذه الحركة طبيعية ولا نعلم
العلم بكونها طبيعية لا يستلزم العلم بكونها ارادية فلم يحصل المطلوب

الا بالارادة واما انها لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة
المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية اعا توجد اذا وجدت
حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة
قسرية هذا ما ذكره المصنف في هذا الموضع والذي ذكره في بحث الحركة هو ان
الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم
اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتض من حركة او ميل او لا يكون
وعلى تقدير ان يكون لها مقتض فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميله
المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة ميلا واحدا بان
تقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجده
بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين فان اعتبر عدم
هذا المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة
القسرية لم يتم قوله لان القسر اعا خلاف الطبع وانا عتبر في مفهوم الحركة
القسرية ان يكون اعا خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية
في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج عنها المحملة
الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية اذ لا يكون للطبيعة
فيها مقتض والى لا تغاير مقتضى الطبيعة والى تغايره ولا يخالفه اما

اما خروجها عن الطبيعة والارادة فظ واما خروجها عن العشرة فلعدم
اشتمالها على ما اعتبر في العشرة من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور
على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة
في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا
يجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما بني عليهما معارضة
الدليل والحصر في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة
لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبداء هذه الحركة
فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة او المبداء الصادر
عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة
بجزم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن
الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية
ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة
جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص له قط والمباشر للتحريك الارادي
ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى
فلان القوة الجسمانية للتحريك متناهية قابلة للتجزي والمراد بالقوة

وقوله ويلزم على تقدير ان الحركة الذاتية منحصرة الخ وهو ان الحركة الذاتية منحصرة الخ

قوله والحاصل ان الدليل المذكور الخ

قوله لان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة الخ

قوله والمباشر للتحريك الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك الخ

قوله فلان القوة الجسمانية للتحريك متناهية قابلة للتجزي الخ

لجسمانية الصورة النوعية الحالة ومادة الجسم السارية فيها حسب حلول
الصورة المقدارية الجسمية وسريانها فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته
المقدارية الى اجزاء مقداره لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه
ايضا الى اجزاء مقداره وهي صور نوعية لاجزاء الجسم لاستحالة لايقال
هذا منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة
بالاجسام الالية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجزاء التي هي بسائطها الى
ما لا تنقسم هي منها ضرورة ان البسائط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة
للصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في القوى الجسمانية
لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة في الحقيقة مساوية للكل في
الحقيقة وهذه الاجزاء لابد ان تكون صورها النوعية متشابهة متساوية
للصور النوعية التي هي للكل في الحقيقة ويكون ايضا مقدارية منها
والا لما كانت تلك الاجزاء مساوية للكل في الحقيقة والاجسام
بسيطة واما الاجسام المركبة الحاصلة لقواها الفائضة عليها بعد التركيب
فبسائطها لبست اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى
يكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام مختلفة
مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها النوعية ايضا

ايضا مخالف للصورة النوعية الا للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من
انقسام المركبات ابدا انقسام القوى للحالة في تلك المركبات القائمة بكليتها
الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى فان الجزء منه
يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك فاما ان لا يقوى الجزء
على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل
في الخفة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم
مساواة الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى
على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من
القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نسلم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة
قوة وانما يلزم ذلك ان لو يقوى على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حاله
فيه وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نسلم مساواة الجزء والكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل
كتاثير الكل في الكل وليس كذلك قلت قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء
التي لا معاوق فيها لطبائعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يتعاوق فيها طبائع
البسائط لقواها المركبة وبذا يحصل للحيوان الالة عياره في حركاتها الارادية

ص كما
ان في
البسائط
دون المركبات

ص
معنى
نعم الى انه
ممنوع حال
قد

نختار ان الجزء من القوة بالنسبة
الى جزء الجسم ص

او لو كان مقدار ما يثير القوة في كل الجسم كمقدار كل
القوة في كل الجسم وليس كذلك بل مقدار ما يثير جزء القوة
في جزء الجسم كمقدار ما يثير كل القوة في كل الجسم

الرسيني

تخصيص هذا الجواب بما سوى السوداء ظاهر
فان تاثيراته وكان ما تاثيرها معدوم
لو ثبت ان جزء القوة يقوى على جزء ما يقوى
عليه كل القوة لكان جزء القوة يقوى على جزء ما يقوى
عليه كل القوة فان بعض قوى الاجسام المتضررة
ليست كذلك فان الاجسام متساوية للحيوان
في اصل الانبات

قوله هذا ان ارضوى بها الذكور بعد
ان جزء القوة للجسم الفلكي يقوى على جزء ما يقوى
عليه كل القوة لجسم غذاء المنعم فلذلك يقوى
على التشبه للحيوان في حركاتها الارادية الصادرة
عن النفس للحيوان لعدم المعارضة للنفوس الفاضلة

الصادرة عن نفسه ليوانه فلا تفاوت بين تاثير جزء القوة في جزء الجسم
البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوق
وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتمالها على
الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز تاثير جزء القوة
في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف
للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه
كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال
لان الجزء منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان
الجزء منها متى قوي على ما لا يتناهى من مبداء معين والكل يقوى من ذلك
المبداء على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المنفي النظام
في جهة عدم تناهيه وان نوع فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال
وكذا سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لم لا يجوز ان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب اللاتناهي ان لو كان الانضمام مرارا متعاقبة
وهو ممنوع اذ القوة هيهنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم
لها اجزاء وضعية غير متناهية كل منها اثر متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى

بعض الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية فتكون القوة السارية في جميع الاجزاء منقسمة الى غير النهاية منه

حتى يلزم ان تقوى الكل على غير المتناهي منه

للجسمانية

الى بعض بحسب انقسام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعده الاجزاء
الغير المتناهية حصلت من تلك الانقسامات الغير المتناهية آثار غير متناهية
بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على
اثر لان الانقسام الى غير النهاية هو بوجه ما بالاخرة الى اجزاء غاية الصغر و
الضعف بحيث لا يبقى في شيء منها اثر فاجزاء القوة التي لها اثر لا ينقسم شيء منها
بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم او الفرض لكن الاجزاء الموهمة او الفرضية
لعدمها في الخارج لا اثر لها فقطعا فاجزاء الممكنة الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية
بحسب العدد وكل واحد منها اثر متناه فانقسام تلك الآثار المتناهية بعضها الى
بعض بحسب انقسام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء المتناهية
لا يوجب الا اثرا متناهيا قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه
وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا يقوى على غير المتناه وهي كما ترى القياس وشقوقها
ثم البرهان على المطلب واما فائدة تقسيم القوة الغير المتناهية بالمشق النظام
فقال قوم بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله اما فائدة غير المتناهي بالمشق
النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم تكن انتظام متناهي غير متجزئة كما
الشهور والسنين الماضية فانها غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين
وكذا حكم الالوف المضاعفة وللمآت المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته

بالاخرة ع

وشقوقها

الذكور في اول الفصل

او المتعرضين

النظام ارة العلة

ارة اجزاء القوة

ارة اجزاء القوة

ارة انقسام الآثار مرارا

الكلام لبعض المتصدين

قال الصاحب الوشي الاوفر

وفيه من الالهام ما لا يخفى على المحقق اذ من الواجب على القائل ان يبين مغاير الاتساق
بيان ما مولانا مغربي
النظام وبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمثلث
والالوف المتضاعفة وبين وجه الاستحالة في الزيادة على المتناهي المتسق
غير
النظام وعدمها في الزيادة على الغير المتناهي الغير المتسق النظام لان هذا الا
مور غير بينة في انفسها فيفتقر الى البيان لا محاله ولم يبين شيئا منها بل
الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين التي مقاديرها با
عتبار النظام في الاول وعدمه في الثانية غير مستفيم لتطابقهما على ما هو
وهو حركة الفلك
المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول
مولانا سيرت
المراد بكون غير المتناهي المتسق النظام ان يكون امتدادا واحدا اجزاؤه مفروضة
اي الاحاد
متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة
ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيصح الزيادة
عليها واما الشهور والسنون فمع عدم اتساقهما وان كان زمانا واحدا مطابقا
للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزاء المفروضة
مثل
حسب الاعتبار صيرها شهورا وسنين معدودة واخرجها عن الاتصال
والاتساق
والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد
صح العدد
المتصل الغير المتناهي غير ممكنة لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية

من سنة او شهر او اسبوع او يوم او ساعة

فاذا فرضنا في آجزاء غير متناهية بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار
عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزى كل واحد من آحاد هذا
العدد بمقدار آخر ناقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول
لامحالة لصيرورة كل واحد من آحاد العدد الاول عددا مشتملا على عدد
آحاد من العدد الثاني كالشهور من الزمان وكذا الاميال مع الاميال ولو
اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان وزال الانشقاق المذكور منها لامكن
مكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة ايضا فنبين بهذا التقدير ما ابهمه هنا
القائل ووضح الفرق بين الحركة والشهور والسنين والميات والالوف
المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بانشقاق النظام عدم الانقطاع ونفي
بالزيادة على الغير المتناهي العدمي الانقطاعي الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه
وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبداء واحد فكون هذا
التقدير احتراز عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة
بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من مبدأين مختلفين
احديهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل
على هذا ان المصنف لم يذكر فيكون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد
من ذكره لما ذكرناها ان الزيادة بدونه غير مستحيلة بل واقعة واما

كسلسلتين ب

الاتساق بعض الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه
الآن المهم تركه لظهور قوة المحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نسلم ان
تناهي محركات كل جزء من اجزاء القوة يستلزم تناهي المحرك الصادرة عن
كلها من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع
ما تقوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء القوة الى
آثار كلها كنسبة اجزاء القوة لا كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محالّ
الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الى آثار
كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه
الى متناه ولو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة متناه الى غير
متناه لزم ان تكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه واللازم فثبت
ان آثار كل القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب واعترض ايضا بانا لا نسلم ان
القريب للفلك قوة جسمانية الخ لما ثبت ان مبداء الحركة الارادية
الكلية نفس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة
لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة اخرى جسمانية
ولا بد هنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود احديهما ان الحركة
الارادية انما توجد بارادة بالغة لشوق منبعث عن تصور تخيلي او توهمي

يتبع ج ا ر بحصل

تعقل وتعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يخيل شيئا ويدرك
انه اما ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة
مسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة مسمى
بالغضب وينتهي ذلك الشوق عند الحركة للطلب والدفع وهو الارادة
الحاصلة للقوى المحركة المنبثة في العضلات على تحريك الاعضاء فتحركها وتابعتها
ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة جزئية تابعة
لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي وانبعث لنا
منه شوق كلي لاستتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي الكلي مع ما يتبعه
من الشوق الكلي في الارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية مناقل للاحداث
بتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك
لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة
الكلية صدور واحد من جزئياته دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح
مثلا اذا حصل عندي احتياج بذل لدرهم ان درهم كان مستحسن جميل واشتاق
الى بذله درهما وحصل لي ارادة بذله لم يحصل بذلك مني البذل المعين
للدرهم المعين ما لم يحصل له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاده ان البذل المعين مستحسن واذا تمهدت

ارسطو يعتقد

هذا الذي يرى وجود قوة احدى الفاصلة و
مؤثرة بها القوة الشوقية و الفاعلة و هو العزم الذي يحصل بعد
الروية و الفعل و النزاع و يدل على مغايرة
الشوق اذ قد يحصل الشوق بدون العزم وقد
يقال ان العزم لا يفارق الشوق الا لشدة
والضعف فان الشوق قد يكون ضعيفا
لم يبق تصير عزما فان لزوم الشيء لشيء كمال الشوق
فتامل

اي بعد
علم الطبيعي
وتخصص

هذا المعقول
بالمحسوس

اعترض على بان لقائل ان الارادة الكلية نسبتها الى
جميع الجزئيات على السواء لكن لا يلزم ان تصدر
بعض الجزئيات ترجيح بلا مرجح لا يجوز ان يكون
السوال العاقل لان بعض الواقع من مجالات
نسبة العقل الى جميع الصور على السواء وصدور
البعض لاستعداد المادة لا لذات البعض

اى النابتة
اى المنفسة

لصدورهم

ذهنا

اى جيبو

الثالث فإذا ارتسم في الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني
فما لتصور جزئي من القوى في قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة
جسمانية وهو المطلوب فإن قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف
صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح
قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع
صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة
واما ان صدور التحريكات الغير المتناهية بواسطة الانفعالات الغير
المتناهية الطارية عليها من غيرها فلا دفع ما توهم من المناقض قال
الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على فصول اول لما فرغ عن
مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات
العناصر وما يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلثة او بغيره كالرياح و
الرعد وغيرها على ما اعتبروه في ابواب العلم الطبيعي من الاجالي قال فصل
في البسائط العنصرية اي الاجسام البسيطة العنصرية المستقيمة الحركة التي مواضعها
الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات ادكان

اذ كل شيء هو جوزة وباعتبار انها اصول لما يتألف منها اسطقسات و
عناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب
الآن اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات يتألف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس
معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع
المقصد هذا الفصل لبيان جملة منها وهي ستة احكام الاول انها منحصرة في انواع
اربعة وهي الارض والماء والنار والهواء وذلك لانها ليست عن الكيفيات
الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة
فالبسيط العنصري اما حار او بارد واما ماكان فهو اما رطب او يابس فالحار
اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء و
البارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل فالخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق خفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل
ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فبالاضافة وهو
الماء والثاني انها تختلف بحسب الصورة النوعية لكل اثنين منها صورتان تحلان

يحتملتان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في
اقتضاء الحيز فيشغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهدة تكذب هذا
فانها تدل على ان كل واحد منهما يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام
الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية
من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد
وانقلاب هذا الى ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة
اثنا عشر كمن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها من بعض بلا واسطة ثم
يدخل الاقسام الستة الحاصلة من ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء
ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع ويبقى الستة الحاصلة
من ثنائيات ثلثة حاصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحتها والمصنف
اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة اوردها على سبيل التمثيل
لتحول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء
والماء واثنان بين النار والهواء اما الاثنان بين الماء والارض فاحدهما
ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج عن منابعها
وهي مياه جارية مشروبة يصير حجرا صلدا وليس تكون الحجر منها بسبب

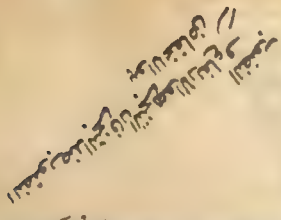

ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخر او النضوب
اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع وينجمد فيه زمان في غاية القصر
لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان بالتبخر واما ثانيا فلان تلك المياه مياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية
فلو كان فيها اجزاء ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار
متكونة من تلك الاجزاء الارضية لزم ان يكون مياه كثيرة جدا حجرت في غاية
القصر وليس كذلك اذ لا يحس تفاوت كثيرة بين تلك المياه وبين الاحجار
المتكونة منها بحسب الحجم وثالثها ان بعض الاصحاب جعل احجار الصلبة تنقلب
بالجبل مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعاظمهم الاكسيرية انهم
يجعلون بعض الاجسام الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث يذوب
دون ان الملح في الماء واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء
ينقلب ماء وقد يحصل الجبال لواسطة برد يصيبه هناك فان كثيرا ما
نشاهد فيها سحابا ماطرة من غير ان تنساق اليها من موضع الى موضع
آخر فليس ذلك السحاب والمطر الا هو أن ينقلب البرد سحابا ثم مطرا
لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لشابت الثلوج في
فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يتزايد بنزول الثلج فيزداد

ه الانقلاب بازدياد البرد ويتباطأ النضوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع النضج
بزوال البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة
للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان
البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في
حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقدان
شرط او وجود مانع لا بأس في هذا كون البرد جزء من العلة التامة للانقلاب
وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس والنار اياه فان البخار المتصاعد
من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة
المختلطة بها واما الدخان بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا في
كور الحدادين فانه اذا ألح النفخ على الكور وسد الطرق التي تبدل منها
الهواء الجديد تحدث في نار من غير ان يكون فيه وثانيهما ان النار تنقلب هواء
كما شاهده في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة
نار شفافة ليس فيها ظل لعدم الباطة وما فوقها الى راس الشعلة نار تقع
لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها
بحسب تباعدها من النار الشفافة لانقباض الاجزاء النارية فيها شيئا فشيئا با
نقلابها هواء الى ان تبلغ الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخان

النفخ

من الالح

ع اذ لو وصل الهواء الجديد والكور لم تحدث فيه شيء من النار لغلبة الرطوبة

ع ان المتصل

ع او الشعلة

اي الذهب

اي عدم حصول الانقلاب مع وجود البرد

اي عدم الانقلاب مع وجود البرد

يجوز ان يكون مع البرد مانع من الانقلاب او
عدم قابلية الجسم على الانقلاب

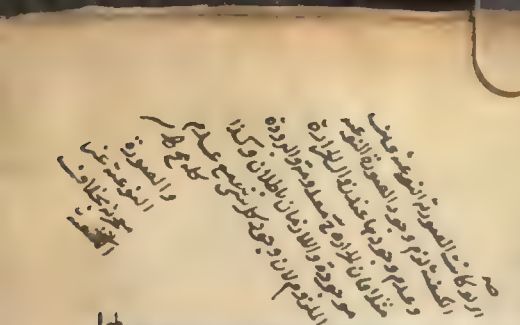

الصرف اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشمعة مع الاجزاء الدخانية لكان لها
اشتعال مرئي مثل ما كانت تحتها ولما احرقت سقوف البيوت عند وصول
تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذلك الملزوم ووقوع الكون
والفساد انقلاب الجنس وانه محال الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة
على صور ها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تشتمل في الكيفيات البسيطة
فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض اخر كتسخن الماء بعد
البرودة وعكسه مع بقاء صور ها النوعية بحالها في كلتا الحالتين فلو لم المغايرة
لزم اجتماع وجود الشئ وعدمه في حال واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض
على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية وتزولان عند زوال البرودة والجمود فلا يصح قولهم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال
الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة ان
ادعي مطلقا فهو غير مسلم لكنه اما ان يكون اذا حال التركيب ليس
كذلك وان ادعي في حالة البساطة فلم لكنه ما ذكرتم من العدم انما
يكون موجبا ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان
نقال بما ذكرتم من الدليل على المقدمة العائلة بان الكيفية تزول

مع بقاء الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو
ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية والامثلة المذكورة والجواب المذكور هو
انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت الحكم في بعض
الصورة وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من
المطلقة اذ المطلقتان لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان
يقال لانا ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سند المنع
فالجواب عنه غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه هو ان يقال
المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام المخصص
عليها بما ذكرنا من المثال وما ذكرتم من الامثلة لا تصلح سندا للمنع لعدم استلزامه
اياه وانما تستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان
المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه
انها اذا اجتمعت اجزاؤها المنصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها
بحسب الوضع وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة
كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة
متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية
للمركب وسمي هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات

التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بالكرادية بحيث عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن المعرف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناول المزاج الثاني الحاصل من اعتراج مركبا لها المزاج اول اذ الانكسار الواقع فيما بين تلك الامزجة ليس بمزاجا وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالمتوسط بين الكيفيات ان تعدم كل منها بالقياس الى مقابلة بحيث يستخن بالقياس الى البارد ويبرد بالقياس الى الحار وبكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفيات في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد من القوة فان قبل المراد بالقوة وقوعه و فعل بعضها في بغي بقواها المتضادة ان كان هو الصورة النوعية لم يجز وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد واذا التقابل على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والمتقابل على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فالمتضاد الفعل والانفعال اما بالوجوب كون تلك الكيفية الواحدة فاعلة ومنفعلة بالنسبة الى ما يقابلها اما دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة او الترجح او على التعاقب فيلزم صيرورة ما هو غالب

ليب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهو ايضاح قلنا المراد بالقوى اما
الصورة النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة
كما يقال بهذا البناء محكم باسباب اى محكم اساسه وحسن اتصافها بالتضاد اما
لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه يتكون من باب وصف الشيء
بصفة ما هو سببها اى بقواها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات
فيكون الباء في قواها للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر
عندالامتزاج يفعل بعضها اى صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان
الصورة النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر
بواسطة البرودة في النار وهو الفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في باب النظر
يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر يكتشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وهو ان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية وبادئ
الاخر بالة سورة الكيفية عنها فتامل وهذا التحقيق بحجة الصواب
ع كائنات الجو الـ المراد بكائنات الجو ما يحدث من العناصر بغير
تركيب وتشبيها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو من
العلويات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من
بخار او دخان كان بالحري ان نشعر اولا ببيان ماهيتها فنقول اشعة

حق التامل ان هذه الشبهات في الباب
والله الموفق لسلوك بحجة الصواب

العالي اولانها اما محدثة بغير ما وحانت
ع جانب المحدب للقوم

المراد بالجو ما بين الارض ومقعر فلك القمر فانه
بالاكثر ان منها ما يحصل من بخار الارض كالرياح
والامطار والعيون ومنها ما يحصل من بخارين
الدخان والبخار والصبا
من الجوانح

انما ان الطرق تكون من البخار لكن البحث هنا في الغير
ليس الامر كذلك فان الطرق تكون من بخار ودخان
عن الجو وهو اشتمل عليهما
اجزاء صغارا ما سلا تتحرك عنها
في الحس كما غاية الامر الصغر كوني

الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه صافية صادفتها في بعض المواضع
استحال بعض تلك المياه بتسخنها اجزاء هوائية متصاعدة بسبب افتضاء تسخينها
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا ترتفع به الامتزاج الوضعي عن تلك
المختلطات بالاجزاء اللطيفة هي البخار واذا وقعت هذه المسخنات
على بعض المواضع الغائرة واحدثت بشدة التسخين بهالت اجزاء نارية
فصادفت تلك الاجزاء النارية اجسامًا قابلة للاحتراق تشبثت بها واحدثت
منها بالاحتراق اجزاء هوائية متصاعدة مختلطة باجزاء ارضية لطيفة هبابية
انفصلت عن تلك الاجسام وهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء
الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لابد من تقديمها وهي ان كرة
الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلط باجزاء ارضية ومائية
لم تنفع عنها البتة وان ما بعد عنها صافٍ عن ذلك الاختلاط انقسمت
الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى فالاولى المحيطة بهواء شفاف صافٍ عن شوب الهواء
الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت
لها بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة
الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح
فيها كرة النسيم والمحاطة بحسب برودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية و

والمانع ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه الارض تسخن منها
ما قرب من كرة الارض الى حد معين من تخنها وما فوق ذلك الحد باق على برودة
تعتضيها تلك الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء يسمى كرة الزمهرير
اذا تمهدت بهذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها
في هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي
حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان
الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض وتصاعدت
فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير اولا فان وصلت اليها فان لم يكن
البرد هناك قويا يكاثف البخار الواصل اليها تمامها من البرد البالغ و
تنزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء
في الحمامات من الابخرة المتكاثفة بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول
الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان
البرد قويا فان انعقد ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها و
صيرورتها قطرات ما يحصل منها الثلج وان انعقد بعد صيرورتها قطرات
بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير
فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مشاهد قربما انعقد منها سحاب ماطر

اي غلظ

اي البالغ الى غاية البرد

اعلم ان البخار منعقد وروا ان كان من الارض كانت صغيرة جدا كثيرة العدد وبان رؤياه بالكرة السريعة للطارق للهواء وان كان قريبا من الارض كانت كبيرة الحجم عرم عدد وبان رؤياه لبعده وبطؤ /٤/

ان تكاثف بردت بصيرها بشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل
يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا وان كان
رقيقا لا تشاهد لرقتها ولطافتها ما ما ان يتحلل وينقلب بالكلية هواء
وهذا القسم لم يعتبروه ولم يوضع له اسم واما ان ينزل منها ما شاء شيئا غير
منجمد وهي الطل والمنجمد وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب
ثم مالت تلك الادخنة اما الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها
الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع
اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما يشتعل
من اصطكاك الزند والحجر فان انطفأت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها
بلا تراخ لطافتها فهي البرق وان تشبثت باجزاء ارضية مجتمعة متصلة من
الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فخرق
ما يلاقيها في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر
لحدوثها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع

فع الجهة السفل فيحصل منه الريح اما الاول فلان السحاب يصير بنفسه ريحا
بواسطة انه يتسخن بالحركة فتتحلل في اثناء الحركة اجزاءه المائية ويصير
كله هواء متحركا وهو الريح واما الثاني فلان الهواء الملاقي له يتموج عند
اندفاعه الى جهة السفل ويسري هذا التموج قهقرا وقع في سمت الاندفاع من
الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها اندفاع
السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة للهواء الواقع في سمت
اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض
للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب وموضع واحد وتزاحمها
فيندفع بعضها بالتزاحم الى الاطراف ويكون السحب المتراكمة مختلفة
القوام فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع
وقوعها وثالثها تحلل الهواء فان الهواء الكثيف في ناحية اذا تحلل وازداد
مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من موضع الهواء المجاور له فيتنحى هذا
الهواء المجاور له عن حيزه ضرورة فيشتاق الداخل الى حيز هواء اخر مجاور له
وهكذا يسري المدافعة الى حيث يسري فتحصل الريح ورابعها نزول
الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسب ما قلنا في
نزول السحاب بعينه ومن الرياح مهب يقال له السموم وهو ريح محرقة

والمراد بتموج الهواء حالة شبيهة بتموج الماء

او الثاني

او احدا منها

عطف تفسير للتراكم

او رجحها

بقضيه ب

تتحلل ح ب

الكاين ه

تتحلل ص ب

فتحرك ح

عطف تفسير

المتحلل الكثير من ذاته لا في خارج ح ه المتحلل ازدياد مقداره يلزم من عزان ينضم الى شي اخر من الخارج وذا لا يكون في الاكثر لمعارضة غالبا ما يم

واعلم ان الرياح التي تهب من الارض تكون بخارية واما التي تهب من السحاب فتكون بخارية ودخانية فتكون

فلا يرى فيها حرق بشتعل شعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل
انها بقية مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على ارض
غلبت عليها الحرارة فتكتسي منها حرارة معفنة محرقة يفسخ اعضاء
الحيوان بالنفخ عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس
بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق الافق
في مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت
تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس
عنها الاشعة الواقعة عليها الى وقوعها فلام جسم كثيف من جبل او سحاب
مظلم فان للجسم الشفاف كالبلور والزجاج بصيص كالمرآة في
انعكاس الاشعة عنها وحكاية اشباح عند وقوعها امام جسم كثيف
ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون
الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية الكائنة
في الجو للطافتها بتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس
ويكون تلك الاجزاء الرشية على وضع ينعكس اشعاع البصر
عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد
منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية

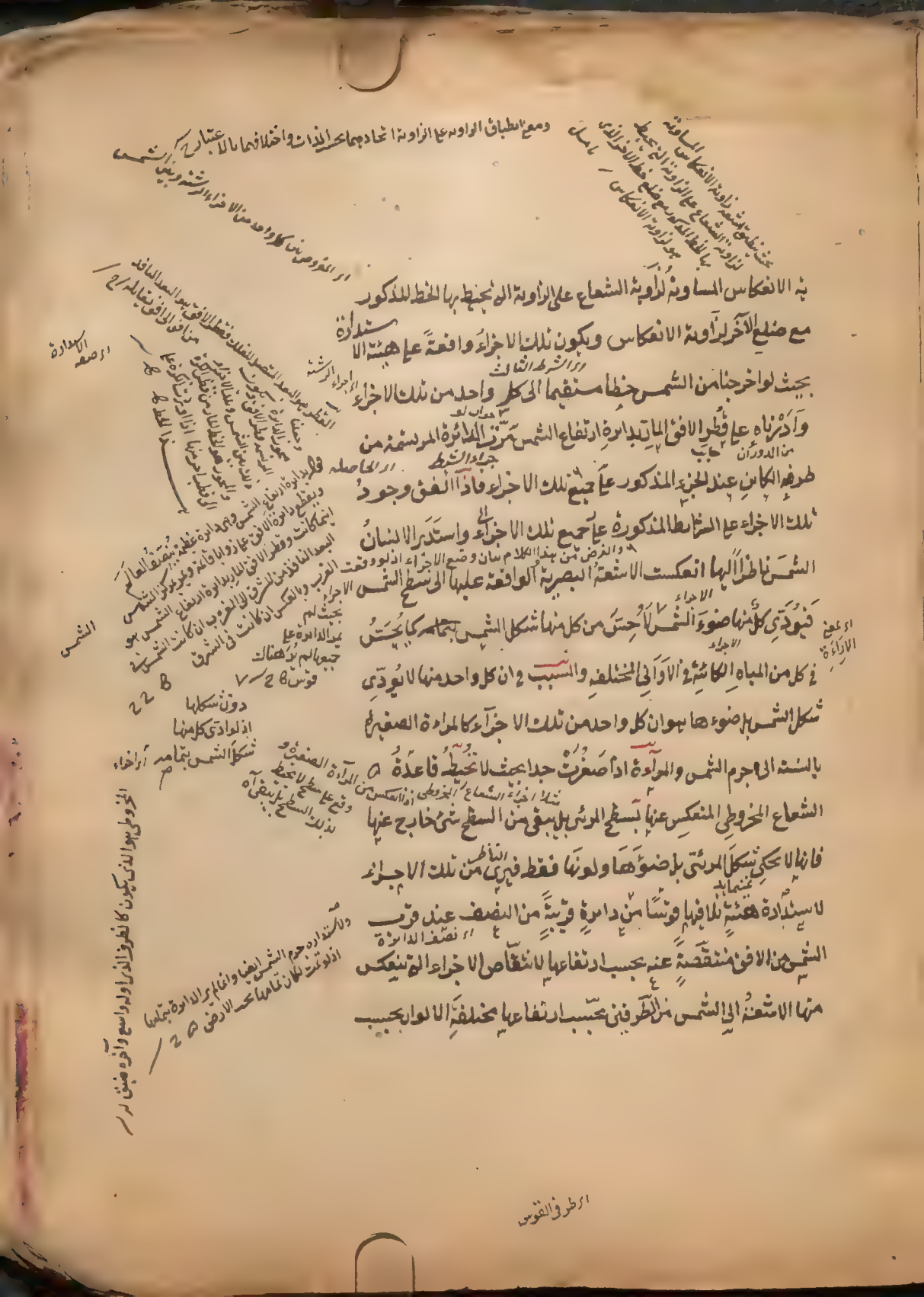

اختلاط ضوء الشمس مع اللون الظاهر بتلك الاجزاء اذ المرآة المقوّرة لا يحكي
لون المرئي كما هو بل يزيد لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي فان
الناظر في المرآة الملوّنة يرى مشوبا بلون تلك المرآة تدل عليه التجربة وهذه القوس
المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة
وسببها ايضا اجزاء رشية صغيرة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة
وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر ووقع الشعاع المخروطي الخارج
عن رطوبته الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ منها سهم الشعاع المخروطي مع
ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم القمر
وما وراء ذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه الاشعة
على هيئة الاستدارة على ما ساوى ينتهي الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الرشية
المعكوس من تلك الاجزاء الرشية الى القمر فيرى كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا
من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي
الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل في
تصاعده الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان
لطيفا بقليل بعد الاشتعال نارا شفافة فيفوت عن الحس بشفافها ويظهر
انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا بقي بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث

المصنف

بهذا بل غاية سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا غير وفي الجائز ان تكون لكل من تلك الحوادث اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم (من المؤرخين) لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا ينبغي بذكره العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن اول كل جسم مركب من العناصر

تقسيم العقد

فمن شان صورية النوعية حفظ تركيبه ليتم بها اجزاؤه العنصرية المتدانية بطبايعها

بمنهاج

الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة العدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية و النشية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المركب المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر النطق وادراك الكليات فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان (اعز الله انصاره) انما هو كاسماء الاشجار مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار يميل الى جانب الماء واغصانها يميل عن الجدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجان

ان الجواب المتقدم ذكره فيما ذكر ثم واذا لم يكن فيما ذكر ثم تكن عندنا ما ينفيه وبهذا ليس لنفي جواب عما عارضه

حاشية من المعترض على المعارض

بخلاف تراب يحيط بها وان علت عليها الاخبان تولد منه الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على اختلافه يتولد الاجسام السبعة
المطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني
وبهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجالي اقتصر عليه المصنف وتفاصيلها مذكورة في
المطولات فمن رامها فليطلبها ثمة واعلم ان احكام هذا الباب ليست من
الاحكام التي قام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة
لا غير وصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما من دونه فقصارى
امره فيها تقليد من يثق فيه من اهل الحدس او التجربة وايراد بها في كلامه على سبيل
الحكاية عنه فلهذا اقتصرنا اثر المصنف والميل الى الاختصار والله نتجنب عما
يعد من الكبائر قال وفصل في النبات او النبات جسم مركب له
صورة نوعية اثرها المتقن الشامل لانواعها التغذية والتغذية مع
حفظ التركيب والمصنف عبر عنها بلفظ القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او
الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور ذهابا منه الى التقسيم المشهور وهو
اللهم الا ان يقال بعدم الشعور عدم تيقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق بسبل
وانها تصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي الطبيعي المسماة
نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة
في الاقطار الثلثة على التناسب

المحلمه من الجاذبة والماسكة وغيرها وبهذه الصورة النوعية هي النفس
النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي
فالكمال ما تكمل به النوع وذاته او في صفاته والاول للنوع اعني ما تكمل به
النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية
لان الصورة النوعية للجسمية مع الهيولى طبيعة جنسية ناقصة غير
متحصلة انما تحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني ما اعني
تكمل به النوع في صفاته وهو ما ينبع النوع من العوارض وهو الكمال
الثاني لتاخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون
له قوى مختلفة بها الآلات لصدور الافعال المختلفة عن صورته النوعية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله آلي او آلي حصلت
آليته المعينة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من
القرينة الحالية لانه بصدد تميزها عن النفس الحيوانية والانسانية والتميز
انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال
بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فانها
منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي احتراز به عن الصورة الكمالية
للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي احتراز عن
فانها كمالات لكنها ليست كمالات طبيعية او صناعية

عن الصوالب البائطِ والمعادِن وقوّته من حيث ما يتولد الخ احتراز عن النفس
الحيوانية فحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث بها الآلات في
صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية احدها الغاذية وهي
آلة التغذية وثانيها النامية وهي آلة التنمية وثالثها المولدة وهي آلة التوليد
فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد عليها الى جوهرها وتلصقه
به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية و
الحرارة الحاصلة من الحركات التي لا تحيص عنها والنامية التي تجعل المحل زائدا
في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان تبلغ المحل غاية النشو
زيادة كائنة على تناسب طبيعي اريكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار
الثلثة على ما ينبغي بمقتضى طبيعة المحل وقولنا في الاقطار الثلثة احتراز
عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار يوجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان تبلغ غاية
النشو احتراز عن السمن فان مضي هذا القيد كون البلوغ الى غاية
النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وزيادة الغاية لا
تحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست

ليست للتناسب الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست
على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى ان تبلغ غاية النشو للاحتراز اللهم
الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي
تفرز من المحل جزءا وتجعل مادة شخص آخر من نوعه مهيئة لقبول صورة
النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة لان الجسم الغذائي اما ان يصير غذاء اذا استحال من صورته
الى صورة الجسم المغتذى فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من
المغتذى يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وبعده للهاضمة الاستحالة لا يحصل
دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتخرج فيها الى ان يحصل له
بالاخرة صورة المغتذى فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة
زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله وتهيئه
لقبول القوة الغاذية من التشبيه والالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي
ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذى بل بعضه فضل منه في
كل دفعة مما لا يصلح ان يصير جزءا من المغتذى وبقاء تلك الفضول
في المغتذى تضره من جهة تضييق المكان والضغطة فلا بد من قوة اخرى
تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن

النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز
عنه فتودي الى فساد التركب واعلم ان من القوى النباتة قوة اخرى
لم نذكرها المصورة من شانها تصوير المادة التي يفصلها المولدة بصورة
نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والقسم التام ان يقال القوة
النباتة اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثره النماء وهي النامية او الاغتذاء وح اما ان يكون
فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك و
الهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية اما ان يكون فعلها
تحصيل المادة المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة فان
فصل في الحيوان الخ اول الحيوان جسم مركب اختص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها و
تمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية و عرف بانها بحال
اول جسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الخ يخرج بمطوقة النفس النباتية
وبالحصر المفهوم منه بالقوة الحالة النفس الناطقة والكلام في
القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا نعيده ٥
فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصها من الآثار قوتان احديهما القوة

الحيوان

الجزئيات وتتحرك بالارادة والعقل الاخير
اعني قوة من جهة ما يدرك ص

القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك
الامور المادية متعلقة بها او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس
الاولى حاسة السمع وهي قوة يحلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من
شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من
تموج بسبب قوي هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف
هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل
تميزا في المسموع قويا تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة يتميز بها صوت
عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان الصوت
الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا
التعريف اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة
العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب
ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف وكلاهما مسموعان فلو كان الحرف
هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الصوت
والحرف وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف لا غير وهذا ظاهر عند
الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر وهي قوة يحلها العصبتان المجوفتان
النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان

الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة
يحلها الزائدتان النابتتان في اقصى الخطوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها
ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة يحلها العصب المفروش
على سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي
قوة يحلها العصب السادس في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة و
البرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة
والثقل والخفة والزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس
الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ
وينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة كانها عين ينشعب
منها خمس انهار واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان الغطرة النازلة
تؤثر خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست
رؤية الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر بعد عن
الحضور حتى يمكن القول بانها في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان
لبساء الخارج ضرورة ان ليس في الخارج الا الغطرة والنقطة ولا في حاسة
البصر اذ هي لا يدرك الا المقابل فيها اذن في قوة اخرى يحتملان فيها بقبال
اربثمانية صورة الغطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة

شق عز جيد المحالفة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق والرصاص
الكبريت رديئين فان كان الزيبق مختلطا ارضيا والكبريت مع ردائة يعرفا كان ج
تولد الحديد وان كانا مع ردائتهما ضعيفي التركيب تولد الاسوب وهو الرصاص
الاسود فان قلت لم قيد النخاريان لا يكون كبيرا ع تولد المعادن قلت
لان الابخرة اذا كانت كثيرة تضاعدت فيكون منها ما مر ع الفصل السابق
ولذا لا يكون وجودها كثيرا قال فصل في النبات الخ اقول كل مركب
ا ر وجود الابخرة في المعادن
من العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدأ للحس و
الحركة الارادية اولا والاول هو المركب الحيواني والثاني ان يكون صورته
مبدأ للتغذية والتوليد والنمو اولا والاول هو المركب النباتي والثاني
هو المركب المعدني فاذن النبات لفوة عدم الشعور تصدر عنها
حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال مختلفة هي التغذية
لد والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل
الافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما
والقوى والآلات كالجاذبة والماسكة وغيرهما
فالآلات عطف تفسير للقوى ٨
مختلفة الا بالقوى والآلات المختلفة ويسمى تلك القوى العديمة
الشعور بنفسانيته فان قلت قد شوهد ان بعض الاناث
من النخيل يتحرك الى جهة بعض المذكور منها دون بعض وحالة تكون
الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي

من الماء والنهر وانحرافها في صعودها عن الجدار المحاذي لها وهذا دليل
ان للنخل من النبات شعورا وادراكا ما فلت هذا لا يوجب الجزم بذلك
لجواز ان يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان
تغذية ونمية وتوليدا قلت الكلام في جوازه فيقول من الواجب كل مركب
من صورة اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدأ للحس والحركة الارادية او
يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدأ التغذية والنمية
والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي والثاني
هو المركب الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال اول لجسم
طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فالكمال ما يكمل بالنوع وبالاول
احترز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقولنا
لجسم طبيعي احتراز عن كمالات الجسم الصناعي كالمتكلات الخ للسرير
وقوله الي آ كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها الافاعيل الخ هي التغذي
والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية والمعادن
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويتغذى فقط احتراز عن النفس الحيوانية
والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون
مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما اخر الجسم الغذائي

هي المثاكله للجسم الذي هي فيه و تخلصه به او لذلك الجسم الذي هي
فيه بدل ما يتحلل عنه فعل الغاذية هو الاحالة الى مشابهة المغتذى و محل ذلك او القوة
الفعل هو الغذاء و غايته هو اخلاف بدل المتحلل و القوة النامية هي التي
تزيد في الجسم الذي هي فيه في اقطاره طولا و عرضا و عمقا الى ان يبلغ كمال
النشو على تناسب طبيعي و انما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاده في طوله
او عرضه نقص من عمقه او بالعكس و انما قال الى ان يبلغ كمال النشو ليخرج
به السمن فان النمو و السمن يشركان في الازدياد في الاقطار بانضياف
مادة الغذاء اليه و يفترقان بطلب كمال ما يقصده الطبع اذ لا يقصد
بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو و انما قال على تناسب طبيعي ليخرج
الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم و بانان القوتان لاجل
الشخص و القوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد
الهضم التام و تجعله مادة و بداء المثل و نفعي ان يعلم انها على قسمين احدهما
ما دام الجسم و الثاني المصورة و هي التي تفيد بعد استحالة الجزء المختزل
الصور و القوى و الاعراض الحاصلة للنوع و هذه القوة المولدة
لاجل النوع و الغاذية تجذب الغذاء و تمسكه و تنضمه و تدفع ثقله

فان السمن لا يحصل بعد غاية النشو و زوال الغاذية زاده

او لاجل حفظ الشخص او العازمة و النامية او لاجل حفظ النوع او التقطع او تفيد المادة التي تفصلها المولدة الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه البزر

فقط فان فعل الغاذية بتغيير المادة الغذائية واعدادها لان تتحد
لصورة العضوية والمادة لا يمكن بحسبها بذاتها ولا هي ايضا حاصلة
عند العضو فلا بد من ان يجذبها وذلك انما يكون بقوة وتلك القوة هي
الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن تشبهه بجوهره احتاج
الى ان تتغير وتتحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال تتحيل ان
يقف سفله فلا بد ان يقسره قاسر على الامساك وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي القوة الماسكة ولان احالة القوة الغاذية
انما يكون الى ما هو متقارب الاستعداد للصورة العضوية فلا بد من
ان يجعله متقارب الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما يكون بقوة
اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين احدهما
صالح الان يتشبه بالمغتذى وثانيهما غير صالح له فلم يكن له بد من ان يفصل
فضله عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو اضرت
به من وجهين الاول انه اذا احتبس في العضو يضيق عليه
المكان وتمنع مادة اخرى يحتاج الى القائها الى العضو الثاني انه
اذا احتبس في العضو يعصره يضغطه وتثقله وتغير الحرارة
الغريزية فلا بد ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما

والا لاستحالة حركة واحدة في زمان فلا بد من زمان فيه يستحيل الى جوهره ص

الضغط افتعال من ض غ ط

الى الطبيعة

انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية
قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف عن
الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان يجز لوجوب تناهي القوى
فعرض الموت الطبيعي قال فصل في الحيوان اي اول النفس
الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يدرك الجزئيات و
يتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي الي كالجنس وقولنا من
جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن النفس
النباتية فللحيوان قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر
او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع
والبصر والشم والذوق واللمس والسمع هي قوة مودعة في العصب
المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي اليها بالهواء المنضغط
بين قارع ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة
في التقاطع الصليبي بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفصيل
المذكور في كتب الشرع من شانها ادراك الالوان والاضواء و
الشم قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
تدرك ما يلاقيها من الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش

البيع

الاول ان تقابل بدل وهو عرض لا يوجد الا في الاجسام والثاني ان تقابل بدل وهو عرض لا يوجد الا في الاجسام والحيوان

عاجرم اللسان من شانها ادراك المطعوم العذبة العذبة الطعم الذي في الفم
واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن مدركة لها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واما التي في الباطن فهي الحس
الذي هو الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون
مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما ان يكون مدرك للصور الجزئية
وهو الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم وكل واحدة من هاتين القوتين
خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهو المدركة
المتصرفة هي المتصرفة وتسمى المفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة
باعتبار تحركها بتبعا للوهم او للموضوعها بتبعها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم
التجويف الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة و
الذي يدل على وجود هذه القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس ذلك في الخارج ضرورة ان الموجود هو كنقطة ولان البصر اذا ابصر لا ترتسم فيه
الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة ذو وضع فوجب ان يرى البصر فيها
متصلا لارتسامات المثالية بعضها ببعض فيحصل خط ولقائل ان يقول لم لا
يجوز ان يتصل الارتسامات المثالية من القطرة النازلة في البصر فورا لان
ما ارتسم في البصر من القطرة النازلة يزول عند زوال المقابلة فان البصر

والاولى ان

الخزانة بكسر الخاء وجمعها خزائن

اي القيامها

البصر لادراك الا المقابل فلنا ذلك ممنوع لان ما ينطبع في الجليدية لا يزول الا في
زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء فيجوز ان يتصل الادراك
الاخير بما يسابق قبل زواله فيحصل بهما لحظ واما الخيال فهي قوة وموخر التجويف
الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات ومثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة
للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا
يوجد احدهما دون الاخر كالماء فانه يقبل ولا يحفظ فالقوة الواحدة لا
يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا
فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال فاذا ادرك المشترك خزنها
عند الخيال فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى
نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل فلولم تكن تلك الصورة محفوظة فينازمان
الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك ولقائل ان يقول هذه
الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها في الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واما الوهم وهي قوة
مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
كالقوة القاضية في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف
عليه وهي مغايرة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فان قلت لانم ذلك

اي الحس والخيال

بقي ان يقال اذا جاز ان يكون الخيال حافظا لصور المحسوسات بعد غيبتها فلم لا يجوز ان يكون الغائب فانه تحقق انا نشاهد الشيء ثم نغفل عنه ثم نتذكره ولا نشك في انه هو الذي شاهدناه اولا وليس ذلك الا لان الصورة كانت محفوظة في الخيال وانما نشك في الغائب اذا لم نشاهد شيئا يشبهه فان الشبيه يذكر الشبيه ويحضره في الذهن وهذا ظاهر في الصور الخيالية واما الصور العقلية فلا يتصور فيها ذلك لان الصورة العقلية لا تقبل الانقسام فلا يتصور فيها الاشتراك في امر من الامور حتى يحضر الشبيه عند حضور شبيهه وايضا فان الصورة العقلية لا تقبل الانقسام فلا يتصور فيها الاشتراك في امر من الامور حتى يحضر الشبيه عند حضور شبيهه وايضا فان الصورة العقلية لا تقبل الانقسام فلا يتصور فيها الاشتراك في امر من الامور حتى يحضر الشبيه عند حضور شبيهه

لان المدرك لعداوة الذيب مدرك له فقد ادرك المحسوسات قلت المدرك
لعداوة الذيب لا يجب ان يكون مدركا له على الانفراد بل الوهم يدرك ما
يدركه بشاركة الحس والخيال وبنفرد بتخصيص مدركه وبصير جزئيا واما الحافظ
فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما يدرك القوة الوهمية
من المعاني الغير المحسوسة وهي خزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس
المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض
عن البعض قال الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف الاوسط
وسلطانها المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما علم اختصاص هذه القوى
بهذه المواضع بان الافة ان تطرق الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي
تنسب اليه ولما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا
ارتسم في الخيال صورة المطلوب او المهروب عنه جدت القوة الفاعلة على الجزب
وتسمى قوة شهوانية ان كانت حاملة على التحريك لجلب الاشياء المنجلبة ضارة او
نافعة كانت مطابقة للامر الواقع او لم تكن وغضبية ان كانت حاملة على التحريك
لدفع الاشياء المنحلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة
التي تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها فان قلت

قلت لم قدم المدرك على المحرك قلت لان الادراك متقدم على الحركة الارادية لكونها
مبنية على الادراك فالحاصل ان الانسان اي اول النفس الناطقة
كمال اول لجسم طبيعي آلي من حيث ما يدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل
الفكرية وقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل القوى النباتية و
الحيوانية وقولنا من حيث ما يدرك الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية كفصل
يخصصه بالانسانية فللانسان قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات
ويحكم بعضها على بعض وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى الآراء يخصها والقوة العاقلة لها ادراك
النظريات من المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شانه ان يقبل
شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد يكون
قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس خالية عن
المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد الطفل للكتابة وتسمى
عند بعضهم بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى التي لا صورة لها ونفسها بذات
صورة وهي موضوعة لكل صورة المرتبة الثانية ان يحصل لها من المعقولات
الاولية ما يمكنها ان تتوصل معها وبها الى النظريات كقوة الصبي الذي يتزعزع
وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب ويتمرن بالعقل با

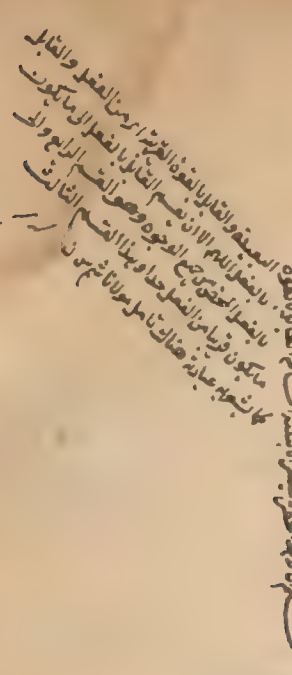

الملكة لتحصيلها ملكة الانتقال ح من الاوائل الى الثواني والمرتبة الثالثة
ان يحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن
لا نطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها فمتى
شاءت نطالعها كقوة الكاتب المتكمل للصناعة اذا كان غير كاتب
بالفعل وتسمى ح العقل بالفعل وان كان بالقوة اذ اقيس الى ما
بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا المرتبة الرابعة ان تكون
الصور المعقولة المكتسبة حاضرة وهي مطالعة لها بالفكر وعاقلة بها
بالفعل بانها عاقلة لها كذلك كالمتكمل للصناعة الكتابة ح حال مباشرته لها
وتسمى ح عقلا مستفادا لانها انما تخرج الى الفعل بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت
به نوعا من الاتصال وهو العقل المطلق والغاية القصوى وعنده يتم
الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك
وسمي العقل بالملكة ان كان في الغاية لسمي قوة قدسية فاعلم ان الانتقال
من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد
الاوسط في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما
من غير اشتياق وحركة وتتمثل معه المطلوب ولازمه فالفارق بين الفكر و
الحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف

علم

يختلف فيه الناس في قلة وكثرة واحد منها وهو الفكر يختلف فيه الناس
في بطوه وسرعة وكما نجد جانب النقصان ينتهي الى عديم الحدس و
غير منتفع بالفكر فايقن ان الجانب الذي يصلح الزيادة ممكن انتهاؤه الى
حد غني اكثر احوالهم عن التعلم والفكر وهذه هي القوة القدسية
فلو واعلم ان القوة العاقلة بمجرده عن المادة بريدان يبين ان
القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة بمجردة عن المادة لا
تفتقر بذاتها وضع والدليل عليه هو انها لو كانت ذات وضع
فاما ان لا تنقسم او تنقسم ولا سبيل الى شيء منهما فليست ذات
وضع اما الى الاول فلان كل ما له وضع فهو منقسم لما مر في نفي الجزء
الذي لا يتجزى واما الى الثاني فلان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم
انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد
جزئيها غير الحال في الجزء الاخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين
فلا تكون البسيطة بسيطة هف وان كانت مركبة وكل مركب يعقله مسبوق
بتعقل بسائط فلزم ايضا انقسام تلك البسائط هف فان قلت
تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزاؤه لا يجب ان يكون بسائط
بسائط لا تنقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة

اي لا يكون بشيء آخر

من اجزاء عن مساهمة ممنعا فيجب انتهاؤها بالتحلل الى ما لا ينقسم
اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فكون تعقل المركب
مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب اليها بالتحليل ويلزم الخلف
ونقول ايضا ان التعقل ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها
الكلام بضعف البدن كقوى الحس والحركة وليس كذلك لان القوى
البدنية بعد الاربعين ياخذ في الكلال والنقصان مع ان القوة
العاقلة هناك ياخذ في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كما كلت آلة
وضعفت قواه البدنية فكذلك كلت قوة العقلية واختلت ادراكاته
قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون موجودا
عند فتور المزاج والقوى وكان يجب الكلال في ادراك المعقولات
والشعور بالذات بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من
الشايخ يضعف جميع قواهم الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما
في طريق الازدياد فكلال النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال
البدن والضعف الطارئ عليه فلا يكون موانعا في الاستعمال
والشيخ قد يعرض له من امور غيرها تشغله عن امر نفسه لا انه لا فعل
له في نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس حادثة واعلم ان

العقوة العاقلة اى النفس ليست فوق جسدانية

الجهة نازع منها او العلم

اعلم ان النفوس متعددة مختلفة اذ لولا الاختلاف والتعدد لكان معلوم زيد معلوم عمرو وهو باطل //

ومذهب افلاطون ومن كان قبله ان النفس قديمة //

ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم
الاول واتباعه والدليل على انها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
فكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية
او لوازمها لان الماهية مشتركة والا لما شملهما حد واحد واذا كانت
الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا يجوز ان يكون بالعوارض المفارقة لان
العوارض انما يلحق الشيء بسبب العلل لان الماهية لا تستحق
العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما لها هف والعلل للنفس
انما هو البدن فلم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة
فتكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المراد فان قلت

المرام ح

لم لا يجوز ان تكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من كون
العلل للنفس بدنا وعروض العوارض المفارقة بسببه انه
اذا لم يكن هذا البدن موجودا ان لا تكون موجودة لجواز تعلقها
ببدن آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلت لحوق العوارض بها ان
كان بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتركت النفوس فيها ولو كانت
قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر ينقل الكلام اليه ونقول لها

بينهما

ا ما به النفوس لا ان ماهية النفوس مشتركة والا لما اندرجت النفوس المتعددة تحت ماهية واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات تحت حقيقة واحد واحد //

للان يكون الماهية ولوازمها موجبة للاختلاف والامتياز //

لان ما يسمى الماهية لذاتها لا تنفك عنه

العلل المفارقة من الفاعل //

ا لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض ا لعوارض

ا لعوارض

هذا انما يتقدر في الفاعل المختار واما على تقدير موجب فيجوز ان يخص كل نفس بخاصة ولا يلزم المحال المذكور

ا لعوارض لا تنتهي للمناسبة

فلا يكون العوارض سببا للاختلاف

اسئلة ابن

قبل ٤

حادثة بحدوث ذلك البدن ولو قلت جاز ان يكون قبل ذلك
البدن متعلقة ببدن آخر وقبله بآخر لا الى نهاية يلزم التناسخ
ويجيء بطلانه في القسم الالهي ثم القسم الطبيعي ثم بعون الله وحسن
توفيقه فالـ القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على
فنون ثلثة الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول
فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا كان
الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المضادة مثل كونه اسود
وابيض هف بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد
من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في اي شخص
من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه ذلك الشخص من
غير تفاوت اصلا واما الجزئي فانما يتعين بشخصاته الزائدة
على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من
الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص
زائد على الطبيعة الكلية افول هذا العلم ينظر في الامور التي لا
تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهي على قسمين
ما لم يقارنها البتة وما لم يكن كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم

تو لستي

لم يكن عارضا الوجوب والافتقار وبهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة
تعرضان للاجسام وتارة تعرضان للمجردات ولو كانا في ذاتهما مفتقرين
الى المادة الجسمانية لما وجدنا منفكين عنها البتة فما كان يوصف بهما
الموجودات المجردة كالنفوس والعقول وما لم يقارن المادة البتة على
فسمن ما يكون وجوده اينيته وما يكون وجوده غيرانيته ولذلك رتب بهذا
العلم علم ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم الوجود على فصول الفصل
الاول في الكلي والجزئي فنقول الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد مع
كثيرين والا لكان الشيء الواحد المعين في آن واحد موصوفا بالاعراض
المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل فحينئذ بالانسانية زيد غير
الانسانية خالد وبشركان في مفهوم الانسانية وذلك الشركة وهو معنى
معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في النفس
لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص بعينه من الشخص بعينه
غير تفاوت اصلا وبهذا خرج جواب من قال ان الموجود في الذهن صورة
شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية بكل
لانا لانم الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقا لما هو في كل واحد من اشخاصه
بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس

شخصية واما الجزئي فانما يتميز بشخصانه الزائدة على الطبيعة
الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي بنفس
تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من
الشركة فالشخص زائد على الطبيعة الكلية **فصل** في الواحد والكثير
اول الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد
فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة يكون غير جهة الكثرة لامتناع
ان يكون واحد كثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة اما معتبرة لذلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في معقوم اوجب ذلك
المعقوم للحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المعقوم او عارضة
لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب
ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه اولا عارضة ولا
معقومة فان كانت معقومة فاما ان يكون معقولة في جواب ما هو
او في جواب اي شيء هو فالواحد بالجنس ان كانت معقولة على مختلفات الحقائق كالانسان
والفرس وبالنوع ان كانت على متفقات الحقائق كزيد وعمرو وان
كانت معقولة في جواب اي شيء فهو الواحد بالفصل فان قلت الشركة
في الفصل هي الشركة في النوع قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان

وان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك
او بالعكس ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد كالغطس والنبع
وان لم تكن مفهومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن
هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مفهومة ولا
عارضة للنسبتين وقد لا تقال على كثيرين وح اما ان يكون قابلا للقسمة
او غير قابل لها فان كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير
منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان له وضع فهو النقطة
والا فهو الواحد المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة
فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان
كانت اجزاءه متمايزة بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت
وان لم يكن اجزاءه متمايزة بالشخص فهو المركب للحقيقي واما الكثير
فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال على معان مختلفة واما
في الكتاب فالمثلث منثورة لبعض اقسام الواحد وهو قال بدلالم
الاشياء التي يقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة
واحدة واقسام المقابل اربعة احدها الضدان وهما موجودان
غير مضافين كالسواد والبياض وثانيها المضافان وهما موجودان

فانها اعتبرا واحدا لكونهما محمولين على موضوع
واحد وهو الانسان

فانها اعتبرا واحدا لكونهما موضوعين لمحمول
واحد كالابيض

اعلم انه ان لم يكن ما يطلق عليه الواحد شيئا
منفردا فهو الواحد بالعدد والشخص
ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا الى اخر
ما ذكره في الشرح

فيه نظر لان الواجب والواحد بالعدد
وفيه ما فيه لانه يمكن الفرق بينهما بان الواحد
بالعدد واحد لشيء اعتباري وفيه ما فيه ايضا

بالنظر

الصورتين

بالجنس بعد الاشياء المتعددة الى ما يتبادر من
الجنس واحد والكثرة بالموضوع وعلى هذا
الاعتبار المحمولة على موضوع واحد هو
المثلث

منثورة ص

فان الضاحك والكاتب
المقابل
لانه غير
المضافين
دون الجواهر

المضافين ص

اي الضدان اموران موجودان لا يمكن ان يتصف احدهما بالبياض
الى الاخر كالمتضادين كالسواد والبياض فانهما
امران موجودان لا يمكن ان يتصف
احدهما بما يتصف الاخر
عن الاخر
ح

اقول الاثنان قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا
يجتمعان في شئ واحد من جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة
احتراز عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز ان يكون
الواحد ابا من جهة وابنا من اخرى فان قلت هذا التعريف
يوجب ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابل اذ هما
لا يجتمعان في شئ واحد هو البيولى من جهة واحدة ولا جائز
ان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما
وجوديان وفي كل واحد من هذين التقابلين لا بد ان يكون
احدهما عدميا ولا ان يكون تقابل التضائف اذ ليس يعقل
من ذ
ماهية شئ منهما بالقياس الى اخرى ولا تقابل التضاد اذ في
مذهبهم ان لا يضاد بين الجوهر قلت اراد بالشئ هنهنا
الموضوع وهو المحل المقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق ركم
التقابل على الصورتين اذ لا موضوع لشئ من الصور والا
لكان عرضا لا جوهرا هف واقسام التقابل اربعة لان
المتقابلين ان كانا وجوديين فان كانت ماهية احدهما
معقولة بالقياس الى الآخر فهما المتضائفان كالابوة والبنوة

ة والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما
وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل بينهما
موضوع قابل لذلك الامر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم
والملكة كالبصر والعمى فان العمى عدم البصر عن موضوع من شانه
البصر وكالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم
وان لم يعتبر كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب
والايجاب وذلك اى تقابل السلب والايجاب في الضمير
لا في الوجود لان اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امر
اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا
امثالها من السلوب شائله وجود في الاعيان لكان في
الانسان مثلا سلوب موجودة بالفعل بغير نهاية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في
الوجود ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر
اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم با
لزمان كتقدم بقراط على جالينوس والثاني المتقدم بالطبع
وهو ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان

بالذات

اعلم ان تقابل السلب والايجاب راجع الى العقل
او العقل او تكون المتقابلان لهما في الاعيان
كما ذكر او الى العقد والتصور لعدم الاحتفاف
الواحد من المتقابلين بقابله الا بحسب
السلب والايجاب فانه لا يبقى للفارج شيء يعبر
عليه بالايجاب او السلب بل هما من العقود العقلية
العقول الدال عليها بالسلب او الايجاب

واعلم ان تقابل العدم والملكة انما يكون في الشخص الذي من شانه الملكة
لا مطلقا فان العدم المطلق لا شيء كما مر فلا تقابل بينه وبين العدم المضاف
المضاف تكون محمولا عليه والعدم المضاف لا يحمل على العدم المطلق
بل على كل موجود بعينه فلا تقابل بينهما كما مر

(بكسر الهاء بخط الشارح)

يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه
لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد
الواحد وليس الاثنان بموجود الثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر رض على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو
ما كان بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الاخر كترتيب الصفوف في المسجد
منسوبة الى الصفوف المحراب فان الصف الاول الاقرب اليه متقدم
على الابعد والخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو
وليس الاخر بموجود كما انه لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود
كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان فانه لا يمكن
ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتاخر بقلة
على ما يقابل المتقدم والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد
ذكر بعض المتاخرين وجه حصر بان قال لا بد من ان يكون يجب
كون المتقدم قبل المتاخر قبلية لا يجامع المتاخر في زمان واحد اولا
فان كان فهو الزماني وان لم يجب فلا بد من ان يجب كون المتقدم
محتاجا اليه اولا فان وجب فان كان مؤثرا فهو بالذات والا فبالطبع
وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا

لاجل الشرف ولقائل ان يقول لاسلم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا
يكون بالشرف لاغير لابد له من دليل قال فصل في القديم
والحادث اقول القديم يقال على الذي لا يكون وجوده
من غيره ويسمى القديم بالذات كالبارئ ع وعلى الذي لا اول
لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رأيهم ولكن
يقال بازائها على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث
بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده ابتداء اى
قد كان وقت لم يكن هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان
كالمركبات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان للحادث الزماني
ما قد كان وقت هو لم يكن فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت
وجاء وقت فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان
وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو
ح وذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن الشئ الممكن ممكنا
اذ لا فرق بين قولنا امكانه لاى امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان
له اذ الامور العدمية لا يتمايز بعضها عن بعض فتصدق الشئ

الممكن بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان له فلف و
الامكان لا يكون قائما بنفسه لانه الامكان نسبة بين الماهية و
الوجود والنسبة لا يكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون
قائما بمحلّ وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان
العائد الى القادر بالجواز قلت تعليله بهذا الامكان كما نقال القادر صح منه
ايجاد الممكن لانه صحيح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل
ان يمنع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني نفي الامكان
بالكلية والاول اثبات صحة عدمية وبينهما منافاة والصدر في الفرق
والعقد الخ اقول لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في
الحيوان الذي يمكنه بها ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات
ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه الى ما يجعلت للمعنى الذي
لا ينفعل بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل
البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالة من حث هو كذلك قوة
ثم صيروا القدرة نفسها وهي الحالة التي للحيوان كما يكون له ان
يفعل وان لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال
العوائق قوة اذ هو مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة

القوة الى كل حال يكون فى شئ هو مبداء التغير فى آخر من حيث هو آخر
وانما قالوا من حيث هو آخر ليدخل فى هذا الرسم القوة التى هى مبداء
باعتبار وذو مبداء باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجا والفعل هو التغير الحادث
فى ذلك الآخر وكل ما يصدر عن الجسم من العادة المتغيرة المحسوسة من
الآثار والافعال التى ليست بالفرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه عن
قوة موجودة فيه اما الذى بالارادة والاختيار فذلك ظ واما الذى
ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما
او جزأ كيف اتفق او لخاصية فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام
فى لاشتراك الاجسام فى الجسمية والثانى ايضا باطل والا لما استمر على
النظام الاكثرى والاكثرى فان الامور الاتفاقية هى التى ليست دائمة
ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون ذلك لخاصة موجودة
فيه فتلك الخاصة تسمى قوة وهذه القوة عندما يصدر الفاعل بها
وان كان بعونة من مبداء ابعد مال يصدر العلة والمعلول
اول العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه الآخر فى وجوده وهى اما تامة
وهى ما يجب بها المعلول واما ناقصة غير تامة وهى ما لا يكون كذلك

وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان لم يجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالطين للكوز والصورية ان وجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالصورة التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان
معها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان لاجلها
المعلول كالغرض المقصود من الكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان
لم يكن وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من
العلة الفاعلة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع ان
الغرض في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو
ان يقول ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه اولا والثاني اما
ان يكون مغايرا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون
منه وجود الشيء اولا لاجله اولا لاجله ولا لذاك واما قال المصنف
ان يكون منه وجود الشيء العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل
من وجوده وجود غيره مستفض بالعلة الفاعلة والعلة الفاعلية
منه كان بسيطا استحال ان يصدر عنها اكثر من واحد لان ما
يصدر عنها من واحد لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب فينعكس
بعكس النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثنان وبيان

وبيان ذلك ان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر
عنه ذاك لجواز ان يفعل كل منهما مع الغفلة عن الاخر وكل واحد
من بين المفهومين اواحدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التر
كيب
ان الشئ ما لم يستكمل في الماهية لم يكن
بالفعل ما لم يستكمل فاذا كان ذات
المصدر مركبة من والامر يستلزم فاذا كان المصدر
المصدر مركبة فارضه عجيب عارضه كان
يجعله لها لا محالة لما ذكرنا من ان
ليس بد فلة من الغير كما مر في ح ر ح

فيلزم لا محالة الاثنينية والكثرة
في الذات ح ر
وجوده

فان كانا خارجين كان مصدرا لهما احتاجا اليه لوجوههما له
فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فان كانا اواحدهما داخلا
فيه لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتس
اواحدهما بشئ الى ما يوجب كثرة في الذات والشرط فيغير الثاني
فان قلت لانم كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين وانما يلزم ذلك لو
كانت المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات العقلية
التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحتاج الى العلة قلت للحكماء ان ذهبوا الى ان
الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شئ واحد وهذا حكم
واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان من حيث
صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الاخر وبالعكس بالضرورة فاذا صدرا
عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني
عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب
الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو مح
ا ح ر ح

والا لما وجد أو ممكن الوجود فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر
فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان كان لامرجح نخرجه من القوة الى
الفعل وقوع الممكن لامرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في
وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب
وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات
لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يحط بها الوجود والا لكان
واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف قال هداية يكون
الشيء موجودا اه اعلم ان الجمهور يظنون ان احتياج المفعول
الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد
استغنى عنه حتى ان فناء الفاعل يبقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك
مشاهدة بقاء الفعل كالبناء مع فناء الفاعل كالبناء فما هو في هذا
الفصل اشارة الى بطلان زعمهم وهو ظاهر الا قوله فاذا بقيد وجوده حالة
الوجود فان لقائل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو لغو وجوابه
ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها يعطيه وجودا
مستانفا حتى يكون ذلك تحصيلا الحاصل بل معناه ان وجوده في حال
انفصاله بالوجود انما هو بوجود علته والبناء انما يبقى بعد

واما حدث البناء فجوابه ان نقول البناء انما

بعد وجود البناء يكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى بعض
وذلك لم يبق بعد خشبوبته والذي يبقى هو تماسك الاجزاء وهو معلول
ليس العنصر لا البناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك قال فصل
في الجوهر الاول كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر سار با فهو بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر بتخفيفا كحلول السوادة الجسم
او بتقدير كحلول العلوم في النفس يسمى السادي حالا والمشرق فيه محلا
ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه
فامتنع حلول الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او با
لعكس فان كان الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني يسمى
المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشركان اشتراك
اخصهن تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشركان اشتراك
اخصهن تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وح يخرج منه واجب
الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود واذا وجدت كانت
لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع فان قلت
الصور العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو النفس فكانت

٢ وشدة التباعها المانعة من الانفكاك

او لا يكون كذلك

او لا ينفك كل منهما عن الاخر لكان نسبة احدهما الى الاخر كنسبة الثالث فحلول احدهما في الاخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وهو محال

او ما هيته مفارقة للموضوع بان لا ينتفي بانتفائه او لا يكون مفتقرا في قيامه الى الموضوع وهذا

او من تعريف الجوهر

او ان كانت في محل

او الخارج

كما يجيء انشاء الله تعالى

اذ الذي يحتاج في وجوده الى موضوع كاللون المحتاج في وجوده الى الجسم

قد مر ان الهيولى ينتقل الى الصورة فنفاها وان الصورة ينتقل الى الهيولى فتشغلها فليس الاحتياج بينهما من جانب واحد فقط لا من جانبه وجانب المحل لما ان الحال ايضا ولحق الفعل والفعل افتقار المحل من لوازم الحلول لان الحال منفصل عن المحل فالحال منفصل الضرورة وصوابه بعد انتفاء ان ينتقل الافتقار اما ان يكون من الجانبين وهما الهيولى والصورة او من جانب واحد فقط وهو الصورة فهي ومحلها موضوع والموضوع والهيولى حادثان

اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي
جوهريتها فانها وان كانت في المحل حالة في الموضوع لكن يصدق
عليها رسم الجوهر فان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على
تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص
لانم لو فسرنا العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت في موضوع
كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو
الهيولى وان كان حالا فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان الجوهر
كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا با
لاجسام بتعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل فاذن
اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى
منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت المراد
ان الجوهر ان كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى ولا انتقاض والجوهر ليس
جنسا لهذه الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل
وليس كذلك لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة
فلا تكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها لان
الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا تكون الماهية البسيطة بسيطة هذا مبني على ان الحلول سرياني واما اذا كان الحلول جزئيا فلا يلزم الانقسام

بسطه هف فان قلت تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي
لا خارجي حتى يلزم انقسام المحال فيها قلت لو كان الجوهر جنسا لكانت
النفس مركبة من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة والاخر
صورة فيكون في الخارج مركبة من المادة والصورة ويلزم المحذور
وقد تحقق ذكره في شرح حكمة العين من اراده فليراجع الى هناك
واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين ومتى
والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو
الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته واما قيد ذلك بقيد لذاته
ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدودات
او لكونه موجودا في الكم كالتشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالسواد
او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه
حد مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو
العدد وان كان فهو المتصل وهو ان لم يكن قار الذات فهو الزمان
وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والجسم
التعليمي فانه ان لم يكن يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط
وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الجسم

وهو الامتداد الذي تحصرها سطح او اكثر فان قلت انت قلت الكم
المنفصل هو العدد والمضاف هو المضاف العدد فعبارتك تقتضي انحصار كاب
الكم المنفصل في العدد وعبارة المص تقتضي عدم انحصاره فيه و
بينهما تنافٍ وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط
بين الباقي من الاحاد المتطفة فيكون حد اشر كا بين ثلثة وثلثة
قلت الجواب عن الاول ان المص قد نبه على ما بيناه من ان غير العدد
ليس كما منفصلا وايراده لا يليق بشرح هذا المختصر ولعله تبع في
ذلك ما قاله بعض المعقدين من ان الكم المنفصل اما قار وهو
العدد او غير قار وهو القول فان اجزاءه لا يوجد معا وليس بينها
حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن الثاني انه لو فرض في السبعة
مثلا اعني المتربة فيها واحد متوسط وعن الجوانب احاد بطلت نوعيتها
العاددة الكائنة قبل هذا الترتب وذلك لان الواحد المتوسط
لما فرض حد اشر كا من الجانبين فلو اعتبر مع احدهما دون الاخر
لم يكن حد اشر كا فلابد وان يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما
فصار المجموع ثلثة فقد بطلت نوعيتها عند هذا الترتب واما الكيف
فهو هنة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة والعرض والمشهور انه

اعلم ان المصاحب يقول وشيء عن الذكر والنسيان فان
الواحد بالشخص يعتبر قارا وغير قار من الوضعاء من غير قارين ١٢

المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه و للهيئة باعتبار حصوله

وبقوله لا بقضي هيئة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احتراز عن

الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة و النقطة و

ينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني

اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان يكون استعدادا اولا وهو

الكيف المختص بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان يكون

راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى الانفعاليات واما

ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى الانفعالات فان

قلت لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال

الحواس عن المشمين قلت ما نسب الى الانفعال كانه ابلغ من نفس الانفعال

فخصت الاولى بالانفعاليات بخلاف الزائلة فانها لسرعة زوالها كانها

نفس الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات والكيفيات الغير المختصة بالكمية

ان كانت غير راسخة سميت حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة

تسمى ملكات كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات

والكيفيات الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع و

اللا انفعال كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال

او الاتصاف بينها بالاعتبار العروض فتدبر

الكيف المختص بالكمية هو غير القار الذي لا يقتضي

كالتثليث والتربيع المختصان بالسطح

او بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة الكمية

المراد بكونه محسوسا ان يكون مدركا

باحد الحواس الظاهرة

بحكم الاستقراء

ثابتة

او صناعة الكتابة

او الاقبول

كالذين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان يكون مختصة بالكميات
وتسمى منفصلة وهو من الكميات
المتصلة كالمثلثية والمربعية المختصتين بالبسط والاستقامة والانحناء
وهو من الكميات
المختصين بالحظ او بالبعد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول
الشيء في مكانه الحقيقي كحصول زيد في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي
كحصوله في البيت او في السوق او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول
الشيء في زمانه الحقيقي كحصول الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي
كحصوله في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا واما الاضافة فهي النسبة
التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة
نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة نسبة
تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة ولهذا سميت الاضافة
نسبة مكررة واما الملك فهو كون الجسم في محيط بكله او بعضه بحيث
ينتقل المحيط بانتقال المحاط به كحصول الانسان مستقيما او منعكسا واما
الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى
الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء
بسبب تاثيره في غيره كقطع القاطع مادام يقطع واما الانفعال فهو هيئة
تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كتسخن المتسخن مادام يتسخن فان

قلت المصه قد جعل هاتين المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التاثر
والتاثر وليس كل هيئة تحصل من تاثير وتاثر من هاتين المقولتين
بل يردون بان يفعل للهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن المؤثر
مادام يؤثر وبان ينفعل للهيئة الحاصلة من التاثر الحاصل في المتاثر
مادام يتاثر وانت قد جعلت الان ومتى والملك والوضع نفس
النسبة والمصه جعلها هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن الاول
ان المصه ايضا اعتبر حال التاثير والتاثر بقرينة قوله في المثال
مادام يقطع ومادام ينسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة بثبوتها
مشكوك وان ثبتت فالاشبه انها تكون من اقسام الكيف فلذلك جعلنا
تلك المقولات نسبة تاسيا ببعض المحققين لا هيئة كما جعله المصه
فان قلت بثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال ايضا مشكوك
فان ثبتت فالاشبه ان يكون ايضا من اقسام الكيف قلت هاتان
المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان كلا منهما هيئة لبث
بمعادة الذات بلا ابزال يتجدد وبعضهم جعلهما داخلتين تحت النسبة
بناء على انها التاثير والتاثر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق
بشرح هذا المختصر قال الفن الثاني في العلم بالصانع اه اول

لانها قد يقال انها على الفعل والانفعال الحاصلتين
بعد انقطاع التاثير والتاثر كما قال بعد
الفراغ من القطع هذا قطع حاصل من الفاعل
او انقطاع حاصل في الثوب وليس بالفعل
والانفعال في الاصطلاح

واجبا لوجود وهو ما لا يكون وجوده عن غيره موجودا لانه ان لم يكن في
الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها
ح يكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة
الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع لان تلك الجملة ممكنة
وكل ممكن يحتاج الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان يكون
نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء
بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائها لان جميع اجزاء الشيء
نفسه لامتناع ان يكون جزؤه والا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل بعضها
هف وخارجا عنه لان خروج الشيء عن الشيء مع عدم خروج شيء من اجزائه
عن اجزائه غير معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يكفي تحقق بعض اجزاء الشيء
تحققه فانه كما يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على سائر الاجزاء والعلة الموجبة
المستجمعة لحصول الشرائط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها في تحقق معلولها
فهي اذن يكون علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع الممكنات واجب
لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعى
البداهة في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك فان ذلك يتوقف
على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات بعضها

منتهاف

ظنيات والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء والخفاء

اول وجود واجب الوجود نفس حقيقته او خارجا عنها عارضا لها ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب ممكن هف وانه باطل واما الى الثاني فلان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان منتقرا الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون منتقرا الى غيره وكل منتقر الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لابد له من موثر فلو كان موثر وجوده موثر فذلك الموثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون موجودة قبل وجوده لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لابد وان يكون له وجود حتى يفيد غيره الوجود بخلاف المستفيد للوجود اذ العلة القابلة فان المستفيد للوجود لابد وان لا يكون موجودا قبل الوجود وهذا ظاهر البطلان فلم يكن الموثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان الموثر غير تلك الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى موثر منفصل فلم يكن واجب الوجود فان قلت لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقة من حيث هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كما قابل قلت

والا لكان داخلا في حقيقته م

منتقرا ب

وهو محال

حيث يمكن اعطاء الوجود منها لا تكون الشيء موجودا قبل نفسه محال

حيث تقبل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا ص

قد ذكرت جوابه خلال التقرير قال المصنف وان وجوب الوجود و
تعينه نفس ذاته اه اقول وجوب الوجود اى استحقاق الوجود
نفس ذاته وكذا تعينه اى تشخصه نفس ذاته نع اما الاول فلان
وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته نع لكان محتاجا الى حقيقته
احتياج الحال الى المحل وكان معلولا لذاته نع والعلة مالم يجب وجودها
لا يوجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب بها وجود
معلولها ضرورة ودلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب
بالغير بناء الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا با
لغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته لغيره وهو محال فاذن ذلك
الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات
قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات
مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذى هو معلول ذاته نع وح لا يلزم
تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب
مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام
الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته نع لكان معلول ذاته
والعلة يجب ان يوجدا ولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب

الواجب

ا العلة
يعنى المعلول

ب مسبوقا بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته نع يلزم
ان يكون في ذاته وجوبات مترتبة غير متناهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على ذاته لكان معلولا لذاته لاحتياجه
الى ذاته ح والعدة ما لم يتعين لم توجد المعلول لانها ما لم يتعين لم
توجد وما لم يوجد لا يوجد المعلول فما لم يتعين لم توجد المعلول
فتكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه مح فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك التعين معللا بهذا التعين قلت لو كان غيره ننقل الكلام اليه
فان لم ينته الى تعين هو ذاته يلزم الدور وانه مح قال فصل في توحيد
واجب الوجود آه اقول واجب الوجود واحد نوعه منحصر في شخصه
لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود
لا محالة فلا بد لهما من تميز فبه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا
يكون ولا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلان الامتياز لو كان بتمام
الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه
مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام
الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود
هف واما الثاني فلان كل واحد منهما ح يكون مركبا من مابه الاشتراك

موجودا

الله

ان يكون الشيئان مشتركين في معنى ما بالامر او بالامور والا لم يكن امتياز احدهما عن الآخر بشيء والا لكان الشيئان واحدا

على ما هو المفروض هنا

الامتياز من لوازم الاثنينية

تمام الماهية بل جزئها

وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

لانا فرضنا وجوب

الوجود وقد اشتركا فيها فانه الاشتراك غير ما به الامتياز لوجوب الوجود فيكون خارجا عن حقيقتهما ضرورة

هذا اذا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة

من الواجبين

ارجوع وجود الوجود عن عينهما خلف

ومن مابه الامتياز وكل مركب يحتاج الى جزئه الذى هو غيره وكل محتاج الى غيره
ممكن فكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا كل واحد منهما واجب
الوجود هف فان قلت انما يلزم التركب ان لو كان مابه الامتياز مقوما ومشتركا
لم لا يجوز ان يكون مابه الامتياز عارضا قلت مابه الاشتراك وهو برهان
وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عارضا
لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل واحد منهما مع كون مابه
الامتياز داخلا فان الاشتراك فى الذاتى تقتضى الامتياز بالذاتى
على ما بين فى علم المنطق هف وان كان الثانى كان مابه الامتياز بالذاتى
العارض نعنا لامحالة وقد بينا ان الشئ نفس حقيقته واجب الوجود
هف وان كان الثالث فهو باطل فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس
حقيقته واجب الوجود على ما بينا من ان الشئ نفس حقيقته واجب
الوجود يكفى فى اثبات توحيده فان الشئ اذا كان نفس الماهية
كان نوع تلك الماهية منحصرا فى الشخص بالضرورة فصل فى ان الواجب
لذاته واجب من جميع الجهات اه اقول واجب الوجود واجب من جميع
جهاته اذ ليس له حالة منتظرة لان ذاته مع كافة ما له من
الصفات ومع كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع

جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول
جميع ما له من الصفات لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك
الغير عليه لوجود تلك الصفة وغيبته عليه لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير يجب لها الوجود
والا فاما ان يجب معه وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع وجود
تلك الصفة لم تكن وجودها عن غيره والا لم تتحقق مع قطع النظر
عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف وان
كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا
وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها عن غيبته هف
واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف
فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته مع لبست كافية في حصول الصفات
الاضافية كالمبدئية والخالقية والرازقية وايضا لانا نعلم انه لو لم يكن ذاته
كافية لكان شيء من صفاته من غيره حتى يكون حضور ذلك الغير عليه
لوجودها وغيبته عليه لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان
يكون حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا لانا لو كان

وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك عما انه لو اقتضى ذلك
فلا نم انه لو كان وجودها مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها عما يثبته
قلت هذا الاحتمال وارد واما الاولان فلا اذ الكلام في الصفات الحقيقية
دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول هذه الصفة لذاته بمشاركة
الغير كان يلزم من حضوره وجودها لتحقق الذات عند حضوره و
من غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شريك عليه
فيعود المحذور وعندي ان الواجب لذاته لا شارك الممكنات في وجود
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو هو
اما ان يجب له التجرد او اللا تجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد
يلزم ان يكون وجود الممكنات مجردا عرضا للماهيات وهو باطل لانا
نعقل السبع مع الشدة في وجوده الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقة
كان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو باطل وان
وجب له اللا تجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا هف وان لم يجب له شيء
منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود
في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف

واجبا لوجود لاشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث
هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللا تجرد او العروض لها او لا
يجب له شيء منها والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود
الممكنات مجردا عن عارض لماهياتها وهو باطل لانا نعقل المتبع مع
الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المتبع نفس حقيقته لكان
الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو باطل واما
الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا لماهيته وقد
بينا تجرده هف واما الثالث فلانه ان لم يجب للوجود من حيث
هو هو شيء من التجرد واللا تجرد كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون
لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير فلا يكون
ذاته كافية فيما لها من الصفات هف فاذن وجود الواجب غير
مشارك لوجود الممكنات بل بيانه مع كونهما مشتركين في مطلق
الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وهذا سر يعرفك على حل
كثير من الشبهات فان قلت نعقل المتبع مع الشك في وجوده لا يقتضي
ان يكون وجود الممكنات عارضا لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت
الحكم الكلي وايضا لانا لو لم يجب له شيء من التجرد واللا تجرد كان

كان كل منهما العلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع
قلت الجواب عن الاول ان نفعل السبع مع الشك في وجوده يكفي
في انعقاد الحكم بان وجود الممكنات بأسرها مجرد وانه في صدد ذلك
والجواب عن الثاني ان كل ممكن لابد له من علة الا انه اذا كان عدمها
كان علة عدم علة وجوده فان عدم العلة علة لعدم المعلول
قال الفصل ٤ ان الواجب لذاته عالم بذاته آه اقول واجب الوجود عالم
بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب
الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم تكن مجردة عن المادة
بل كانت مادية كانت منقسمة الى الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو
مفتقر الى الغير ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما
الكبرى فبيانها يتوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو
نعني حصول صورة المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امر
تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه
وهو على خلاف ما قرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن المادة و
لواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده
لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره وجوده
لنفسه ٤

مفتقر اليها وكل ٤

لغيره لا نفسه وكل ما لا يحصل لنفسه لا يمكن ان يحصل لشئ اذ الحاصل
لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له واعتبر بالسواد القائم با
لجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وبالنور القائم
بالجسم الذى هو ظهور للجسم فانه لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه
اى ظهورا لنفسه وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانها لما كانت
حصولها لما يعقلها كانت هو نفس تعقلها فلو قامت بذاتها
لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها واذ قد تحققت
هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت فى
المقدمة الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة
الشئ مجردة عن المادة ولو احقها فقد صحت الكبرى ايضا قال هداية
اقول هذه الهداية اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال
ان تعقل الشئ شئ يقتضى التغاير بينهما لان التعقل هو حضور الشئ للشئ
واضافة الشئ الى غيره يقتضى التغاير بينهما فلو كان تعقل الشئ بعقل ذاته يلزم
ان يكون العاقل مغايرا للمعقول بهذا فاجاب بان تعقل الشئ لذاته
لا يقتضى التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة
وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب

الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل مغاير المعقول لامتنع ان يدرك
واحد من الناس ذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقلة والاخر معقولة
هف فاذن كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة تقتضي
التغاير فذلك ممنوع فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان المضاف والمضاف
اليه شيء واحد ثم لابد لهما من التغاير بوجه من الوجوه وههنا كذلك فان
قد المعقول صورة كلية مجردة عن الواحق الخارجية والعاقل نفس شخصية
واحد بهما غير الاخر ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منا
نفسان بهذه الصفة ممنوع قد تلك الصورة ان كانت غير ذاتها فذات
وان كانت مغايرة لها لابد ان تكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام
الماهية فيلزم اجتماع المثلين ويصح وفيه وفي بعض المواضع اعجاب دقيقة
لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر فلنتجاوز عنها قال فصل في ان الواجب
اولا الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته
مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما
الصغرى فقد مر برهانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا
خفاء فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض جوهر

جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا
فان قلت الواجب لذاته مجرد عن المادة وبمنع ان يعقل قلت امتناع كون الواجب
لذاته معقولا للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا لنفسه وكل ما يمكن ان
يعقل مع كل واحد من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء
في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه صور
المعقولات في الخارج لان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات لان صحة
مقارنة المعقولات لا تتوقف على حصوله في العقل لان حصوله في نفس
المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم
توقف صحة الشيء على وجود المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور
المعقولات في الخارج وكل ما يمكن لواجب الوجود بجب وجوده له والا لكان
له حالة منتظرة وانه محال فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات
وانه عاقل لذاته فاذن فواجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها و
هو المط فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل
مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ذلك اذ هو الكبرى في القياس قلت
فيلزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنقول

فان قلت المراد بما يمكن ان يعقل هو العقل الفعلي
العقل بالفعل هو ان يكون المعقول حاضرا عنده
بالفعل بحيث يمكنه ان يشير اليه ويحكم عليه
بانه كذا او ليس بكذا وهذا المعنى لا يتصور
في المجرد الذي ليس بمادة ولا علاقة له بالمادة

يمكن ان يعقل مع

لا محالة فكل مجرد يمكن ان
يعقل مع كل واحد من المعقولات

المعقولات

في العقل

المعقولات

عنع

فالواجب لذاته يمكن ان يقارنه
صور المعقولات في الخارج

والمقارنة المطلقة الى الا سوف تقف على المقارنة في
العقل بهان يحصل المعقول الاخر في حصول
الخارج المحال انه اذا كان العاقل مجردا فانا نمنع
في الثالث فنقول انه يكون مقارنة للغير لحلول المعقول الغير لا لمحلوله
للمحل
لحلول المس

وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة
لا الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض من المبداء الاول فكان
له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن صح الكبرى ايضا فان قيل لو كان الباري تع
عالما بالشيء بان يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك الصوره لامتناع احتياجه
الى شيء كماله من الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو ظ وذلك
ح لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول
غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو ح
لان تلك الصورة فانه ح
لما مر مرارا فلما لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء الصوري ومفيدا
له من غير لزوم التركيب فيه وبهذا الان معنى كونه مستعدا للشيء المتصور انه لا يمتنع
ان يتصور ومعنى كونه فاعلا له انه متقدم بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا
متنافيين ليكونا لامرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنف على من زعم ان علم
الباري بالاشياء نفس ذاته لا حصول صورها في ذاته فرارا من لزوم كونه تعالى
فاعلا وقابلا معا ان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد لئلا كونه ح
عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر
وهو قد جعل العلم نفس الذات لا الذات والعلم
لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم عين المعلوم ولا يكون المعلوم حاضرا عند العالم
فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم في العالم لم يقم الا فيما هو كذلك
انما

لد لا غير باشرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على بعد الانطباع
والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر قال فصل ع ان الواجب لذاته
عالم بالجزئيات الخ اقول الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي
على وجه لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لاكعلمنا بها المتغير بتغيرها
ولتمثل لك كيفية ذلك بهذا المثال وهو ان يفرض سجلا مكتوبا
بشمل كتابته على سطور فيها كلمات مؤلفة من حروف فالعالم
بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما
بما فيه على وجه كلي لا تغير والناظر فيه الذي ينتقل بنظره من سطر
الى سطر بل من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يتمثل تفاصيل
سطورها وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد
تكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك المدركات فنقول
علمه بالجزئيات على الوجه الاول اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها
جميعا بالتمام لانها غير محتجبة عن ذاته فيجب ان تكون عالما بها
لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم
بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها
وهذا يستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة فنوع لما كان

لان العلم عند هم عبارة عن حصول الصورة المعقولة عند العالم
عند العالم الا ما هو نفسه كما ان منشأ الانطباع عندهم
وليس العلم بالمعنى الاخص الا ما يقابل الظن والشك والوهم
ع فحصل بالعقل يعقله هو وجود للصورة في ذاته
اشار الى الشارح بقوله وهذا لفظ
لفظا ما لفظ العالم وذلك

كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه
وانتهاؤه اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة
الحوادث من جهة كونها جنسا ممكنة محتاجة اليا حتياجا تاما في
البقاء الى الواجب فيعلم احادها واما انه لا يعلمها على الوجوه الجزئية المتغيرة فلان
عند تغير المعلوم ان لم يتغير علم لزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان
يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغيرا الذات هف
واما المثال الذي اوردة المصنف فاذن وجب ان يكون علما بالجزئيات
على نحو كلي مثل ان نعقل ان للشمس تعرض كسوف بعد حركة كذا من
كذا اشمالية عقدة الراس فان ما نعقله لا يمنع الحكم على كثيرين وهذا
غير كاف في العلم بوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه
المشاهدة فان هذا التعقل ثابت قبله وبعده ومعه ولما لم يكف
للحاصل في حواسنا سوى ما ذكرنا لما عرفت لم نعلم الجزئيات الا على وجه
كلي فصل ٤ ان ولجب الوجود مريد للاشياء اقول واجب الوجود
مريد للاشياء وجواد والارادة هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان
ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره و
الجواد افادة الخير والانعام من غير عوض وفائدة يرجع اليه مع فا

فان من يهب ليستعوض معامل وليس العوض كله عنايل وغيره ذا الثناء
والمدح والتخلص من الذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على ما
ينبغي فمن جاد لتشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض
عن جواد فالجواد هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي
لشيء يعود اليه واما انه مع مريد فيدل عليه كونه عالما بفعله مع انه لا
يكره له على الفعل فان الكل فائض منه وفيضانه منه غير مناف لذاته متى
لامكره له
يكون كذلك فهو اذن راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة وليس
من شرط المريد كونه محبا بمعنى انه لا يريد واما انه مع جواد فلانه اما ان
يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض
منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لغرض وشوق والاول مع
كمال
ما بيناه ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على
الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة يعود الى ذاته
فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز الفن الثالث
في الملائكة وهو العقول المجردة وهو يشتمل على فصول فصل في اثبات
بلسان الشيخ ٢
العقول الخ اقول يريد ان يثبت العقول وهو الجوهر المفارق الذي

لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال فقد ثبت انتهاء
الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر عنه واحد من كل لا غير فانه بسيط
والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا
لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر لكونه علة لما بعده
ووجود العرض قبل وجود الجوهر محال والا لزم قيامه بنفسه ولانه محتاج في
وجوده الى الجوهر متقدم متأخر عنه فتعين ان يكون جوهرا وحينئذ اما ان
يكون هيولى او صورة او جسما او عقلا او نفسا لما مر ان الجوهر منحصر
في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا يقوم بالفعل بدون
الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز
ان يكون صورة لانها لا يتقدم بالعلية على الهيولى والا لوجدت متشخصة
قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد
في الخارج لم يوثر في وجود الشيء لكن اللازم باطل لما مر ان الصورة المتشخصة
بمناحة في تشخصها الى المناهي والشكل المتأخرين عن الهيولى ولا جائز
ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء بدون
صدور كل واحد من جزئيه منه لان صدوره منه انما يكون بعد صدور
جزئيه منه (وهو الهيولى والصورة) والا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه

حرشة منفعلا واسطة وح كان البسيط مصدرا لاثنين وهو مح واما
ان تكون صدور احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر آنفا ولا جايز ان
تكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو مح لان النفس هي التي
تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق بين العقل والنفس فتعين ان
يكون عقلا وهو المط فان قلت لانم انه لو كان جسما لكان صدور كل
واحدة من جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الآخر لم لا يجوز ان يصدر
عنه احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة شئ
غير الصورة قلت تلك الواسطة لا جايز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع
صدور المعلولين في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورهما عنه بواسطة
الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة فيرجع حاصل الامر
الى صدور احدهما بتوسط الآخر قال مصنفه في اثبات كثرة العقول آه
اقول العقول كثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته
او عقلا او نفسا او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جايز ان يكون واجبا
والا لكان مصدرا لامور متكثرة سواء كان مصدرا لواحد منها او لا
كثرا ما على الثاني فظاهر واما على الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولا

وهو ما ذكرنا انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول صورة او صورة فتامل

فاعلم ح

نف لما مر من ان فعل النفس متوقف على الجسم ولا يكون بعضها موثرا
ان
في بعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة
للحاوي لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر
فظ واما انه اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المتاخرة ابعد من المبداء الاول والاخس
والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم على ما يشهد به الطبع السليم
والذهن المستقيم ولا سبيل الى الاول فانه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لما كان وجوده متاخرا
عنه وقد فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي
ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوي ممكنا لان معنى عدم المحوي و
وجود الخلاء معنى ذاته لا ينفك احدهما عن الاخر فلا يتخالفان في الامكان
والوجوب واذا كان كذلك كان الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا
لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العلوية ليس بعضها علة للبعض
فتعين ان يكون المؤثر هو العقل ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة
صدور افلاك شتى عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه

الحاوي لان وجوب المعلول
ووجود متاخر عن وجوده

العالم

عنه الا الواحد فاذن الموثر في الافلاك عقول متكثرة فقي الوجود عقول متكثرة ففي الوجود عقول
متكثرة وهو المط فان قلت بما بينتم ان الموثر في الافلاك لا يجوز ان يكون
عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض
يستحيل ان يفعل موجودات قائمة بذاتها لان مادة فان العلة يجب ان
يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف منه والعرض اضعف وجودا
من الجوهر قال هداية الاول الحاوي وهو ان العقل الاعظم والعقل الذي
هو علة المحوي وهو العقل الثاني معلولا في رتبة الابداع لكونهما معلولي علة
واحدة في درجة واحدة وهو العقل الاول كما سيعلم ان العقل الذي
هو علة المحوي متقدم على المحوي والعقل الحاوي ليس بمتقدم عليه كما مر
وكان من الواجب ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما
مع المتاخر متاخر والشرف ان العقل الذي هو سبب المحوي متقدم
عليه بالعلية وما مع المتقدم عليه بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية
بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فان علم
المتقدم على الشيء بالعلية لا يكون علة له لاستحالة تخلف ما مع المتاخر
فان ما مع المتاخر جاز ان يكون متاخرا اذ كون الشيء علة لمعلول ليس

يستلزم ب

وجود ارح

مستلزم ح

وما مر هو كون وجوب وجود المحوي متاخرا
عن وجوب وجود الحاوي اخ ل

بمستنكر اذ كان فيه اختلاف جهات قال هذا ان اقول كان هذا اشارة الى جواب
سوال مقدر وهو ان يقال الحاوى و المحوى كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان
كذلك جاز ان ينعدما اذ شان الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما يقتضى الخلاء
هف فاجاب بان انتفاؤهما لا يقتضى الخلاء فضلا من جواز انتفائهما فان
عند انتفائهما (بالفعل) يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد وكما ان فوق المحدد لا
خلاء والملاء (او بالفعل) يكون فوق الفلك السابع ايضا كذلك اذ هو حيز بقصد
محدد بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوى وعدم المحوى اذ عند عدم
المحوى يكون الحاوى محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود الحاوى مع عدم
المحوى غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل
واحد منهما ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن فيكون المجموع ممكنا قلت انما
يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكن قد يمتنع
اجتماعها كلون زيد كاتبا الآن وغير كاتب كذلك قال فصل في ازلية العقول
اقول العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع
لجميع ما لابد منه في تاثيره في العقل الاول والا لكان له نوع حالة منتظرة هف
فيكون العقل الاول انما لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته

بحلوى

علة المجموعة للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مجمع لجملة ما لابد
منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له او للعقل الاول فهو حاصل له با
لفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق
بمادة لما مر فيكون ماديا هيف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا
ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا الفول
في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل ان يقول
لا حاجة الى التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان
كل حادث مسبوق بمادة هيف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها
لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدام مع بقاء جميع الصور
المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون البارئ نوع او شيء من العقول
قابلا للتغير والحوادث وهو محال لان التغير من شانه ما لم تتعلق با
لمادة فالفصل في كيفية توسط العقول اول قد ثبت ان واجب الوجود
واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي هو غير متعلق بالمادة
لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته والافلاك معلولات العقول
لكن الافلاك فيها كثيرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون

فيكون شيء مما يمكن له ماديا ويلزم منه كون العقل
الاول ماديا لمقارنته ذلك الشيء اياه لان ما يقارن المادي
اما يكون ذا وضع وكل ذا وضع مادي

(اي العقول)
(المعلول)
(ضرورة استلزام انتفاء المعلول انتفاء علته التامة ولا يلزم وجود اللزوم بدون وجود
اللازم وهو ظ)
(اي تغير هذه الامور بحيث لا يلزم كونها مادية على ما مر انفا)

مبادیها العقلیة کثرة لما بینا ان الواحد لا یصدر عنه الا الواحد والعقل
الذی یصدر عنه الفلک الاعظم فیه کثرة والا لم یکن صدور الفلک الاعظم
الذی فیه کثرة من حیث ترکبه من الهیولی والصورة عنه لکن تلک الکثرة
لیست باعتبار صدوره عن واجب الوجود لاستحالة بعض اجزائه من ذاته
وبعضها له من علة فاذا ضم ما له من ذاته الی ما له من علة حصلت فیه کثرة
بهذا الاعتبار فان المعلول الاول له ماهیة ممکنة الوجود لذاتها واجبة
الوجود لعلتها فیلزم وجوب الوجود بالغیر الذی هو الواجب وامکان
الوجود لذاته فیکون ماجد بهذین الاعتبارین مبدءا للعقل الثانی وبا
عتبار الآخر مبدءا للفلک التاسع والمعلول الاشرف یجب ان یکون تابعا
للجهة التی هی اشرف فی العقل فان المعلول یجب ان یکون مشابها للعلة
ومناسبا لها فیکون بما هو موجود واجب الوجود بالغیر مبدءا للعقل
الثانی وبما هو موجود ممکن الوجود لذاته مبدءا للفلک التاسع وبهذا
الطریق یصدر عن کل عقل عقل وفلک الی ان یتم اجرام السماوة ولا بد
من الانتهاء الی جوهر عقلی وجرم سماوی اذ لو استمر ذلک یلزم التسلسل
المحال ولکانت الاجرام غیر متناهیة وهو محال ولا یجوز ان ینقطع العقول
قبل السماویات والا لبقی ما یختلف من السماویات غیر مستند الی علة
انقطاع

علة فالعقول لعبت اقل عددا من الافلاك فاذن لابد ان ينتهي ذلك الى
العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر فيصدر عنه الهيولى العالم
العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات تختلف في الهيولى ويسمى با
لعقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر ولبس استعداد الهيولى
لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد لعدم
التغير في العقل المفارق بل الهيولى تفرض لها الاستعدادات المختلفة
بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث مسبوق بحادث آخذ
لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول
والا لزم دوام الحادث هف فتعين الثاني واذا كان كذلك كل واحد
كل حادث مسبوق بحادث اخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاتصال
او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور باطلة ترتب في الوجود بلا
نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول
فان قلت لانم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث
آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت ما هو اول الحوادث اما ان
تكون علته التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحوادث
وهو مح فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف قال فان قلت لعل

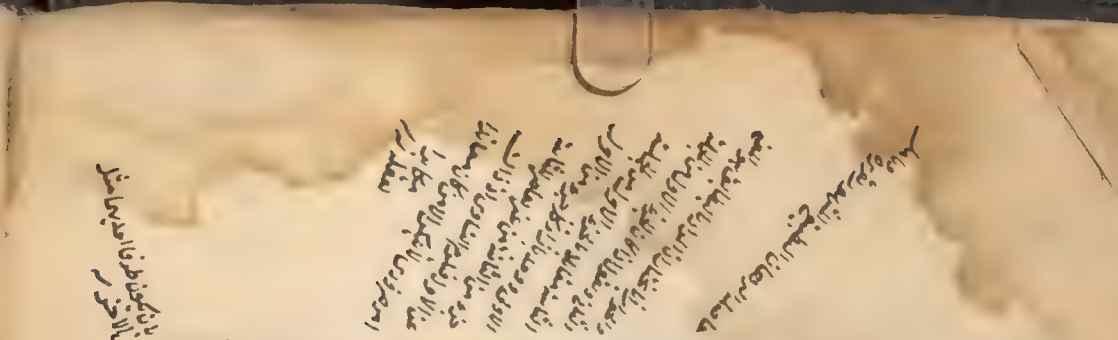

بهذا طفح عن الشروح الان لقائل ان يقول ان اراد بمطابق الحملين اتحاد
طرفيها فلانم انها ان لم يطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فنناقشه لم لا يجوز
ان يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف للثانية هي الثانية وان اراد به انه يكون
بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلانم انها ان لم يطابقا يلزم ان يكون
الناقص مثل الزائد لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثانية لانه
حيث لا يتناهى اجزاؤها الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء من الثانية لا تساوي
اجزاءها كالحال في الخردلة والجبل حال خامة او النفس بعد خراب البدن
اما ان يفنى او يبقى وح اما ان يتعلق ببدن آخر عن سبيل التناسخ او لا يتعلق
فهذه ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل الفساد والا لكان
فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد
لان القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس
مركبة وقد مر انها بسيطة هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا
لفساد النفس قلت لان كون الشيء محلا لامكان فساد ما هو مباين القوام
له اولامكان وجوده غير معقول فان معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء
آخر هو تهيؤه لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك وامكان
فساد شيء آخر ولهذا يمتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما فيه

ه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به وهو لا سبيل الى الثاني لان النفس
حادثة مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان يحدث نفس
لان النفس حادثة لما مر فيتوقف حدوثها عن علة على استعداد المادة ومادة
النفس البدن فالقدر التام لحدوثها يتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول
النفس على معنى انها يعدم بعدمه ويتحقق بتحققه فعند حدوث كل بدن
لا بد ان يفيض عليه نفس من مبدأها ولو تعلقت به نفس اخرى على
سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبرتان له وهو باطل لان الشخص
كل واحد من ذاته الآنفا واحدة فاذن الثالث حق وهو مبني على حدوث
النفس وقد عرفت انه مبني على فساد التناسخ فيكون دورا وايضاه وجوب
كون العلم بحيث يخفى بتحققه ممنوع لا بد له من دليل واما اللذة

اول اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم واما فاقلنا من حيث هو ملائم
لان الشيء قد يكون ملائما من جهة ولا تلذ به يختص بالجهة التي هو منها ملائم
ولكل قوة من القوى لذة وخير واذى وشر يختص بتلك القوة فلذة الذوق
الحلو ولذة البصر الامور الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده والملائم للنفس
الناطقة من جهة القوة العاقلة ادراك المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه
من الحق الاول بانه واجب لذاته من جميع الجهات بريء عن النقائص منبع لفيضان

وهو المطلوب

دون جهة ام

التور ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ
تذكرهم

الخير على الوجه الاصوب ثم يدرك ما صدر عنه من العقول المجردة والنفوس الفلكية
والاجرام السماوية والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث تصير
به عالما عقليا مرتسما فيه صور الكل والنظام المعقول فيه والخير الفائض اليه فتكون
ج موازنا للعالم الموجود بكله وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى لان هذه
في مرتبة يقع معها ان يقال انه اتم وافضل اذ لا نسبة له الى فضله وتمامه وكثرته وهذا
الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الالات
الجسدانية بل تكون اشد تعقلا اذ ج يزول عنها الاشتغال بالقوى البدنية فتخلص
لها اشتغالها بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بل تكون
استلذاذ ذاتها بذاتها ج اتم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعلق النفس بالبدن انما يكون لقيام الموانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية قال
هذه اولا الالم ادراك المنافي من حيث هو منافي وانما قلنا من حيث هو منافي
لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية دون حيثية والالم يلزم به مختص بالجهة التي
هو فيها منافي والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس
اذا فارقت البدن ولم تكتسب فيها الهيئات المضادة للكمال كانها صارت صورة
للنفس فادركت المنافي من حيث هو منافي فتعرض لها الالم قال هذه اولا
النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية او الجازمة المطابقة الممتنعة التغير ان كانت

فان لم يكن جازما كان ظنا

النظام الذي وقعت الموجودات عليه

مشابهة

ادراك المركب فوق ادراك
ما هو
العقلية
فخلص
ام اه
مر ادراك
القوى الحيوانية

لما انها

كاتب

والدليل الثاني فنزيه عن ان لا يكون ثانيا فانه
لا يكون تقليما

كانت نفيسة عن البرهان الهيئات البدنية الردية معرضة عن الكدورات الجسمانية فصلت
بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند
مليك مقتدر فوجد لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعادات
الحقيقية والية اشار في القرآن المجيد بقوله تع الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان الايمان هو العلم بالصانع وعدم لبسه بالظلم
هو النقاء عن الهيئات البدنية وان لم تكن نفيسة عن تلك الهيئات البدنية بل
بقيت فيها تصير بسبب تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة الحقيقية
وتاذت تاذيا عظيما بسبب ميلانها الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها فان فقد
الآلات والآلام التي تكون بسبب تلك الهيئات لا يكون لازمة لزوال النفس
هذه الهيئات بعد الموت شافت شيئا مع تزلت الافعال للبقية لها بتكررها
حتى تمرن النفس وتبلغ السعادة التي تخصها فان قلت العلائق البدنية كيف
صارت مانعة عن هذه اللذات العظيمة والآلام العظيمة مع ضعف العلاقة
مع البدن واستحكام العلاقة مع هذه الامور قلت اللذات والآلام النفسانية
وان كانت في غاية القوة الآن تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره ايضا
في غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما عائقا عن الاخر قال هداة اهل النفوس
العاطفة اذ لظهر لها ان من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول عن المعلوم لزم

لها الا النفس من هذا الكسب شوق الا الكمال الذي هو معشوقها فاذا
فارقت البدن وتنبهت لكمالها الذي هو بطبعها نازعة اليه الآن استغاثها
بالبدن انشاها اياه كما ينبغي الاستلذاذ بالحلو وميل المكروهات
بالحقيقة فليس معها ما يمكن كسبه يعرضها الالم العظيم وهو الالم النار الروحانية
الموقدة التي تطلع على الافئدة فكان مثلها كمثل الخدر الذي لم يحتن بوله فلما زال
عائقه احتبس به وال هذا اول النفوس الناطقة الساذجة التي لم
يكتسب العلم والشوق اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية
الردية لا تعذبون لانهم غير عارفين بكمالاتهم فان الحكم بان للنفوس كمالات
حقيقة ليس بادي وغير متناقض البتة لانها لم تعرفها اصلا فكانت البلاهة
ادنى الى الخلاص من الغطانة البتراء فان النفوس التي عرفت باكتساب النظري
ان لها كمالا ما ثم انها لم يكتسب الكمال سواء اكتسب ما يضاد الكمال او اشتغلت
باصرفها عن اكتساب الكمال مما ليست بضادة له او لم يشتغل بل اكاسلت في
اقتناء الكمال يتعذبون بنقصانهم لاشتياقهم الى الكمال الفائت عنهم وانما
حصل ذلك الشوق لهم باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى المشتاق اليه
وهو فطانتهم البترآء والابلهية اللغة هو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة
الاهتمام وان لم يكن خالية عن الهيئات البدنية الردية فاشتياقها الى مقتضى تلك
الهيئات فيتالم لفقد البدن ومقتضياته من غير حصول المشتاق اليه وتبقى في
كدورات البيولى معقدة بسلاسل العلائق لان تلك قد بطلت وحلوا ما يكون منها
التعلق بالبدن قد بقي فيكون في غصة وعذاب اليم الآن ذلك التعذب ايضا لا يبقى
وبهذه الباب يختلف نوع شدة الالم وضعفها وفي سرعة الزوال وبطئه ويختلف

بهائم

وكانه ح

بنقائصهم

لسبب الاختلافات ح

الغطانه ح

الابله ح

ان يعد الشوق عن جهات

لنستعين

وبسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون

الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على

عشرة فصول فصل في الطاء التي لا

لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون

ما بينهما من تلاقي الطرفين اولا الى لا سبيل الى الثاني

لانه لو لم يكن ما بينهما الا اجزاء متداخلة فلا

يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط

والطرف هذا خلف فثبت كون ما بينهما من تلاقيهما

فما به تلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به

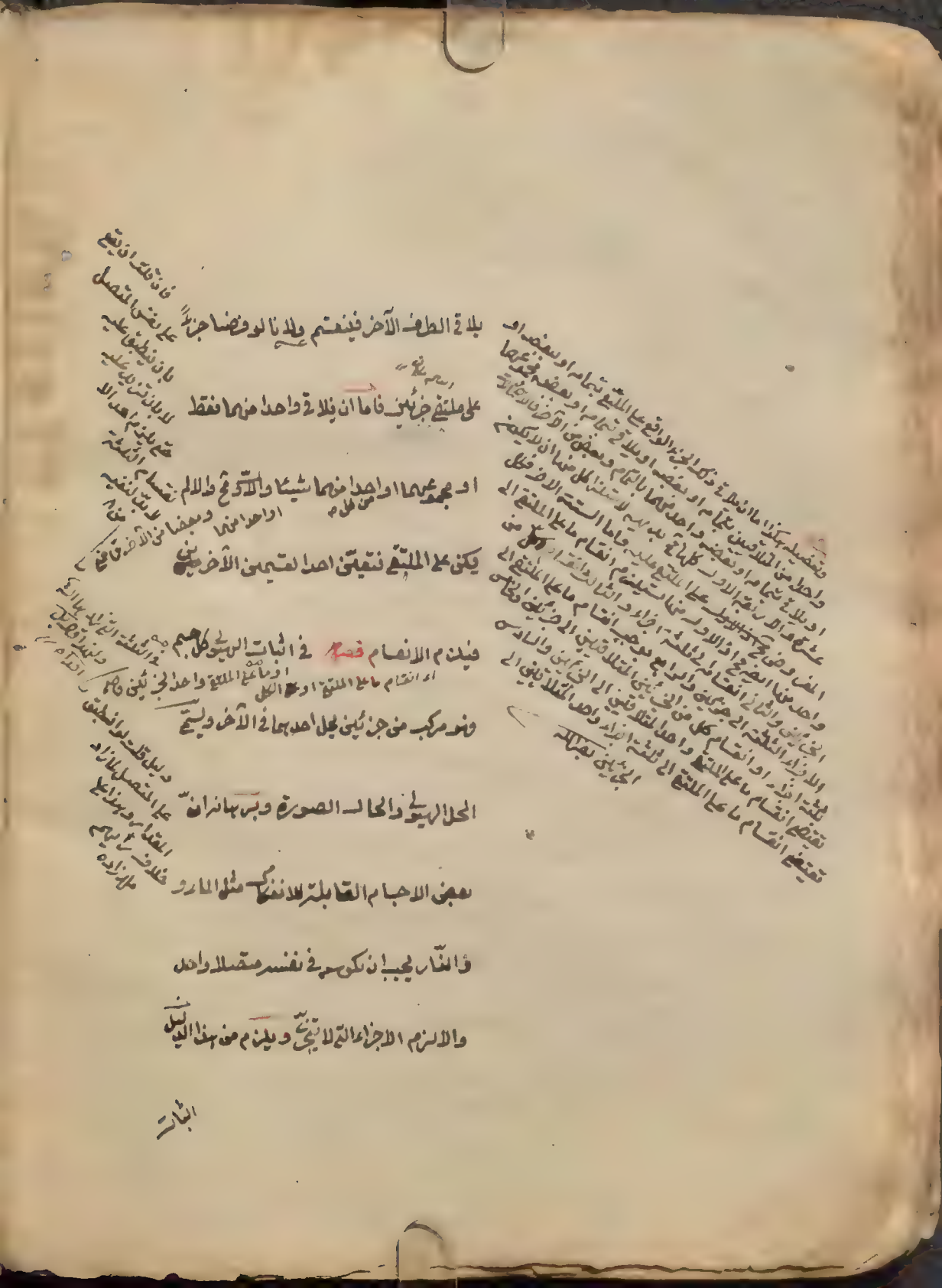

اثبات الهيولى في الاجسام كلها الا ذلك

المتصل قابل للانفصال اما ان يكون المقدار (هو) او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر (فالقابل للانفصال هو)

لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة

والقابل (حال في المتصل) وجوده مع المقبول فتعين ان (يجب هو) يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من (وهو الانفصال)

الهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب

من الهيولى والصورة وجب ان يكون

الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة

لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل اولم يكن والاول
محال والا لاستحال حلولها في المحل فتعين
افتقارها بذاتها الى المحل فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة فان
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لانها
لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى
فاما ان يكون متناهية او غير متناهية لا
سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية
والا لامكن ان يخرج عن مبدء

اعتراض

امتداداه على السمت كانا ايهما ساق مثلث فكلما

كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا

الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه

مع كونه محصورا بين خاصرين ياخف واما

بيان ان لا سبيل الى القسم الاول فلانا لو كانت

متناهية لاحاط بها حد او حدود فتلك

لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة

الحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل

اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت

الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او

لسبب لازم للجسمية وهو قبح لما مرّ او لسبب

عارض لها وهو ايضا محال والّا لامكن زواله فامكن

ان يتشكّل بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال

وكلّ ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى

والصورة فيكون الصورة المفارقة عن الهيولى

مقارنة لها هف فانّ الهيولى

لا يتجرّد عن الصورة لانها لو تجرّدت عن الصورة

فاما ان تكون ذات وضع او لا تكون لا سبيل

الى كلّ واحد من القسمين فلا سبيل الى تجرّدها

عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلا

نهاية اما ان ينقسم اولا لا سبيل الى الثاني

لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما مر ولا

سبيل الى الاول لانتهاء اما ان ينقسم في جهة

واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين

فقط فيكون سطحا او في ثلث فيكون جسما وكل واحد

منها بطلان لا يجوز ان يكون خطا فلان وجوده

على الاستقلال لم تر اذا انتهى اليه طرفا

السطحين فاما ان يحجب تلافيهما او لا

يحجب لا يجوز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط

وهو في لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد

والتداخل توجب خلاف ذلك ولا جايز ان

يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما

يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي في

الاخر وهو خلف واما انه لا يجوز ان يكون

سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى الى

طرف الجسم فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب

وكل واحد منهما باطل واما انه لا يجوز ان

يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة

من الهيولى والصورة كما مر واما الا سبيل

الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع فلا

اقترنت بها الصورة الجسمية فاما ان لا

تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز

او تحصل في بعض دون بعض والاول

الثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال

لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون

بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يلزم

على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب

هواء وعلى العكس صار اولى بوضع لان لوضع الطبيعة

السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا
للمواد
بلا مرجح في اثبات الصورة النوعية
ولا تتصور كثرة في الهيولى الا وضعا
واعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية
النوعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان
اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياء دون بعض
اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى
لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام
كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المطلوب
اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة
لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة

والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون
موجودة قبله بالفعل انها يجب تقدمها
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان
الصورة انما يجب وجودها مع الشكل
او بالشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت
متقدمة على الشكل فاذا وجود كل واحد
منهما بسبب منفصل وليست الهيولى غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تتقدم بالفعل بدون الصورة وليست

الصورة غنية عن الهيولى من كل الوجوه

لما بينا انها لا توجد بدون الشكل الى الصورة

في وجودها وبقائها والصورة يفتقر

الى الهيولى في تشكلها في المكان

وهو اما الخلاء او السطح الباطن من

الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من

الجسم المحوى والاول باطل فتعين الثاني

وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء

فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا

موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول

لانه

لانه قد يكون خلاء اقل من خلاء فالخلاء

بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين

وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون

لاشيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد

البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن

المحل فاستحال اقتوانده في الحيز كل

جسم فله حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم تاثير

القواسر لكان في حيز معين وذلك الحيز

اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل

الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين

الاول فاذا انما يستحقه لطبيعته وهو المط

ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان

لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل

في احدهما فاما ان يطلب الثاني اولا فان

طلب الثاني لزم ان لا يكون الحيز الاول الذي

حصل فيه طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا هف

وان لم يكن طالبا للثاني لزم ان لا يكون الحيز

الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف

في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي

لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل وكل

مشكل

مشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر وان كل متناه

فهو مشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود

فيكون مشكلا وانما قلنا ان كل مشكل فله

شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر

لكان على شكل معين وذلك اما ان يكون

لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا

عدم القواسر فان ذلك هو عن طبعه وهو المطلوب

فالحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج

من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وحركة

في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته

ويسمى بهذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي

انتقال الجسم من مكان الى مكان على سبيل التدريج

ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم

حركة على الاستدارة اجزائه يباين اجزاء مكانه

ويلازم كل مكان فقد اختلف نسبة اجزائه

الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ونقول البعض

فالحركة اما طبيعية او قسرية او ارادية لان

القوة المتحركة اما ان يكون مستفادة من

خارج او لا فان لم يكن مستفادة من

من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان

كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن

لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت

مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة ما مقدرة

معينة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها

وانقطعتا في الاخذ والترك وجدت الطبيعة

قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر

واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها الطبيعة

قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها

منها بطؤ معين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان وغير ثابت اذ لا يوجد ويعدم
اجزائه معا فهنا امكان مقدر غير ثابت
وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة
لانه لا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة
او الهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان
الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون
مقدار الهيئة قارة فهو مقدار الهيئة
غير قارة كل هيئة غير قارة فهي الحركة
فالزمان مقدار الحركة ويقول ايضا ان

الزمان

الزمان لا بداية ولا نهاية له لانه لو كان له

بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد

مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية

فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان هف ولو

كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده

بعدية لا يوجد مع القبلية فيكون زمانية

فيكون بعد الزمان زمان هف

في الفلكيات وفيه ثمانية فصول

في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه

ان ههنا جهتين لا تتبدلان احدهما فوق

والارض تحت وكل منهما موجودة ووضع

غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة وضع كان كذلك

كان الفلك جسما ممتدا وانما قلنا ان الجهة

موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن

كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن

اتجاه الحركة اليها وانما قلنا انها غير منقسمة

لانها لو انقسمت وصل المتحرك الى اقرب

الجزئين وترك فاما ان يتحرك عن المقصد

او الى المقصد فان تحرك عن المقصد

لم يكن ابعد الجزئين من الجهة وان تحرك

الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة واذا

ثبت هذا فنقول محدد الجهات ليست في خلاء

لاستحالة الخلاء في ملاء متشابه والا لكانت الجهات

مختلفتين بالطبع لذات الملاء فلا يكون احديها

والاخرى متروكة فالمحدد الجهات في اطراف

وغايات خارجة عن الملاء المتشابه وهكذا كان

كذلك كان تحدد ها بجسم كرى لان تحدد ها

اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان

واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس

بكرى لا تتحدد به جهة السفل لان جهة

السفل غاية البعد والا تبدلت بالنسبة الى ما بعد
ابعد منها ولا يتحدد منها ولا يتحدد به جهة
السفل فلا يتحدد به جهة السفل وان كان باقيا
متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا
لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن
بعضها فالامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من
الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها
لم يكن غاية البعد عن الجميع فيجب ان يكون بعضها
محيطا بالاخر فيحصل المطلوب في ان الفلك
بسيط اللم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع

مانعة من الحركة هف فظهر لك ان الجسم

القليل الميل والذى لا ميل فيه حركة متساويان

فى السرعة وهو محال وبهذا المحال انما يلزم من

فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه

او من فرض ذى الميل الذى نسبته الى الميل

الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى

الميل الاول لكن فرض الميل على النسبة

المذكورة ممكن فهذا المحال انما لزم من فرض

تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا فيكون

محالا وتقول ايضا ان الفلك لا يكون

في طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة

الواحدة مقتضية اثرين متنافيين هف

فلان الفلك لا يقبل الكون والفساد

والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون والفساد

فلانه محل الجهات وكل ما من المحدد للجهات

يقبل الكون والفساد واما بيان الصغرى

فقد مر تقريرها واما الكبرى فلانه ما

يقبل الكون والفساد فلصورته الحاصلة

خير طبيعي ولصورته الفاسدة خير طبيعي

لما بينا ان كل جسم فله خير طبيعي وكل ما بذا

شاذ

شأنه فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة

الكائنة اما ان يحصل في حيز طبيعي او في

حيز غريب فانه حصلت في حيز غريب يقتضي

ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت

في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت

حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا

مستقيما الى حيزها الطبيعي واما انه لا يقبل

الخرق والالتيام فلانه ذلك ايضا انما

يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل

الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام

فان الفلك يتحرك على الاستدارة

دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون

مستقيمة او مستديرة لا جايز ان يكون مستقيمة

لانها اما ان تكون تذهب الى غير النهاية

او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود

بعد غير متناه لا سبيل الى الثاني لانها

لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف فيكون

مقتضية للسكون بين كل حركتين

سكونا لان الميل الموصول الى ذلك الطرف

موجود حال الوصول لانحال ان يفعل

الوصول

فلو لم يكن موجودا حال الوصول

الوصول وكلما كان الميل الموصل موجود

لم يحدث فيصل يقتضي كونه غير موصل

لاستحالة اجتماع الميلين الزائيين المتناقضين

في حالة واحدة في الجهة فالحال الذي فيه ميل

الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول

وكل واحد من الميلين اني لدن الوصول

وكونه غير موصل اني لدن حال الوصول

لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون جسم

احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هف

وكذا صورته غير موصل واذا كان كل واحد

منها انيا وجب ان يكون بين الآنين زمان
لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا يتجزى هي الآنات
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى
لانطباقها هف فعلم ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه
الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان
فاذن الفلك يتحرك على الاستدارة دايما وهو
المطلوب الحركة المرئية الشرقية عند نزول
الجبل ينتهي الى السكون لان سكونها آني وحركة
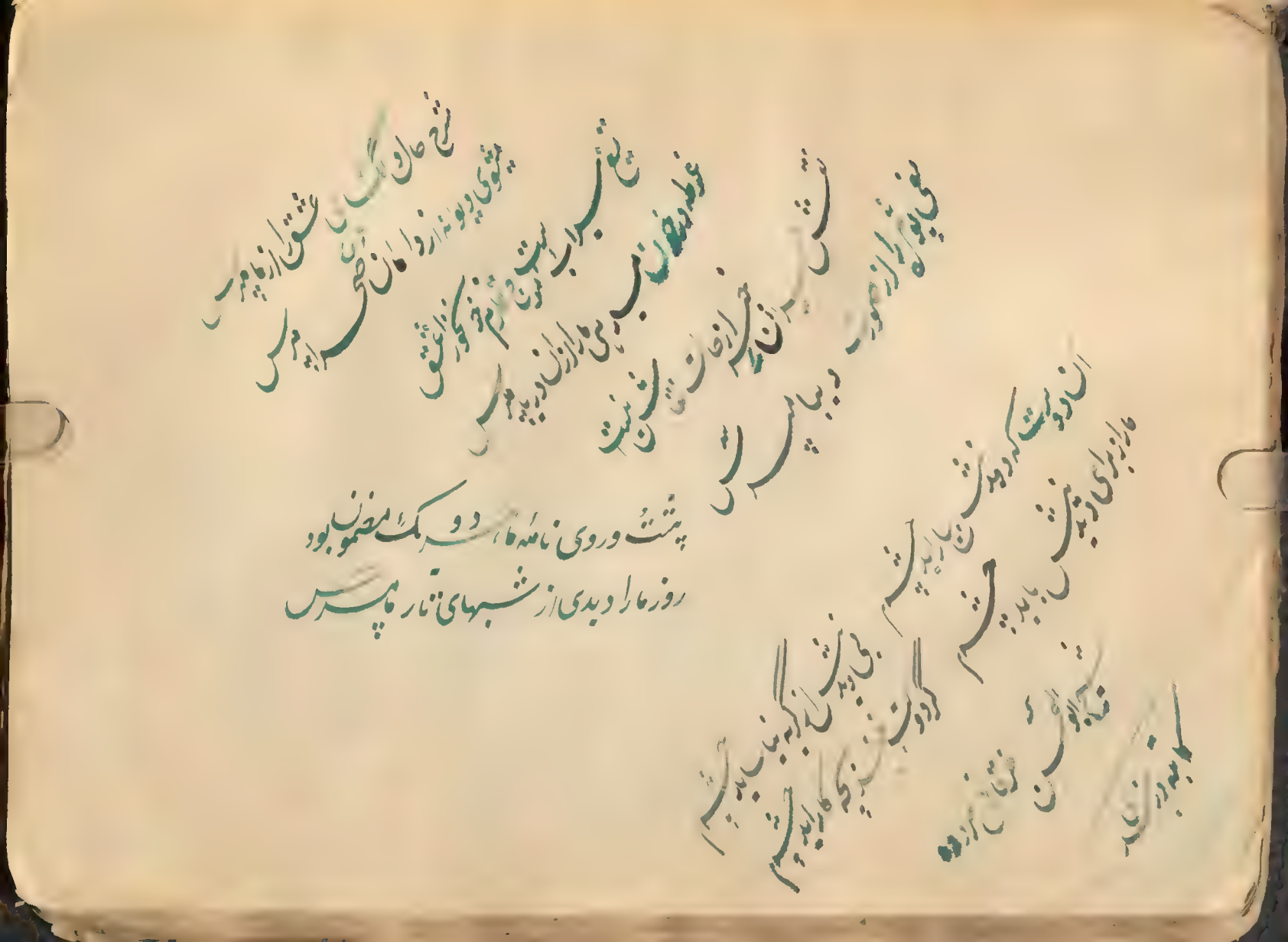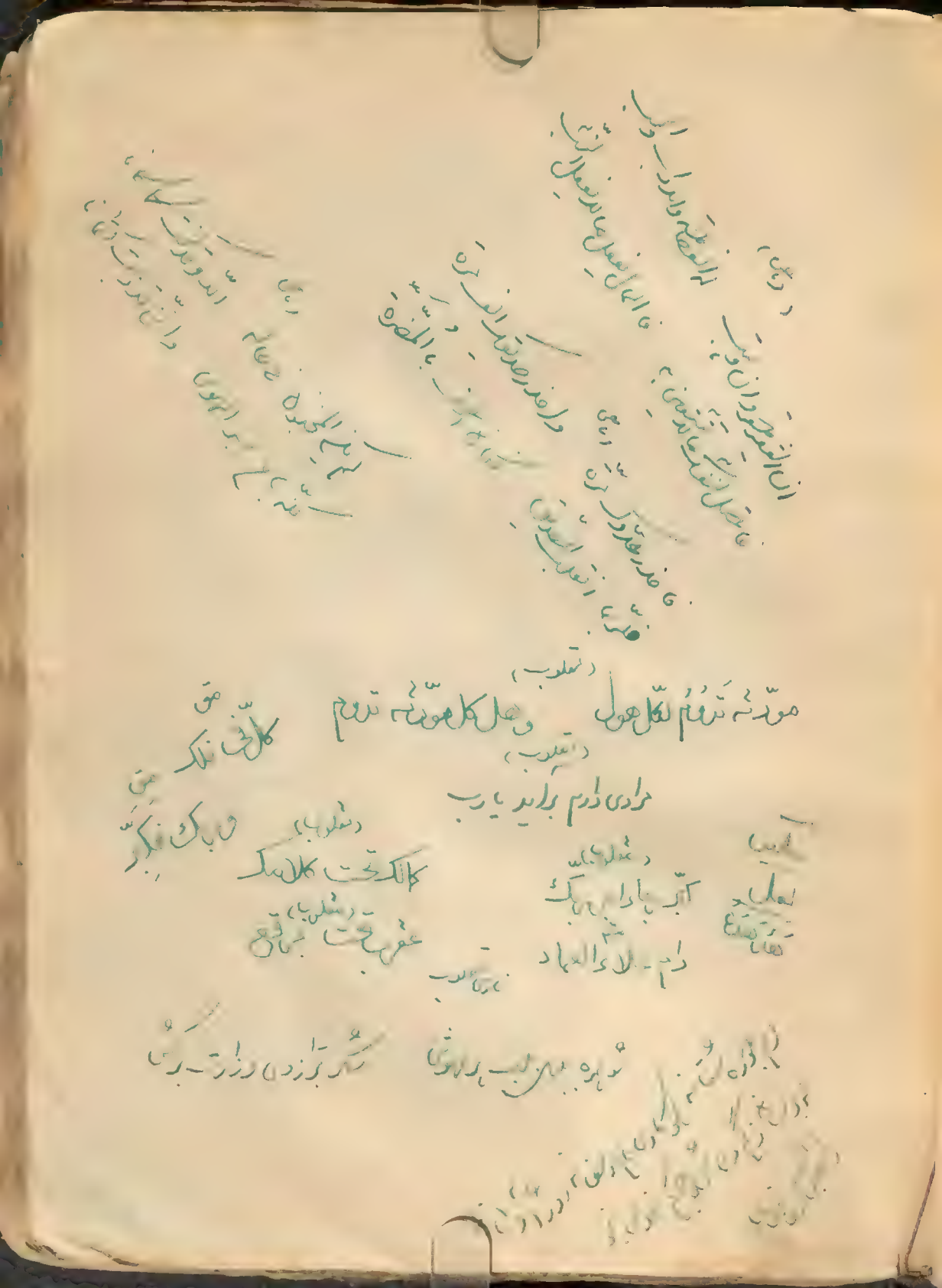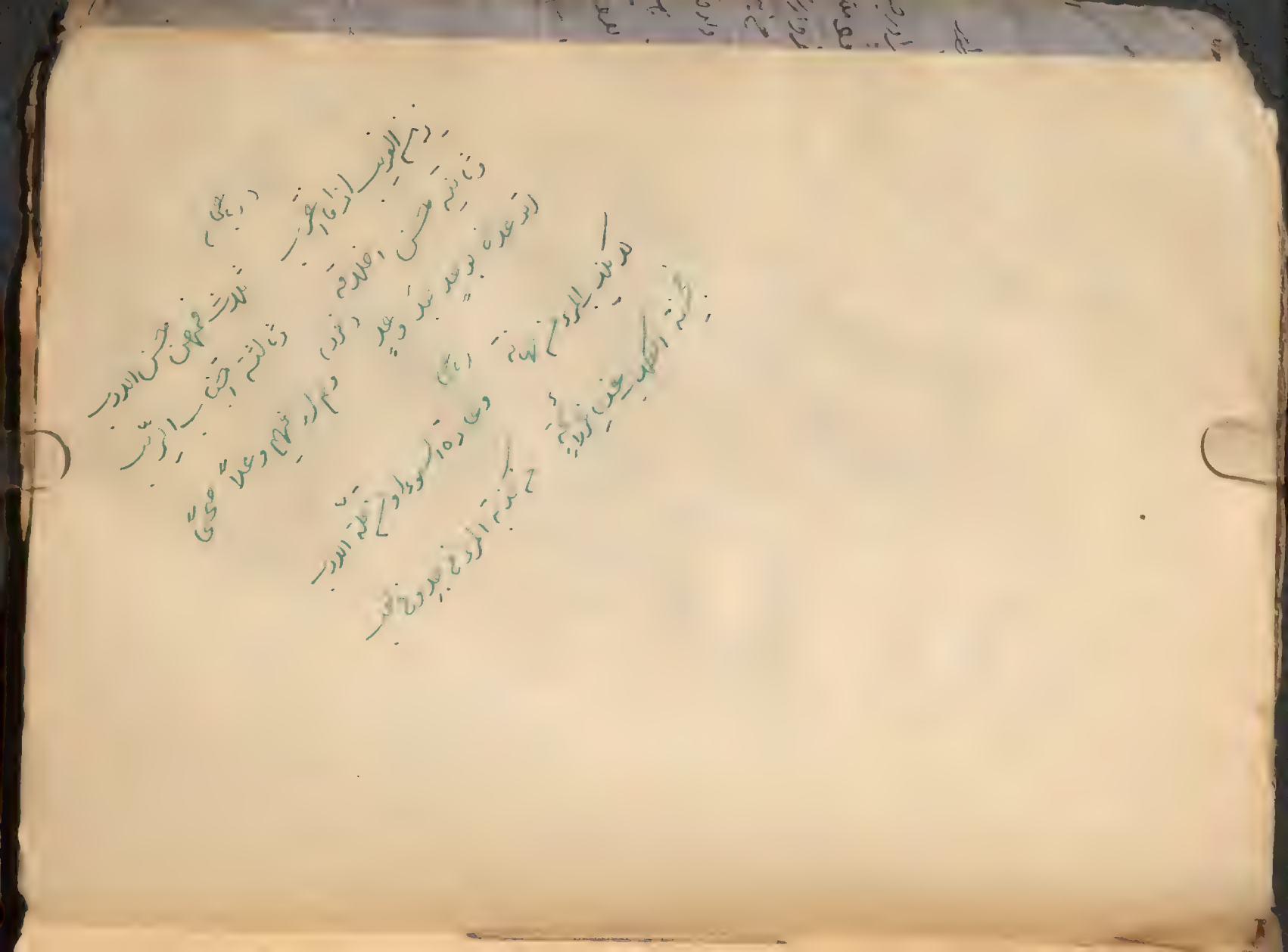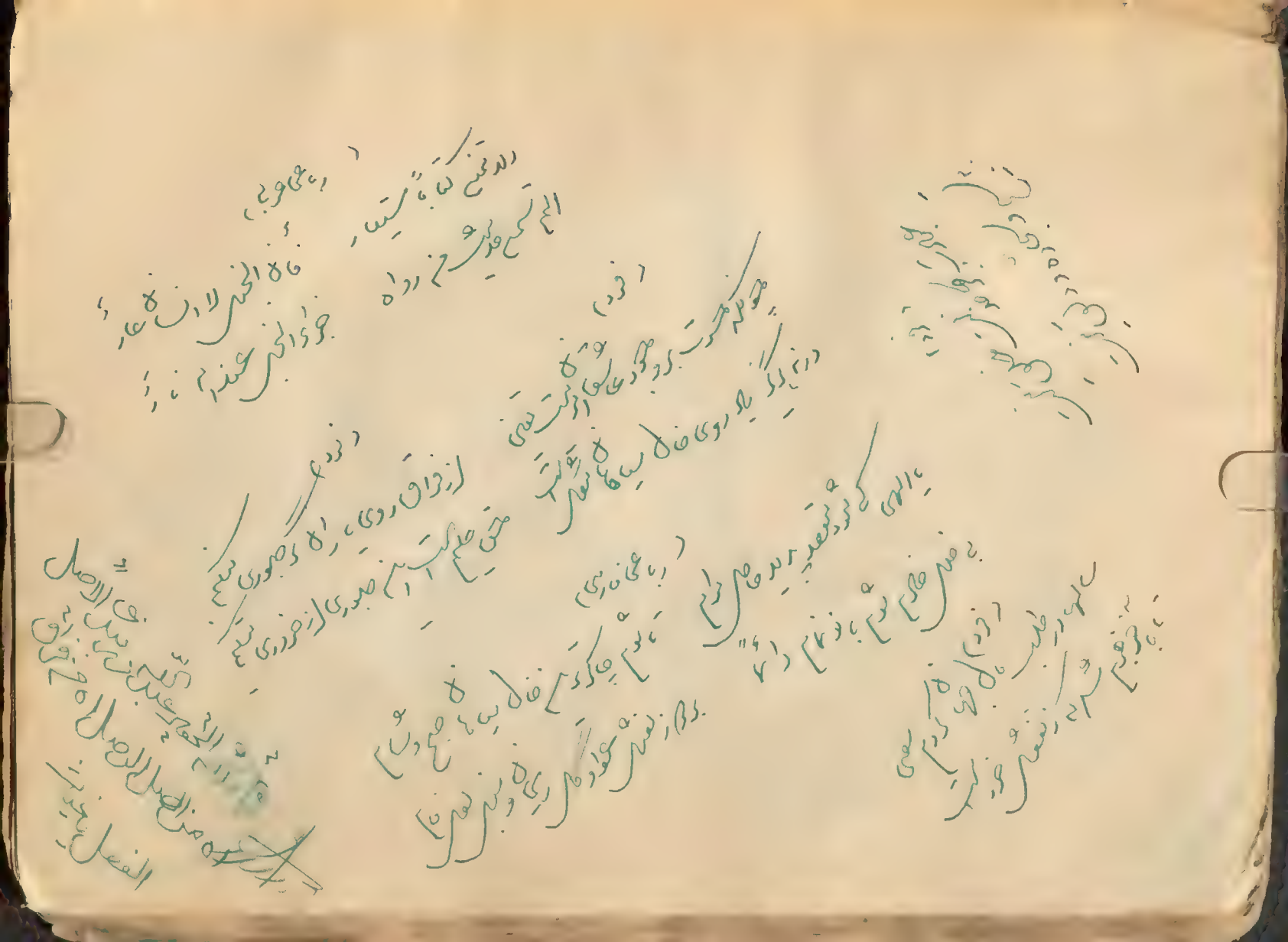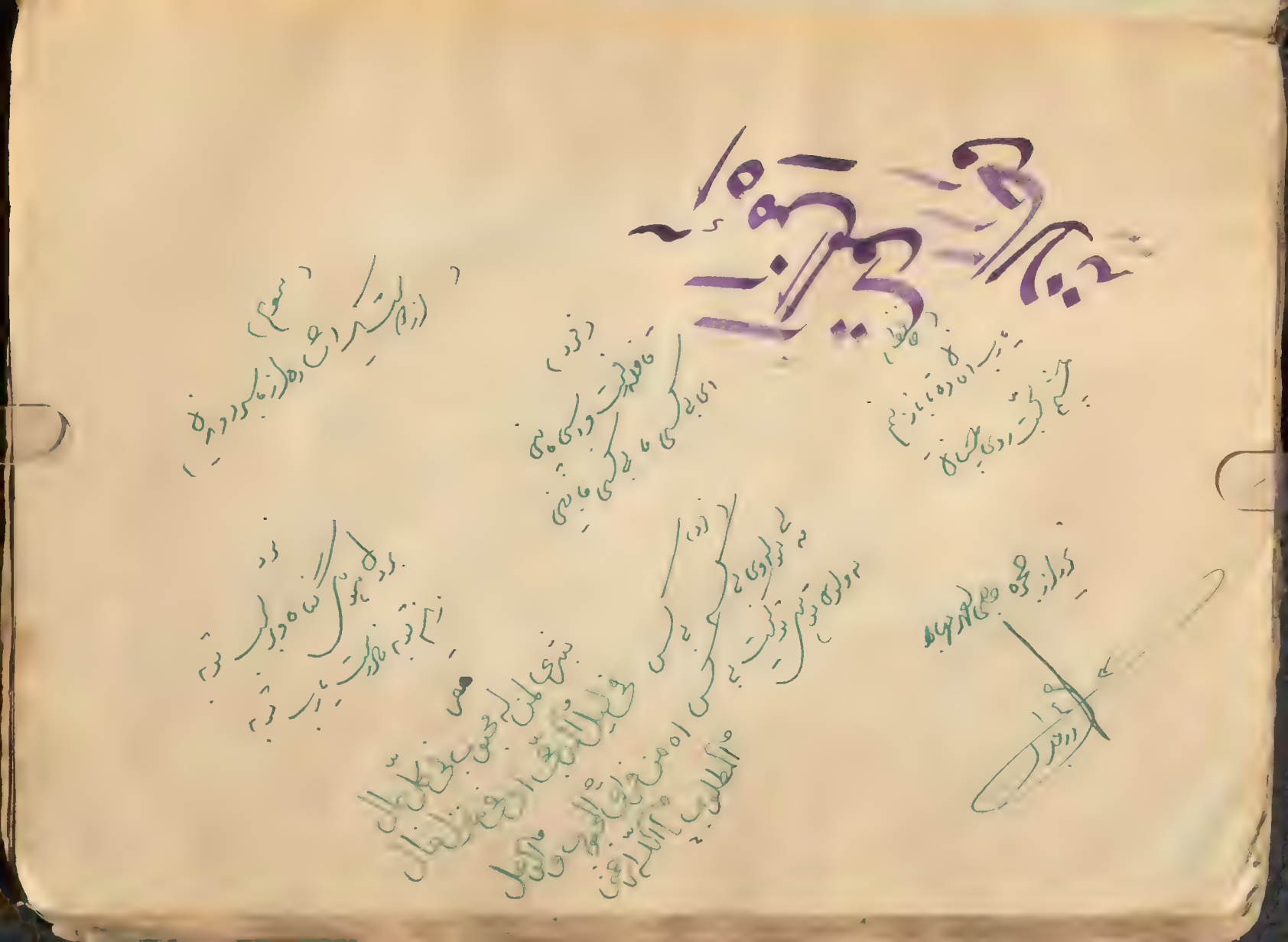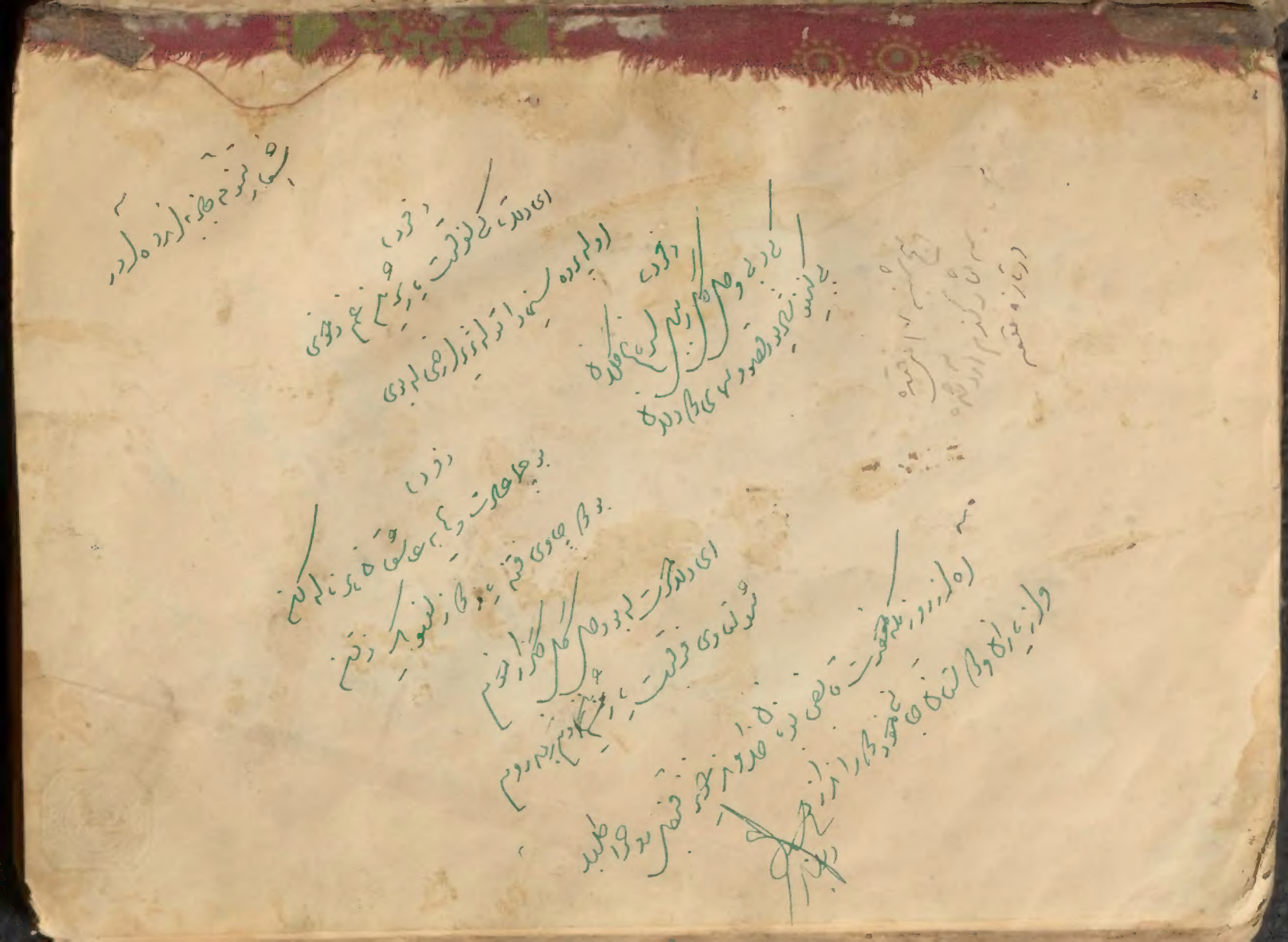
الجبل